

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945

قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسات

تحت عنوان :

أثر ممارسات تمهيد الدخل على الأداء المالي للمؤسسة

الإقتصادية من منظور القيمة الإقتصادية المضافة

دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة (2003 - 2021)

تحت إشراف الأستاذة:

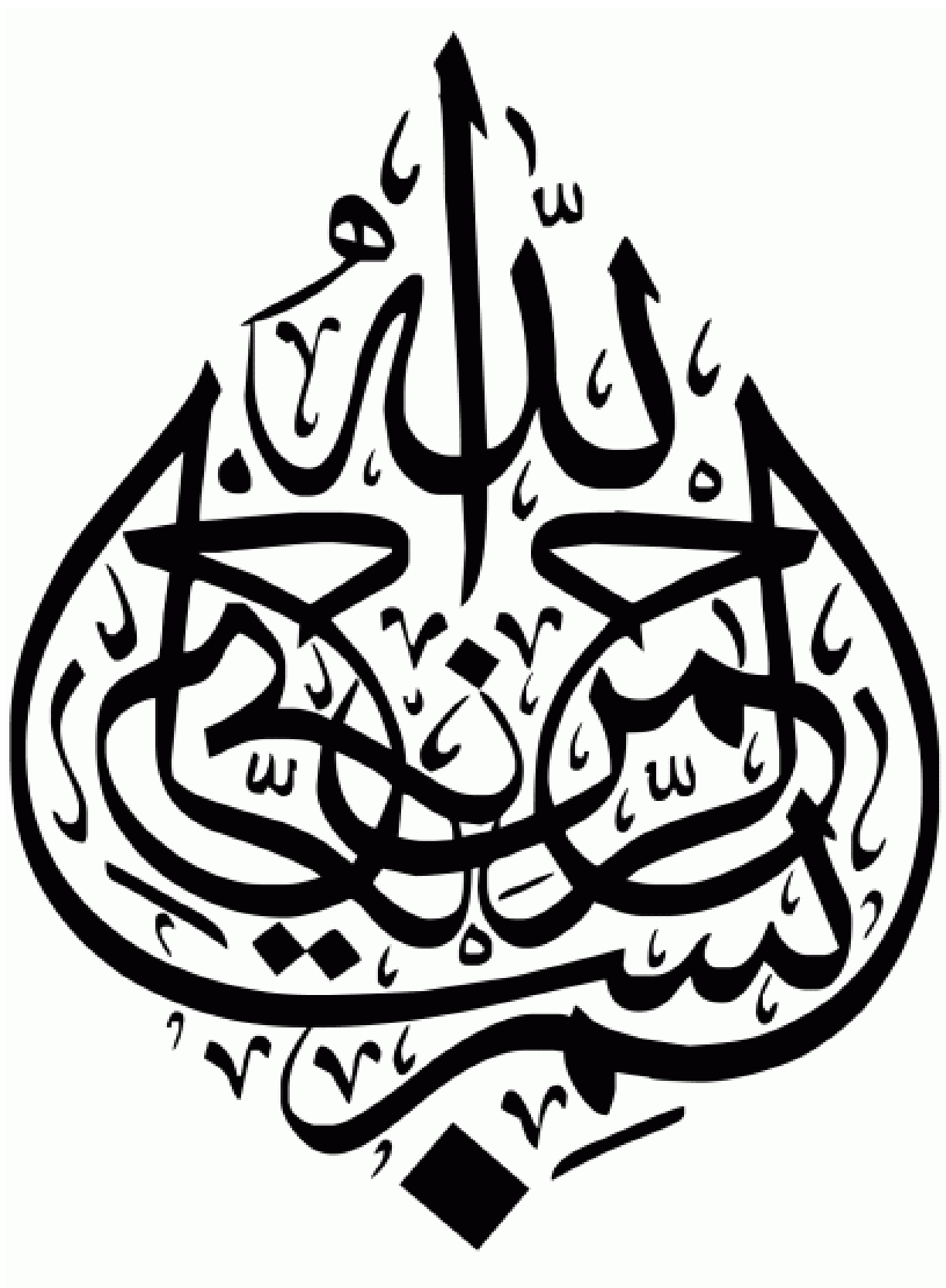
* الدكتورة: عمر عبدة سامية

من إعداد الطالبين:

* عباسي سيف الدين

* نصيبي إسلام

السنة الجامعة: 2023/2022



شكرو التقدير

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين. القائل في محكم التنزيل "وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ" سورة يوسف آية 76.... صدق الله العظيم .

"ربي أوزعنا أن نشكر نعمتك التي أنعمت علينا و على والدينا و أن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

الحمد لله الذي سخر لنا من خلقه ما لم يسخره لغيرنا، و جاد علينا من فضله بما لم يجد به على غيرنا لنتمم عملنا هذا بمشيئته و إذنه،

سبحانه له الحمد كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه ، و الحمد لله الذي أوزعنا أن نقدر من سخر لنا

أما بعد

وعليه وفاءً وتقديراً واعترافاً منا بالجميل نتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهداً في مساعدتنا في مجال دراستنا ، وعلى تحملهم وصبرهم معنا لإتمامها ووضعها بهذا الشكل الذي هي عليه واستفدنا كثيراً من أدائهم و إرشاداتهم، وأخص بالذكر الدكتورة الفاضلة: "عمر عبدة سامية" حفظها الله صاحبة الفضل في توجيهنا ومساعدتنا في تجميع المادة البحثية، فجزاها الله كل خير. لقبولها الإشراف على هذا العمل.

و نتقدم بالشكر إلي كل من ساعدنا في إنجاز هذه الدراسة خاصة الأساتذة الأفاضل والعائلة

إلى كل من سهر من أجلنا و تعليمنا.....

إلى من ساهم في إنجاز هذه الدراسة ولو بدعاء نور بصيرتنا

قال الرسول صلى الله عليه و سلم

((من علمني حرفاً أصبحت له عبداً))

تحياتنا الخالصة إلى جميع من ساعدنا في هذا العمل

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "من صنع إليكم معروفاً فكافنوه، فإن لم تجدوا ما تكافنونه به
فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه" (رواه أبو داوود)

أولا الحمد لله الذي علم الإنسان بعد الجهل وهداه بعد الضلالة ومهما حمدناه لا نستوفي حمده.
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة و نصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين "سيد الخلق سيدنا
محمد صلى الله عليه و سلم "

اهدي ثمرة جهدي إلى اعز وأغلى ما أملك في الدنيا "أمي وأبي" اللذان يعجز اللسان على الثناء
عليهما وشكرهما والقلم عن وصف فضلهما إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى :

" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا "

"سورة الاسراء الآية 24...صدق الله العظيم"

إلى اليد الطاهرة التي أزالتي من طريقي أشواك الفشل التي من ساندتني عند ضعفي وهزالي والتي من
سقتني الحب في ضعفي التي ارتاح لها قلبي التي رسمت لي المستقبل بخطوط من الثقة والحب
إلى من انحنى لها العطاء أمام قدميها وأعطتنا من دمها وروحها وعمرها وزهرة شبابها حبا وتصميما
ودافعا لمستقبل أجمل إلى الغالية التي لا نرى الحب والحنان إلا في عينيها التي أمي الغالية وأغلى من
سكنت قلبي.

إلى من مهد لي طريقي نحو العلم والنجاح التي من اخذ بيدي التي درب الفلاح التي من نزل لي الصعاب
بدعوته الصالحة التي من وقف بجانبتي وكان له الفضل بعد الله لما وصلت إليه التي أبي الغالي.

إلى أزهار النرجس التي تفيض حبا وعطرا إلى من كان دعائهم سر نجاحي وفلاحني إلى من كانوا لي
نعم السند والعون في مواصلة تعليمي إلى "إخوتي وأخواتي الأعزاء".

إلى من جلبت معها البهجة التي حياتنا زوجة أخي المصون.

إلى من تزهر الحياة وتبتسم القلوب بضحكاتهم التي طفولة تفيض بهجة وضياء التي "بنات اخوتي
وابنائهم".

إلى كل من ساهم في بلوغي ما انا عليه اليوم وان لم يكن بالشيء الجل.

سيف الدين

إهداء

في آخر خطوة السلم، وفي اللحظة الأكثر فخرًا، عندما كان التعب والجهد يغسلنا بماء النجاح
ليبقى الواقع أبيض جميلًا...

ها أنا اليوم أهدي تخرجي الى من كللها الله بالهيبة والوقار، إلى التي رفع الله مقامها و جعل الجنة تحت أقدامها أولى
الناس بصحبتني إلى نبع الحنان الصافي وذلك القلب الكبير وتلك النعمة الغالية الطاهرة صاحبة الفضل عليا التي مهما
فعلت وقلت لن أوفيها حقها والدتي حفزها الله وأطال في عمرها.

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى الذي من لولاه لما وصلت إلى ما أنا عليه اليوم والذي أطال الله في عمره.

إلى من هم اقرب لي من قلبي أخوتي كل واحد باسمه شاكر، علاء، باسم.

إلى أمي الثانية جدتي حفزها الله وأطال في عمرها.

إلى كل الأقارب كل باسمه.

إلى كل من جمعني بهم مقاعد الدراسة فكانوا خير الرفقة ونعم الأصدقاء عماد، كريم، عائشة، شيماء، زينب.

وكل الأصدقاء المقربين أشرف، مروان.

إلى كل الأصدقاء الذين يسعهم القلب ولا تسعهم هذه الصفحة.

إلى كل من كان معي ولو بكلمة طيبة.

إلى كل من أحبه قلبي.

فاللهم اجعله نهاية خير لبداية طريق اعظم.

" الحمد لله على ما تبقى، وعلى ما هو آتٍ، الحمد لله دائمًا وابدًا "

إسلام

فهرس المحتويات	
الصفحة	العنوان
I	البسمة
IV – II	التشكرات والإهداءات
VIII – V	فهرس المحتويات
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XI	قائمة الملاحق
XIII – XII	قائمة الاختصارات
أ – ح	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لتمهيد الدخل	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: عموميات حول إدارة الأرياح
3	المطلب الأول : تعريف ودوافع إدارة الأرياح
3	أولاً: تعريف إدارة الأرياح
4	ثانياً: دوافع إدارة الأرياح
8	المطلب الثاني: أنواع إدارة الأرياح
10	المطلب الثالث: أساليب ادارة الأرياح واستراتيجيتها
10	أولاً: أساليب إدارة الأرياح
12	ثانياً: استراتيجيات إدارة الأرياح
14	المبحث الثاني: اساسيات حول تمهيد الدخل
14	المطلب الأول: ماهية تمهيد الدخل
14	أولاً: مفهوم تمهيد الدخل

15	ثانيا: خصائص تمهيد الدخل المثالي
16	ثالثا: أهداف تمهيد الدخل
17	المطلب الثاني: أشكال تمهيد الدخل
20	المطلب الثالث: العوامل التي تسهل ممارسة تمهيد الدخل ومداخله
20	أولا: العوامل التي تسهل ممارسة تمهيد الدخل
22	ثانيا: مداخل تمهيد الدخل
24	المبحث الثالث: ممارسات تمهيد الدخل
24	المطلب الأول: محددات تمهيد الدخل
25	المطلب الثاني: وسائل وأدوات تمهيد الدخل
28	المطلب الثالث: طرق قياس تمهيد الدخل
33	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: قياس الأداء المالي وفق القيمة الاقتصادية المضافة	
35	تمهيد
36	المبحث الأول: أساسيات حول الاداء المالي
36	المطلب الأول: مفهوم الأداء وأنواعه
36	أولا: مفهوم الأداء
37	ثانيا: أنواع الأداء
39	المطلب الثاني: الأداء المالي
39	أولا: مفهوم الأداء المالي
40	ثانيا: أهمية الأداء المالي
41	ثالثا: أهداف الأداء المالي
41	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي

41	أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي
42	ثانياً: أهمية تقييم الأداء المالي
42	ثالثاً: أهداف تقييم الأداء المالي
43	المبحث الثاني: المعايير والعوامل المؤثرة في الأداء المالي
43	المطلب الأول: معايير الأداء المالي
43	أولاً: مفهوم المعيار
44	ثانياً: معايير الأداء المالي
45	المطلب الثاني: العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي
47	المطلب الثالث: العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي
49	المبحث الثالث: مؤشرات الأداء المالي
49	المطلب الأول: المؤشرات التقليدية للأداء المالي
49	أولاً: النسب المالية
56	ثانياً: مؤشرات التوازن المالي
57	المطلب الثاني: المؤشرات الحديثة للأداء المالي
60	المطلب الثالث: القيمة الاقتصادية المضافة
64	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: قياس أثر تمهيد الدخل على القيمة الاقتصادية المضافة في مجمع صيدال للفترة (2003 - 2021)	
66	تمهيد
67	المبحث الأول: نبذة عن مؤسسة صيدال
67	المطلب الأول: تقديم مجمع صيدال
67	أولاً: التطور التاريخي لمجمع صيدال
68	ثانياً: تعريف مجمع صيدال

69	ثالثا: اهداف مجمع صيدال
70	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال
74	المطلب الثالث: تطور نشاط مجمع صيدال
77	المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة
77	المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة
77	أولا: مجتمع الدراسة
77	ثانيا: عينة الدراسة
77	المطلب الثاني: تحديد متغيرات الدراسة
79	المطلب الثالث: نموذج الدراسة
83	المبحث الثالث: تحليل متغيرات الدراسة وتقدير النموذج
83	المطلب الأول: تحليل متغيرات الدراسة
83	أولا: تحليل ممارسات مهيد الدخل
85	ثانيا: تحليل تطور القيمة الاقتصادية المضافة
86	المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
87	المطلب الثالث: نتائج الدراسة
94	خلاصة الفصل الثالث
96	خاتمة
100	قائمة المراجع
112	الملاحق
الملخص	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-2)	مكونات نسب النشاط وطرق حسابها	51
الجدول رقم (2-2)	نسب الربحية وطرق حسابها	53
الجدول رقم (3-2)	نسب المديونية وطرق حسابها	54
الجدول رقم (1-3)	البطاقة الفنية الخاصة بمجمع صيدال	69
الجدول رقم (2-3)	تطور رقم أعمال المجمع للفترة (2017-2021)	74
الجدول رقم (3-3)	تطور الإنتاج في المجمع خلال الفترة (2017-2021)	76
الجدول رقم (4-3)	عرض وصفي لبيانات متغيرات الدراسة	79
الجدول رقم (5-3)	اختبار pp لإستقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى وعند الفرق الأول	87
الجدول رقم (6-3)	اختبار ثبات تباين حد الخطأ العشوائي	88
الجدول رقم (7-3)	اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية	89
الجدول رقم (8-3)	نتائج اختبار الحدود	90
الجدول رقم (9-3)	تقدير العلاقة طويلة الأجل	91
الجدول (10-3)	نموذج تصحيح الخطأ	91

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
8	أنواع إدارة الأرباح	الشكل رقم (1-1)
56	مكونات نسب السوق وطرق حسابها	الشكل رقم (1-2)
73	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	الشكل رقم (1-3)
75	تطور رقم أعمال المجمع خلال الفترة (2017-2021)	الشكل رقم (2-3)
76	تطور الإنتاج في المجمع خلال الفترة (2017-2021)	الشكل رقم (3-3)
83	نتائج ممارسات تمهيد الدخل للفترة من (2003-2021)	الشكل رقم (4-3)
85	تطور القيمة الاقتصادية المضافة للفترة (2003-2021)	الشكل رقم (5-3)
88	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى	الشكل رقم (6-3)
89	اختبار التوزيع الطبيعي	الشكل رقم (7-3)
92	اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج	الشكل رقم (8-3)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
112	السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	الملحق رقم 1
113	منحنى بياني يمثل رأس مال العامل للفترة (2004 - 2021)	الملحق رقم 2
114	منحنى بياني يمثل التدفق النقدي التشغيلي للفترة (2004 - 2021)	الملحق رقم 3
115	منحنى بياني يمثل تكلفة رأس المال للفترة (2002 - 2021)	الملحق رقم 4

قائمة الاختصارات

المختصر	معنى المختصر
FIFO	First in first out
SB	مؤشر ممارسة سلوك تمهيد الدخل
NDA _t	المستحقات غير الاختيارية في السنة
TA	إجمالي المستحقات (الاختيارية وغير الاختيارية)
Δ	الانحراف المعياري
SI	نموذج FRANCIS et al
EM	نموذج Miller
MVA	القيمة السوقية المضافة
MVE	القيمة السوقية لحقوق الملكية
BVE	القيمة الدفترية لحقوق الملكية
PVEVA	القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة
CFROI	التدفق النقدي العائد من الاستثمار
CFE _t	التدفق النقدي الناتج عن الاستغلال
CMPC	معدل التكلفة المرجحة لرأس المال
AEB	الأصل الاقتصادي بقيمة إجمالية.
EBITDA	الأرباح قبل الضرائب والفوائد والاستهلاك والإطفاء
CVA	القيمة النقدية المضافة
OCF	التدفق النقدي التشغيلي
OCFD	الطلب على التدفق النقدي التشغيلي
EVA	القيمة الاقتصادية المضافة
ROCI	معدل العائد على رأس المال المستثمر
WACC	المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال
NOPAT	صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة
CI	رأس المال المستثمر
WPS	وينثروب فارما صيدال
PSM	فايزرصيدال مانو فكتورينغ
ARDL	تقنية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة

رأس مال العامل	WC
التدفق النقدي التشغيلي	CFO
اختبار فيليب بيرون	PP
اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج	AIC

مقدمة

تمهيد:

لقد أصبح لمهنة المحاسبة دورا بارزا في الاقتصاد الوطني لأي دولة لما لها من تأثيرات على القرارات التي تتخذها المؤسسات التي تفضل بشكل عام الإفصاح عن اتجاه مستقر في نمو الدخل، كما ترغب في عدم إظهار تقلباته وما يمر به من ارتفاع في بعض الفترات وهبوط في فترات أخرى، لذلك تسعى الإدارة جاهدة الى تخفيض تلك التقلبات مستغلة الثغرات التي توفرها المعايير المحاسبية، حيث تتبع أساليب محاسبية مقبولة تمكنها من تضليل مستخدمي القوائم المالية، ويتم ذلك في إطار ما يعرف بتمهيد الدخل الذي يعتبر أحد أشكال إدارة الأرباح التي انتشرت في القرن الماضي نتيجة ازدياد حدة المنافسة بين الشركات.

وتجدر الإشارة الى أن تمهيد الدخل حظي بأهمية بالغة في الفكر المحاسبي خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي أدت الى انهيار عديد من الشركات العالمية الكبرى، وهذا راجع الى كونه سياسة إدارية معتمدة، تمكن الإدارة من الاعتماد على الأداء النسبي الحالي والمستقبلي لتحقيق مجموعة من الأهداف.

ويؤكد الفكر المالي على أهمية تقييم وتحليل كفاءة وفعالية الأداء المالي الذي يمثل مؤشرا هاما لحسن سير العمل وكفاءته داخل المؤسسة، وهذا يتطلب منها إيجاد آلية تتعلق بتقييم هذا الأخير بشكل يمكنها من أداء مهامها بكفاءة عالية في ظل التغيرات السريعة والمتلاحقة في البيئة المحيطة بها، ولم يعد تقييم الأداء المالي مقتصر على قياس مؤشرات الربحية والمردودية بل توسع ليشمل قياس قدرة المؤسسة على خلق القيمة، أو بعبارة أخرى قياس مدى قدرة المؤسسة على توليد ثروة لمساهميها بأقل تكلفة. وقد ظهر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة كنتيجة لدراسات سعت لإيجاد مقياس حقيقي للربح تعكس مدى قدرة المؤسسة على خلق قيمة إضافية.

وتحاول هذه الدراسة توضيح أثر ممارسات تمهيد الدخل على الأداء المالي من منظور خلق القيمة مقاسا بالقيمة الاقتصادية المضافة.

1. الإشكالية

مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير ممارسات تمهيد الدخل على الأداء المالي لمجمع صيدال من منظور القيمة الاقتصادية المضافة؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

✓ هل هناك علاقة تكامل مشترك بين ممارسات تمهيد الدخل ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في

مجمع صيدال؟

✓ ما مدى قدرة ممارسات تمهيد الدخل على تفسير التغيرات في مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في

مجمع صيدال؟



✓ هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين ممارسات تمهيد الدخل ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في مجمع صيدال؟

2. فرضيات الدراسة

بغرض الاجابة عن الأسئلة الفرعية السابقة تم وضع الإجابات الاحتمالية التالية:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة تكامل مشترك بين ممارسات تمهيد الدخل ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في مجمع صيدال عند مستوى معنوية 5%.

الفرضية الثانية: لا تؤثر ممارسات تمهيد الدخل على القيمة الاقتصادية المضافة في مجمع صيدال عند مستوى معنوية 5%.

الفرضية الثالث: لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة في مجمع صيدال عند مستوى معنوية 5%.

3. أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من تناولها لقضية مؤثرة ذات تداعيات في سير العمل في الوحدات الإقتصادية باعتبار أن إتباع الإدارة لسياسة تمهيد الدخل يترتب عليها أن القوائم المالية للوحدات الإقتصادية لا تكون في معظم الحالات معبرة بصدق وعدالة عن حقيقة نتائج أعمالها ومراكزها الأمر الذي ينعكس على نتائج القيمة التي تسعى المؤسسة إلى خلقها خاصة القيمة الإقتصادية المضافة.

4. أهداف الدراسة

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على علاقة تمهيد الدخل بالأداء المالي للمؤسسات وعليه يتفرغ من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على أهم النماذج المتبعة في قياس تمهيد الدخل ومحاولة تطبيق أحد هذه النماذج على المؤسسة محل الدراسة؛
- التطرق إلى مفهوم الأداء المالي والمؤشرات الحديثة المستخدمة في قياسه؛
- تحديد مدى ممارسة تمهيد الدخل في مجمع صيدال؛
- دراسة مدى قدرة مجمع صيدال على خلق القيمة من خلال مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة؛
- تحديد تأثير ممارسة تمهيد الدخل على القيمة الاقتصادية المضافة في مجمع صيدال.

5. منهج وحدود الدراسة

من أجل الإلمام بجوانب موضوع الدراسة وحتى نتمكن من الاجابة على الاشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات، وتبيان مدى تأثير تمهيد الدخل على الأداء المالي من المنظور الحديث، وكذلك الحصول على نتائج دقيقة، قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك من أجل الإلمام بكل من ممارسات تمهيد الدخل والأداء المالي بمؤشراته التقليدية والحديثة، بالإضافة الى المنهج التحليلي لتحليل وتفسير البيانات المتحصل عليها بعد حساب متغيرات الدراسة. كما اعتمدنا في الدراسة

على الأسلوب الإحصائي القياسي من أجل تحديد النموذج الأنسب لتفسير العلاقة بين المتغيرات، والمتمثلة في تمهيد الدخل كمتغير مستقل، والقيمة الاقتصادية المضافة كمتغير تابع، وذلك لمجمع صيدال المتخصص في الصناعة الصيدلانية والمدرج في بورصة الجزائر لتوفره على الشروط الضرورية التي تسمح بتقدير النموذج القياسي، حيث تمت الدراسة للفترة من 2003 الى 2021 وهي الفترة التي توفرت فيها القوائم المالية الضرورية لحساب متغيرات الدراسة.

6. الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل

بعد التحقق من مدى سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة وذلك بإجراء اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليب بيرون "PP"، تم تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، وذلك بعد التأكد من توفر شروط هذا النموذج الذي يتم بإجراء اختبار الحدود ECM للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وغيرها من الاجراءات الضرورية الأخرى. ولتحقق من جودة النموذج تم الاستعانة بالاختبارات التالية:

- اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية: لاختبار فرضيات الارتباط التسلسلي اعتمدنا على اختبار Godfrey Serial Correlation، حيث يتم قبول الفرضية الصفرية إذا فقط إذا كانت إحصائية فيشر أكبر من مستوى المعنوية 5% التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.
- اختبار ثبات تباين حد الخطأ العشوائي: يتم اختبار ثبات تباين حد الخطأ العشوائي بالاعتماد على اختبار ARCH Heteroskedasticity وسيتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات تباين الأخطاء العشوائية إذا كانت احتمالية إحصائية فيشر أكبر من مستوى المعنوية 5%.
- اختبار التوزيع الطبيعي: وذلك باعتماد اختبار Jarque Bera لرفض أو قبول أن الأخطاء تتوزع طبيعياً أم لا، حيث يتم قبول الفرض إذا كانت احتمالية إحصائية Jarque Bera أكبر من مستوى المعنوية 5%.

ولإثبات استقرار النموذج وذلك بالتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها وكذلك مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، يتم ذلك بالاعتماد على المجموع التراكمي لتكرار البواقي (Cumulative CUSCM Sum of Recursive Residual).

7. الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة سواء عربية كانت أم أجنبية موضوع دراستنا بشكل ما، ومن أبرزها:

- ✓ Anuar AKamarudin, et al (2000): Market Perception of income Smoothing Practices Malaysian Evidence

هدفت الدراسة الى فحص العلاقة بين ممارسات تمهيد الدخل، وقيمة الشركة في ماليزيا وكذلك أثر حجم الشركات على ممارسة تمهيد الدخل. تكونت عينة الدراسة من 200 شركة مدرجة في بورصة



كوالالمبور للأوراق المالية للفترة 1993 – 1999. حيث تم استخدام نموذج ايكال "Eckel, 1981" لتحديد مدى ممارسة تمهيد الدخل، وتم استخدام أساليب إحصائية متنوعة كالإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار والارتباط لتحقيق هدف الدراسة. توصلت الدراسة الى أن ممارسة تمهيد الدخل منخفضة، وأن الشركات الصغيرة لديها دافع لممارسة تمهيد الدخل أكثر من الشركات الكبيرة، وأن النتائج التي تم الحصول عليها أشارت أيضا الى أن تقييم الشركات يهتم أكثر بأثر الأرباح عنه من تدفق الأرباح.

✓ دراسة (أبو غنيم وسليمان، 2006) بعنوان: أثر تمهيد الدخل على مؤشرات الأداء للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تمهيد الدخل وأثره على مؤشرات الأداء والمتمثلة في كل من (مؤشرات الربحية، مؤشرات الكفاءة التشغيلية، وتكلفة حقوق الملكية) للشركات الصناعية الاردنية، واشتمل مجتمع الدراسة على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغت عينة الدراسة 22 شركة صناعية، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للتوصل لنتائج الدراسة المرجوة. وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج والتي كان من أبرزها وجود أثر لممارسة تمهيد الدخل في الشركات على المؤشرات الربحية، والمتمثلة في كل من مؤشر العائد على الأصول وربحية السهم، إضافة إلى وجود أثر لتمهيد الدخل على مؤشرات الكفاءة الإنتاجية وتكلفة حقوق الملكية.

✓ Hejazi Rezvan, et al (2011): The Impact Of Earnings quality and income smoothing on the preformance of companieslisted in tehran stock exchange.

✓ هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر جودة الأرباح وتمهيد الدخل على تقييم أداء الشركات المدرجة في سوق طهران للأوراق المالية على عينة تتكون من 69 شركة خلال الفترة الممتدة من عام 1999 حتى عام 2003 حيث استخدم نموذج " Eckel " لتصنيف الشركات الممهدة وغير الممهدة للدخل وقد استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوصول الى نتائجها المرجوة. وأشارت نتائج الدراسة الى أن أداء الشركات لا يتأثر بتمهيد الدخل أو جودة الأرباح، حيث لم تجد الدراسة فرقا بين متوسط أداء الشركات الممهدة والشركات الغير ممهدة وكذلك بين الشركات ذات جودة الأرباح العالية أو المنخفضة.

✓ Sharma anil k (2013): Economic value added (EVA) –literature and relevantissues.

هدفت هذه الدراسة الى البحث في استراتيجية خلق القيمة في شركة Infosys Limited وفيما إذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة EVA تعكس بشكل أفضل القيمة السوقية للشركة مقارنة بمقاييس الأداء التقليدي (العائد على الأصول، وربحية السهم) وقد اعتمدت الدراسة على تحليل علاقة السبب والنتيجة بين القيمة الاقتصادية المضافة EVA ومقاييس أداء الشركة التقليدية مثل العائد على الأصول ROA وربحية السهم الواحد EPS فضلا على الربح التشغيلي ولقد توصلت الدراسة الى أن



القيمة الاقتصادية المضافة هي الوسيلة الأفضل لقياس الأداء المالي كما أنها تمثل القيمة السوقية للشركة مقارنة بمقاييس الأداء التقليدي.

✓ دراسة (الشمري، 2016): أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي

هدفت هذه الدراسة الى وصف ظاهرة تمهيد الدخل وعلاقتها بالأداء المالي بشكل متكامل والتعرف على أثر ممارسة عملية تمهيد الدخل على الأداء المالي لبنك الإسكان للتجارة والتمويل للفترة (2010- 2014)، حيث اعتمدت الباحثة على نموذج De Angelo. استخدمت الباحثة تحليل الانحدار البسيط واختبار الارتباط الذاتي، حيث توصلت الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ لممارسة تمهيد الدخل على الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية اضافة الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ لممارسة تمهيد الدخل على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول.

✓ دراسة (الفاموسي وآية، 2018) بعنوان: تأثير تمهيد الدخل في القيمة الاقتصادية المضافة

شملت الدراسة عينة من المؤسسات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2014 - 2006) لمعرفة أثر سياسة تمهيد الدخل على القيمة الاقتصادية المضافة باستخدام نموذج ميلر وذلك بهدف محاولة الكشف عن وجود سلوك تمهيد الدخل في شركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتنبؤ بمدى إتباع هذه الشركات للأساليب المحاسبية المؤدية الى تمهيد الدخل اضافة الى التعرف على المداخل الحديثة باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة وقدرتها في تفسير التغير الذي يحدث في القيم السوقية للأسهم، وأخير اختبار العلاقة والتأثير بينهما حيث اعتمدت على نموذج الانحدار البسيط، وقد توصلت إلى عدم وجود أثر لتمهيد الدخل على القيمة الاقتصادية المضافة.

✓ دراسة (بورديمة وحتوت، 2022) بعنوان: أثر سياسة تمهيد الدخل على القيمة الاقتصادية

المضافة لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية.

هدفت الدراسة الى تحديد أثر سياسة تمهيد الدخل على القيمة الاقتصادية المضافة لمجموعة من المؤسسات الجزائرية للفترة (2012 - 2019) اضافة الى التعرف على مفهوم سياسة تمهيد الدخل ومختلف دوافع المسيرين لممارسة هذه السياسة وكذلك التعرف على نموذج ايكال الذي يعتبر احد أحسن النماذج لقياس هذه السياسة كونه يأخذ بعين الاعتبار مختلف الوسائل المستخدمة في تمهيد الدخل، ومن أجل تحديد العلاقة بين المتغيرات اعتمدت الدراسة على نماذج بانل الديناميكية باستخدام طريقة العزوم المعممة في التقدير، حيث توصلت الى أن هناك أثر سلبي بين سياسة تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة باعتبارها سياسة مظلة للأداء الفعلي للمؤسسة.

8. توثيق الدراسة:

تم الاعتماد في إنجاز هذه الدراسة على العديد من المراجع باللغة العربية وباللغة الفرنسية، تتمثل في كتب، مذكرات ماجستير ودكتوراه، إضافة إلى المجالات والملتقيات وهذا في الجانب النظري، أما في جانب الدراسة التطبيقية فقد تم الاعتماد على التقارير المالية السنوية الصادرة عن مجمع صيدال للحصول على البيانات الضرورية لحساب متغيرات الدراسة.

9. أقسام الدراسة:

من أجل الاحاطة بموضوع الدراسة والاجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية وبيغية إثبات أو نفي الفرضيات المطروحة قمنا بتقسيم موضوع دراستنا الى ثلاثة فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي وذلك على النحو التالي:

➤ **الفصل الأول:** جاء بعنوان الإطار النظري لتمهيد الدخل، تم من خلاله التعرف على عموميات حول إدارة الأرباح من تعريف دوافع وأنواع، ثم أساليب إدارة الأرباح واستراتيجيتها، كما قمنا بتخصيص مبحث تطرقنا فيه الى أساسيات تمهيد الدخل يشتمل على ماهية تمهيد الدخل وأشكاله ثم العوامل التي تسهل ممارسته ومداخله، أما بخصوص المبحث الثالث فهو تحت عنوان ممارسات تمهيد الدخل حيث تعرضنا من خلاله الى محددات تمهيد الدخل ثم وسائله وأدواته وأخيرا طرق قياسه.

➤ **الفصل الثاني:** بعنوان قياس الأداء المالي وفق القيمة الاقتصادية المضافة، قمنا بتقسيمه الى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول أساسيات الأداء المالي من خلال مفهوم الأداء وأنواعه ثم تطرقنا الى مفهوم الأداء المالي وأهميته وأهدافه من ثم تقييم الأداء المالي، أما المبحث الثاني فقد خصصناه للتعرف على المعايير والعوامل المؤثرة في الأداء المالي، أما المبحث الثالث فهو تحت عنوان مؤشرات الأداء المالي حيث تطرقنا الى المؤشرات التقليدية والمؤشرات الحديثة وخصصنا المطلب الثالث للقيمة الاقتصادية المضافة.

➤ **الفصل الثالث:** من خلال هذا الفصل قمنا بتطرق الى دراسة حالة حيث حاولنا اسقاط الجزء النظري على مؤسسة اقتصادية جزائرية مدرجة في بورصة الجزائر من خلال تقديم نبذة عن المؤسسة محل الدراسة وذلك في المبحث الأول، اما في المبحث الثاني فقد تناولنا الاجراءات المنهجية من خلال التعرف على نموذج الدراسة ومتغيراتها في حين قمنا بتقدير النموذج وذلك في المبحث الثالث.

10. صعوبات الدراسة

- واجهتنا في انجاز هذا الدراسة بعض الصعوبات والتي سنوجزها في النقاط التالية:
- نقص المراجع ذات صلة بالموضوع مع ندرة الكتب باللغة العربية خاصة المتعلقة بتمهيد الدخل والأداء المالي والقيمة الاقتصادية المضافة، وهذا راجع الى حداثة مثل هذه المواضيع في الجزائر؛
- عدم توفر المعلومات الكافية عن المؤسسة محل الدراسة خاصة قائمة التدفق النقدي للسنوات المتعلقة بالنظام المحاسبي القديم؛

- صعوبة حساب التدفق النقدي التشغيلي لسنوات الذي كان يعتمد فيها على النظام المحاسبي القديم وهذا راجع الى حداثة هذه القائمة المالية؛
- قلة المراجع العربية وخاصة الكتب التي تشرح بدقة النماذج القياسية الحديثة كنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

الفصل الأول

الاطار النظري لتمهيد الدخـل

تمهيد:

تناول العديد من الباحثين موضوع إدارة الأرباح التي أصبحت في السنوات الأخيرة محل اهتمام خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي أدت الى انهيار وإفلاس العديد من الشركات الكبرى نتيجة التصريحات بأرباح غير حقيقية، وتصنف هذه الأخيرة الى عدة تصنيفات من أهمها تمهيد الدخل الذي يعتبر أكثر طرق إدارة الأرباح شيوعا، وأحد أنواع التلاعب بالأرباح وتدخل معتمد من قبل الادارة، فمن خلاله يتم إزالة الارتفاعات والانخفاضات التي تظهر في الربح على مدار فترات مالية مختلفة وذلك بتخفيض واحتجاز الأرباح في السنوات الجيدة لاستخدامها في زيادة الربح خلال سنوات منخفضة الأداء وذلك بهدف جعل الربح أكثر استقرارا وتخفيض تقلبات في الربح لجذب المستثمرين، مستخدمة في ذلك المرونة المحاسبية المتاحة.

لذلك يتناول هذا الفصل عموميات حول موضوع إدارة الأرباح من خلال المبحث الأول، من منطلق أنها تشتمل على موضوع الدراسة والمتمثل في تمهيد الدخل الذي قد تطرقنا له في المبحث الثاني تحت عنوان أساسيات تمهيد الدخل، والمبحث الثالث ممارسات تمهيد الدخل.

المبحث الأول: عموميات حول إدارة الأرباح

تعتبر المؤسسة بمثابة وحدة فنية تجمع بين مختلف عوامل الانتاج وذلك من أجل تحقيق أقصى ربح ممكن، وبما أن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً قد تطورت عبر الزمن وتابعتها تطور في معايير التدقيق الدولية، وبناء على عدة دراسات التي أشارت إلى أن الإدارة تستخدم نفوذها لجعل القوائم المالية تكون لصالحها، وذلك باللجوء إلى ممارسة إدارة الأرباح وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال معرفة مفهومها، دوافعها، أساليبها واستراتيجياتها.

المطلب الأول: تعريف ودوافع إدارة الأرباح

في ظل تفويض المساهمين للإدارة سلطة اتخاذ القرارات يمكن للإدارة الاختيار من بين البدائل المحاسبية الخاصة بالمنشأة، وقد يتولد لدى المديرين دافعا قويا لاختيار الطرق والبدائل المحاسبية التي من شأنها تعظيم منفعتهم الشخصية الحالية والمستقبلية، وذلك من خلال ممارسة ما يسمى بإدارة الأرباح، هذا ما أشارت إليه نظرية الوكالة التي طرحت من قبل " Jensen & Meckling " سنة 1976 من احتمالية وجود تعارض في المصالح مما يترتب عليه قيام الإدارة لتعظيم منفعتها على حساب الأطراف الأخرى أصحاب المصالح، حيث بدأ هذا الأخير بالظهور في فترة الثمانينات من القرن الماضي، وذلك عندما كانت الشركات تواجه صعوبات كبيرة في تحقيق الأرباح، بسبب الركود الاقتصادي في تلك الفترة فلجأت إلى تحريف الدخل الحقيقي وممتلكات شركات الأعمال، ليبدو حجم الأرباح أكبر من الواقع الفعلي.

أولاً: تعريف إدارة الأرباح

من بين التعاريف التي تطرقت إلى إدارة الأرباح نذكر ما يلي:

عرفها (Merchant 1989): " بأنها أي سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر على الدخل الذي في القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد يؤدي في الواقع إلى أضرار بالشركة على المدى الطويل".¹

ويمكن تعريف إدارة الأرباح: " بأنها الاستخدام المحتمل لإدارة الاستحقاق من قبل الإدارة بقصد الحصول على بعض المكاسب الخاصة بغرض تحقيق مصالح ذاتية، وتضليل مستخدمي القوائم المالية".²

كما يمكن تعريفها: " بأنها محاولة من الإدارة لتأثير في إدارة الأرباح المفصح عنها، أو التلاعب باستخدام أساليب محاسبية معينة، كالاقراراف بينود غير متكررة على انها متكررة".³

وتعرف أيضا: "بأنها التلاعب في الأرباح لتحقيق أهداف محددة بشكل مسبق من الإدارة أو توقعات تعد من المحللين أو قيم تتناغم مع تطريف الدخل والتوجه نحو مكاسب ثابتة".⁴

¹ الفار عبد المجيد الطيب، إدارة الأرباح، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2011، ص30-31.

² المورلي أحمد صلاح عبدالنبي، إدارة الأرباح، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2022، ص 19.

³ اللوزي محمد خالد، أثر ممارسات الإدارة الأرباح على أسعار الأسهم، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة والتمويل، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2013، ص10.

⁴ المغربي بشير محمد فاطح محمود، حوكمة الشركات، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2020، ص156.

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج تعريف لإدارة الأرباح بأنها:

شكل خاص من أشكال التلاعب بالأرقام المالية وهو محاولة من الإدارة للتأثير على الأرباح المفصح عليها، فمن خلاله يستخدم المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتوجيه المكاسب الواردة في التقارير نحو هدف محدد مسبقاً من قبل المديرين، ويكون هذا الهدف طويل الأجل.¹

ثانياً: دوافع ادارة الأرباح

بمأن لكل ممارسة من الحياة العلمية والعملية دوافع معينة يسعى من وراءها الفرد الى تحقيق أهداف محددة مسبقاً، ويتفق هذا مع ممارسة ادارة الأرباح التي يلجأ إليها المديرين عندما يكون لديهم دوافع معينة لتحقيق أهداف مختلفة، حيث أبرزت عدة دراسات دوافع المديرين من ادارة الأرباح والتي سنتطرق اليها فيما يلي:

1. دوافع سوق رأس المال

يشكل سوق رأس المال أو البورصة اهتماما كبيرا لشركات التي تسعى لزيادة رأس مالها، ولا يتم ذلك إلا من خلال إقناع المستثمرين بكفاءة أدائها والذي ينعكس على اسعار أسهمها. فإذا كانت المعلومات المحاسبية التي تصدرها الشركات تشكل الأساس الذي يعتمد عليه المستثمرون والمحللون الماليون لتقييم أداء المؤسسة واتخاذ القرار بالاستثمار أو عدمه، فقد تلجأ الإدارة الى تسيير أرباحها للتأثير على أسعار أسهمها في المدى القصير لجلب رأس مال اضافي للشركة، وتزداد احتمالية إدارة الأرباح من قبل الإدارة عندما تكون الدوافع الناتجة عن سوق رأس المال قوية.

ومن هنا يمكن القول بأن هناك سببين لإدارة الأرباح فيما يتعلق بسوق رأس المال وهما:²

- تشجيع المستثمرين على شراء أسهم ليصبحوا ملاك أو شراء سندات ليصبحوا مقرضين؛
- زيادة قيمة الأسهم من أجل إرضاء المساهمين الحاليين.

على هذا الأساس فان اهتمام الإدارة بتحسين قيمة المؤسسة المتمثلة بأسعار أسهمها في الأسواق المالية من الممكن أن يدفعها إلى العمل على ضمان تمهيد واستقرار الربح المعلن للمؤسسة بهدف تحسين القيمة المتوقعة لعوائد الاستثمار في المؤسسة من خلال تقليل المخاطرة المرتبطة بدخلها، الأمر الذي يؤدي الى تحسين أسعار أسهمها في الأسواق المالية، ذلك أن استقرار السلسلة التاريخية لأرقام الدخل المعلن يعتبر مؤشر لانخفاض مخاطر الاستثمار ويعكس احتمالات أقل مخاطرة لربح المؤسسة وللعوائد المتوقعة للاستثمار فيها.³

¹ حماد عبد العال طارق، التقارير المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص435.

² الصرصور معن نعمان، ادارة الأرباح في شركات القطاع المالي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2014، ص 32.

³ بريش خالد، ممارسة الادارة لأساليب ادارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجباية وتدقيق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019، ص22.

2. دوافع تعاقدية

ويقصد بها الحوافز التي تنشأ نتيجة العقود التي تبرمها إدارة المؤسسة مع أطراف خارجية لإدارة الأرباح حيث تشتمل هذه الأخيرة على ما يلي¹:

أ. مكافآت وحوافز الإدارة

لقد تناولت العديد من الدراسات، عقود التعويضات أو المكافآت لمعرفة دوافع إدارة الأرباح عند المديرين ويلجأ إليها عندما لا يتحقق الهدف من الأرباح حيث أشارت بعض الدراسات الى أن مديري الأقسام في شركات كبيرة عالمية يؤجلون الدخل عندما لا يتحقق هدف الأرباح في برنامج مكافآتهم، وعندما يكونون مرشحين لأقصى المكافآت المنفق عليها وفقا للخطة المحددة²، ويتمثل هدف المديرين من إدارة أرباحهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، تحقيق مصالح شخصية، وتحسين صورة الإدارة أمام مجلس الادارة³، ويتم ذلك من خلال الاختيار بين السياسات المحاسبية التي يترتب عليها نقل أو تحويل جزء من أرباح الفترات المستقبلية الى الحالية.

وتجدر الإشارة الى أن عقود الحوافز ومكافآت الادارة تعتمد على الأرقام المحاسبية مثل الأرباح المعلنة أو على القيمة السوقية لأسهم المؤسسة في الأسواق المالية والتي تتأثر هي الأخرى بأرباح الشركة، التي تؤثر على سلوك المديرين عند إعداد القوائم المالية الخارجية حيث يمثل ذلك دافعا للإدارة لتعديل الأرباح بما يتوافق مع أهدافها، وذلك عن طريق إدارة الأرباح بالتأثير على مكافآتهم في الفترات الحالية أو المستقبلية⁴. إن الإدارة هي المسؤولة عن ضمان إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية المنفق عليها. وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق المعايير المحاسبية مرنة جدا، ويجوز للإدارة اختيار الطريقة المحاسبية المقبولة والمناسبة التي تتناسب مع حاجة المنشأة، وفي هذا الصدد فإن الامتثال لمعايير المحاسبة لا يعني بالضرورة أن البيانات المالية خالية من التلاعب.

كما أشارت دراسة "Healy & Wahlemk,1998" الى أن مديري الأقسام في شركات كبيرة عالمية يؤجلون الدخل في حالة ما اذا لم يتحقق هدف الأرباح في برنامج مكافآتهم وفق خطة محددة، كما يرى البعض الآخر بأن لجوء المؤسسات لإدارة أرباحها كي تزيد من المكافآت وتعمل على تحسين الوضع الوظيفي، إضافة لذلك التخفيف من حدة المخالفات المحتملة لمواثيق الدين، وبالتالي فإن هذه التعويضات

¹ قحموش سمية، خوارى سميرة، دور التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات ادارة الأرباح، مجلة الأفاق علوم الادارة والاقتصاد، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 2، العدد 2، 2018، ص 315.

² الأشقر محمد هاني، ادارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد الغير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة والتمويل، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2010، ص 25.

³ حافي هدى، ممارسة أساليب المحاسبة الابداعية ضمن القوائم المالية وطرق اكتشافها، مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، المركز الجامعي عبد الله مرسل، تيبازة، المجلد 1، العدد 1، 2019، ص 94.

⁴ التل عمر محمد هبه، اثر ادارة الأرباح على الاسعار السوقية للاسهم، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2015، ص 16-17.

تحدد على أساس نسبة مئوية من صافي الأرباح بعد دفع الضرائب ويسمى ذلك بالحوافز النقدية والتي تعتبر بمثابة اتفاقيات يبرمها المساهمون مع الإدارة تتضمن تحقيق مقاس معين للأداء¹.

ب. التوافق على شروط الدين

تكتب عقود الدين بطريقة محددة للحد من تصرفات الإدارة التي تفيد أصحاب المصالح في الشركة على حساب الدائنين حيث يرى البعض بأن هذه العقود تولد حوافز لإدارة الأرباح بسبب تكلفتها المحتملة للجان التعويضات والدائنين في حالة عدم القيام بالإدارة، يؤكد كل من (Watts & Zimmeman, 1978) أن المؤسسات التي تكون فيها نسبة المديونية مرتفعة فهي تكون أكثر عرضة لعدم تحقق الشروط الخاصة بعقد الدين، وهذا ما يؤدي بها إلى استخدام السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تقدم أرباح الفترات اللاحقة إلى الحالية بهدف تضخيم الأرباح الحالية. كما يرى البعض الآخر بأن هناك دليل على الأثر الواضح الذي تتركه إدارة الأرباح على توزيع الموارد وذلك لأغراض عقود الدين².

ج. الأمان الوظيفي

في بعض الأحيان لا يكون سعي الإدارة وراء القيام بإدارة الأرباح بدافع الحصول على أرباح نقدية، وإنما هناك حوافز غير مالية أخرى غير مباشرة والتي تحاول الإدارة من خلالها الحصول على أكبر قدر ممكن منها، متمثلة في تحديد المدة لها بالإضافة إلى السمعة الحسنة والمركز المرموق والوضع الاجتماعي اللائق وهذا ما يسمى بالأمان الوظيفي، الذي يعتبر تأثير إيجابي على المؤسسة، حيث تسعى من خلالها للمحافظة على مركزها الوظيفي والحصول على ثقة الملاك وهذا بهدف ضمان المدير لمنصبه³، إضافة إلى ذلك تحسين القيمة المالية المتعلقة بأداء المؤسسة التي إن لم تحرف ستعكس سلباً على المؤسسة أمام منافسيها وكذلك تؤثر على منصب المدير⁴.

3. الدوافع التنظيمية والتشريعية

لقد قامت بعض الدراسات باستطلاع تأثيرات شكلين من أشكال الدوافع التنظيمية على إدارة الأرباح والمتمثلة في تنظيم خاص بالصناعة وتنظيم خاص بمكافحة الاحتكار⁵. تمارس جميع الشركات نشاطها التجاري أو الصناعي أو الخدمي في إطار العديد من القواعد والقوانين والمتطلبات التنظيمية والتشريعية التي تصدرها الدولة، والتي يمكن أن تكون دافع للإدارة للقيام بإدارة الأرباح، حتى تتمكن من تحقيق تلك القواعد والمتطلبات، وتظهر هذه الدوافع التنظيمية عندما يكون هناك اعتقاد للإدارة بأن للأرباح المعلنة

¹ التل عمر محمد هبه، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

² الساكني سعد، معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية، دار الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2016، ص 97.

³ النعاس محمد أحمد إبراهيم، إدارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة الليبية، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة بنغازي، بنغازي، 2014، ص 37.

⁴ حافي هدى، مرجع سبق ذكره، ص 93.

⁵ الساكني سعد، مرجع سبق ذكره، ص 97.

تأثير على عمل واضعي القوانين والتشريعات والمتطلبات التنظيمية، وبالتالي تسعى الإدارة للتأثير على الأرباح المعلنة بما يقلل من الضغوط التي تتعرض لها الشركة¹، ويمكن تقسيم الدوافع التنظيمية إلى ما يلي:

أ. دافع الضريبة

تعد الضرائب على الأرباح من أهم العوامل المؤثرة التي تسعى اليه الإدارة للمفاضلة بين الطرق والإجراءات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية وواحدة من العقود الصريحة التي تعتمد بشكل مباشر على الأرقام المحاسبية، إذ يتأثر سلوك الإدارة في المفاضلة بين الطرق والإجراءات المحاسبية البديلة بشكل كبير بالآثار المحتملة لتبني هذه الطرق والإجراءات المحاسبية على المدفوعات الضريبية المستقبلية للمؤسسة، حيث على الإدارة الأخذ بالحسبان المدفوعات الضريبية². كما عليها أن تختار الاجراءات المحاسبية التي تؤدي الى تقليل الربح المعلن حيث تقوم بالتلاعب عن طريق تخفيض الأرباح والايادات وزيادة المصاريف بهدف تخفيض الهامش الضريبي المترتب عنها³، وهذا سلوك ناتج عن رغبة الإدارة في تجنب اظهار مستوى مرتفع للربح لان ذلك قد يؤدي الى ارتفاع المدفوعات الضريبية، ولكن من جهة أخرى فان اظهار مستوى منخفض للربح بشكل غير طبيعي قد يقلل المدفوعات الضريبية ولكنه في الوقت نفسه قد يزيد احتمالات شك السلطات الضريبية بحقيقة الربح المعلن للمؤسسة، كما أن انخفاض الربح بشكل كبير يمكن أن يؤدي الى تقليل الحوافز الإدارية اثر زيادة تكلفة الاقتراض وغيرها من الآثار السلبية المتوقعة على المؤسسة وادارتها⁴، كما اشارت الدراسة التي أجريت من قبل " Boynton et al, 1992" الى أن اثر التعديلات الضريبية الجديدة وتأثيرها على قيام الشركات بإدارة الأرباح للتقليل من العبء الضريبي الذي من الممكن أن تتعرض له. تبين أن الشركات الأكثر تعرضا للقانون قد قامت بإدارة الأرباح من اجل تقليلها أكثر من الشركات الأقل تعرضا للقانون، وانه تم التخلص من 90% من العبء الضريبي الذي كان من الممكن أن ينتج عن القانون الجديد من خلال اظهار خسارة ضمن القوائم المالية⁵.

ب. التكاليف السياسية

تتمثل الدوافع التشريعية والسياسية في الأعباء التي تتحملها المؤسسة نتيجة للقوانين والأنظمة التي تفرضها الدولة كالقوانين المتعلقة بزيادة أجور العاملين أو تحسين ظروف العمل وغيرها، وبالتالي فهذه العوامل تدفع الإدارة نحو العمل على تخفيض الربح وذلك بهدف تجنب التكاليف السياسية التي تفرض على المؤسسة، ويعود السبب في ذلك وجود ربح مرتفع غير اعتيادي قد يعرضها لضغوطات

¹ النعاس حمد أحمد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 42-43.

² بريش خالد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

³ الهلباوي علوان أحمد محمد، السيد احمد ابراهيم جابر، المحاسبة الإبداعية، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2019، ص 154.

⁴ بريش خالد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

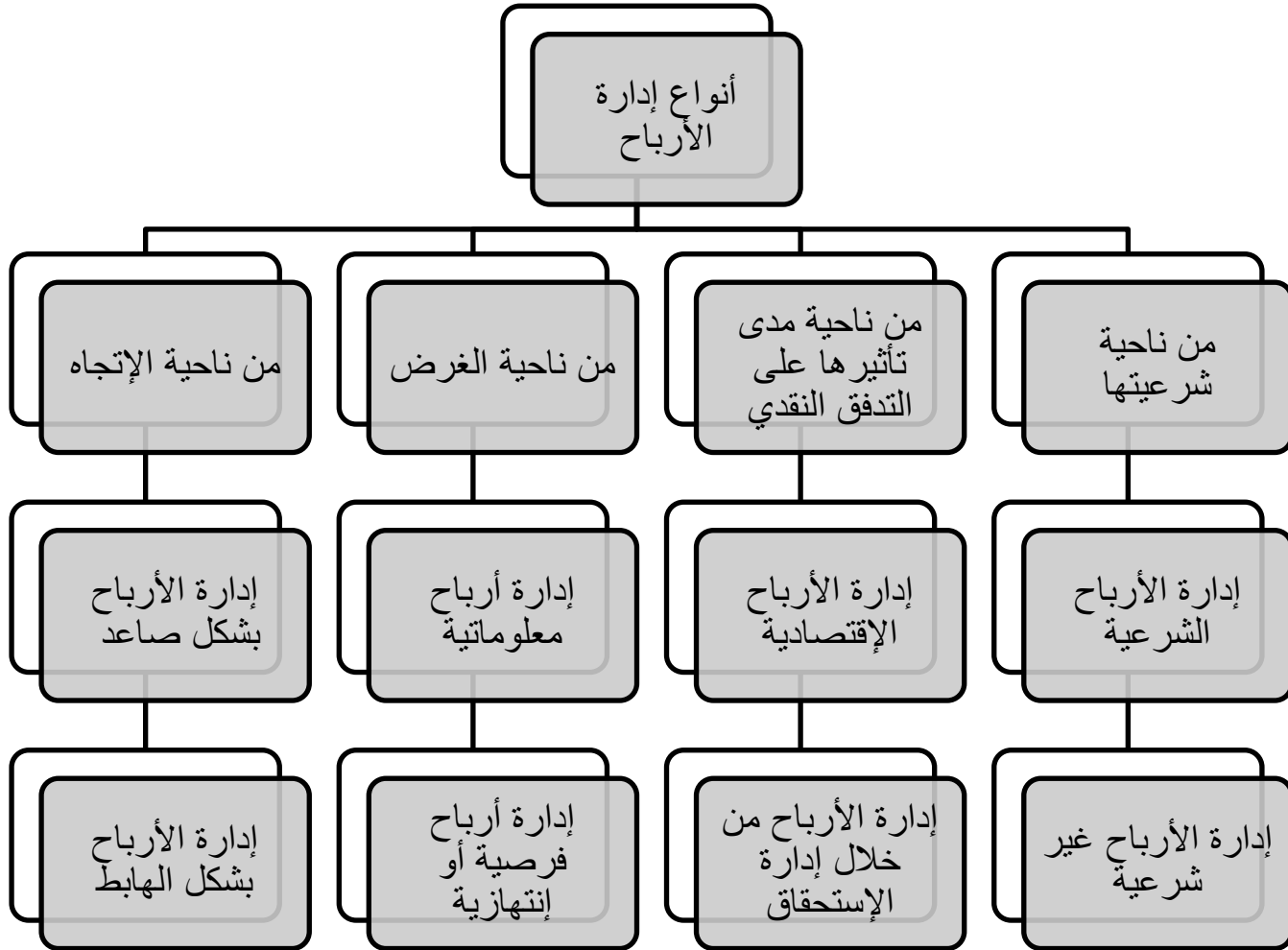
⁵ الصرصور معن نعمان، مرجع سبق ذكره، ص 38.

وتدخلات خارجية في شؤون المؤسسة، وعندما يرى المحللون الماليون وجود تأثير على الأرباح المعلنة فإنهم سيتبعون طرق محاسبية لتقليل من الربح وذلك من أجل تقليل الضغوطات السياسية بالإضافة إلى تقليل أثر التشريعات على المؤسسة¹.

المطلب الثاني: أنواع إدارة الأرباح

تنقسم ادارة الأرباح الى عدة أقسام والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

شكل رقم (1-1): أنواع إدارة الأرباح



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المرجع التالي: فداوي أمينة، نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد 5، 2013، ص 121-122.

¹ الصرصور معن نعمان، المرجع نفسه، ص 21.

من خلال الشكل السابق يتضح أنه يمكن التمييز بين عدة أنواع لإدارة الأرباح حسب عدة معايير، وهي:

أولاً: من ناحية شرعيتها

وتنقسم الى¹:

1. ادارة أرباح شرعية: وهي التي تكون وفق ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً من الاختيار بين البدائل والتقديرات المحاسبية وأيضا تكون موافقة للأنظمة والقوانين.

2. ادارة أرباح غير شرعية: هي التي تخالف وتنتهك المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً أو القوانين للوصول الى أهداف الادارة، وهذا النوع ممكن أن يعتبر غشاً.

ثانياً: من ناحية مدى تأثيرها على التدفق النقدي

وتنقسم الى²:

1. ادارة أرباح اقتصادية: وهي التي تنتج عن القيام بالأنشطة الحقيقية للشركة للتأثير على الدخل وهذا النوع يؤثر على التدفق النقدي.

2. ادارة أرباح من خلال ادارة الاستحقاق: وهي التي تستفيد من المرونة في التقديرات المحاسبية والبدائل للتأثير على الدخل ولكن يقتصر تأثيرها على الدخل دون التدفقات النقدية.

ثالثاً: من حيث غرض الادارة

وتضم كل من³:

1. ادارة أرباح معلوماتية: يهدف مثل هذا النوع الى توفير معلومات لمستخدمي التقارير المالية من مستثمرين وغيرهم حول مستقبل التدقيق النقدي للشركة وتوقعاتها المستقبلية.

2. ادارة أرباح فرضية أو انتهازية: وهذا النوع يكون هدفه التأثير على النتائج المالية من أجل تدعيم حصول الإدارة على بعض المنافع الخاصة على حساب مصالح الأطراف الأخرى مما يمثل سلوكاً انتهازياً.

رابعاً: من ناحية اتجاهها

وتشتمل على⁴:

1. ادارة أرباح بشكل صاعد: التي تهدف الى زيادة الدخل.

¹ فداوي أمينة، نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد 5، 2013، ص 121.

² المرجع نفسه، ص 121.

³ بوسنة حمزه، هوام جمعة، فداوي أمينة، قياس ممارسة ادارة الأرباح في شركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، العدد 14، 2014، ص 309.

⁴ قزال اسماعيل، زحاف صونيا، قزال أحلام، قياس اتجاه ممارسات ادارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 4، 2019، ص 147.

2. ادارة أرباح شكل هابط: التي هدف الى تخفيض الدخل.

المطلب الثالث: اساليب ادارة الأرباح واستراتيجيتها

سنتطرق في هذا المطلب إلى أساليب إدارة الأرباح واستراتيجيتها.

أولاً: أساليب إدارة الأرباح

أشار العديد من الباحثين أن الجانب الأكثر شيوعاً من أساليب إدارة الأرباح ينطوي ببساطة على استعمال المرونة التي توجد في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، وفي بعض الحالات قد لا تتضمن أساليب إدارة الأرباح تقنيات خارج مجال المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فغالباً ما تختار إدارة الشركات السياسات التي تزيد من أرباح الشركات والقيمة السوقية لها، وهناك عدة أساليب لإدارة الأرباح نذكر منها:

1. الاستحمام الكبير (الاجتسال الكبير)

هناك استخدام واسع من الشركات لنفقات إعادة الهيكلة من أجل تنظيف قائمة المركز المالي، وبذلك تستعمل مصطلح الاجتسال الكبير أو الاستحمام التام، فالإجراء بالنسبة لإدارة الشركات هو من أجل المبالغة في هذه التكاليف، وذلك لأن المستثمرين يركزون على الأرباح المستقبلية، إن تضخيم نفقات الهيكلة هو من أجل تخفيض الموجودات وبالتالي تقليل المصاريف في المستقبل سوف يؤخذ بعين الاعتبار من المحللين والمستثمرين في سنة حدوثها، إلا أنهم سيركزون على الأرباح المستقبلية. وتلجأ الشركات إلى هذه الإستراتيجية في حالات معينة، ولا سيما في الفترات المالية المعروفة بالكساد، وتكون الشركات الأخرى في الصناعة نفسها قد أعلنت عن أرباح غير جيدة، فتستغل الشركة هذه الفرصة للتخلص من بعض المصاريف من خلال تحميلها وتعظيم خسارتها في السنة الحالية، وخاصة عندما تكون الشركة في وضع سيئ، ولم تحقق أهدافها في بلوغ مستوى الأرباح المتوقعة من المحليين الماليين، فتتخذ قرارات مخفضة للأرباح من خلال تأجيل الاعتراف ببعض الإيرادات، وتحميل المدة بمصاريف مستقبلية، أو تسريح إعدام الديون، وهذا ما يعرف بالتخلص من الخسائر في السنة الرديئة¹.

2. التلاعب بالدفاتر

تقوم الشركات بالتلاعب بأرقام حساباتها إلى حد ما مستخدمة العديد من الأساليب وذلك لتحقيق موازنة مستهدفة أو ضمان معدل معين من المكافآت. وفيما يلي بعض الأساليب التي يمكن للشركات استخدامها من أجل التلاعب بحساباتها وتوليد أرباح وتتمثل في²:

¹ الساعدي حكيم حمود فليح، عباس حميد يحيى التميمي، إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015، ص57.

² التل عمر محمد هبة، مرجع سبق ذكره، ص 22-23.

أ. تعجيل الإيرادات

الاعتراف المبكر بالإيراد وذلك عن طريق تسجيل إيرادات كمبيعات حقيقية في فترة سابقة للفترة التي يجب أن تسجل فيها، حيث يتم تسجيل الإيرادات في الدفاتر قبل تسلم العميل للبضاعة أو الخدمة، ففي بعض الحالات قد يطلب العميل اختيار المنتج قبل تسلمه أو عمل بعض الإجراءات الإضافية كتركيب المنتج في منشأة العميل، ففي هذه الحالات لا يجب الاعتراف بالإيرادات إلا بعد تحقق كل شروط القبول والاستلام النهائي للمنتج من قبل العميل.

ب. التلاعب بالمصروفات

تقوم بعض المنشآت باستخدام أساليب بغرض زيادة أرباحها عن طريق تخفيض المصروفات بدلا من زيادة الإيرادات ومن هذه الأساليب:

- رسمة وتأجيل المصروفات لفترات متلاحقة؛
- زيادة العمر الإنتاجي للأصل لتقليل مصروفات الإهلاك؛
- المغالاة في تقييم مخزون آخر الفترة؛
- التلاعب في تكوين مخصصات الالتزامات المتوقعة؛
- تخفيض قيمة الديون المشكوك في تحصيلها؛
- عدم تسجيل الانخفاض الدائم في قيمة الأصول الثابتة وغير الملموسة.

3. سوء استخدام الأهمية النسبية

إذ عرفت الأهمية النسبية من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية بأنها هي مقدار الإغفال أو التحريف في المعلومات المحاسبية في ضوء الظروف المحيطة الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير حكم الفرد المناسب الذي يعتمد على هذه المعلومات أو التأثير فيه من خلال الإغفال أو التحريف¹.

4. التغيير في الطرق والتقديرات المحاسبية

إن تعدد البدائل المحاسبية يمكن الإدارة من حرية الاختيار فيما بينها تحقيقا لأهداف معينة، وذلك من خلال عدة عناصر أهمها²:

أ. التغييرات في السياسة المحاسبية: أي تتبنى إدارة المؤسسة سياسة محاسبية تختلف عن تلك التي كانت تستخدمها لأغراض التقرير مثل:

- التغيير في طرق تسعير المخزون كالتحول من طريقة التكلفة الوسطية إلى FIFO؛
- التغيير في طرق اهتلاك الأصول كالتحول من القسط الثابت إلى الاهتلاك المتزايد.

ب. التغيير في التقديرات المحاسبية: أي التغيير في التقديرات التي وضعتها سابقا، مثل تقدير:

- العمر الاقتصادي للأصول الثابتة؛

¹ النزل عمر محمد هبة، المرجع نفسه، ص 21.

² زاوي صورية، أثر إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 47، 2017، ص14.

- قيمة الأصل كخردة في نهاية العمر الإنتاجي مخصص للديون المشكوك فيها؛
- نسبة انجاز عقود المشاريع طويلة الأجل.

5. التغيير في طريقة الإفصاح

تهدف الملاحق إلى مساعدة الأطراف المستفيدة من القوائم المالية في فهم الطرق والسياسات المحاسبية التي اتبعتها المؤسسة في إعدادها، فضلا عن العمليات والأحداث المالية وغير المالية التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي ترشيد قراراتهم المستقبلية. وهنا نجد أن إدارة المؤسسة تمارس إدارة الأرباح عند إعدادها للقوائم المالية خاصة قائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج بشكل مختلف عن الشكل الأصلي، فنجد الدخل التشغيلي والدخل قبل العناصر غير عادية والدخل قبل الضرائب وصافي الدخل كلها عناصر يمكن للإدارة أن تضع في التقرير الإيرادات غير المتكررة أو غير العادية باعتبارها إيرادات أخرى وأن تضع المصاريف التشغيلية على أنها مصاريف غير تشغيلية، ويترتب على هذه الممارسات مستويات ظاهرية للدخل التشغيلي أعلى من الحقيقي، رغم أن ذلك لا يؤثر على صافي الدخل النهائي¹.

6. الإطفاء والاستهلاك والنفاد

إن عملية شطب الأصول طويلة الأجل تحتاج إلى مجموعة من الأحكام الكثير منها يهيئ الفرصة لإدارة الشركة لإدارة الأرباح كما يلي²:

- تقدير قيمة الخردة في نهاية العمر الإنتاجي للأصل؛
- اختيار طريقة الشطب؛
- اختيار فترة الشطب؛
- التحول إلى الاستخدام غير التشغيلي للأصل.

ثانيا: استراتيجيات ادارة الأرباح

هناك ثلاث استراتيجيات تلجأ إليها الإدارة عند ممارسة إدارة ارباح، وتستخدم إدارة الشركات أساليب إدارة الأرباح من أجل تحقيق الدوافع والحوافز، وتمثل هذه الاستراتيجيات فيما يلي³:

1. استراتيجية زيادة الربح

تلجأ إدارة الشركات إلى استراتيجية زيادة الربح لكي تصل الى المستوى المستهدف منه، كما تلجأ إلى هذه الاستراتيجية لتجنب ظهور الخسائر في الكشوفات المالية، فهي تطمح في ذلك إلى مقابلة

¹ زاوي صورية، المرجع نفسه، ص 15.

² اللوزي محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

³ طرفاوي محي الدين، أثر ادارة الأرباح على الربح الضريبي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة جباية وتنسيق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020، ص 15-16.

توقعات وتنبؤات المحللين الماليين والحصول على زيادة قيمة أسهمها في الاسواق المالية أو تحقيق منافع خاصة بها.

2. استراتيجية تخفيض الربح

تقوم إدارة الشركات بإتباع استراتيجية تخفيض الربح لأسباب عديدة منها تحقيق مكاسب ضريبية، أو تجنب التكاليف السياسية التي تفرض عليها من الحكومات، ومطالب نقابات العمال بزيادة أجور العاملين، وتلجأ الشركات إلى إتباع سياسات معينة لتخفيض الأرباح والاحتفاظ بجزء من الأرباح الحالية من أجل تحسين مستوى الأرباح المستقبلية. كما تتبع الشركات هذه الاستراتيجية في حالة تغيير الرئيس التنفيذي لها، إذ غالباً ما يقوم بالتخلص من كل الخسائر وإلقائها على الإدارة السابقة، كما تستخدم في حالات انخفاض الأرباح إلى الحد الذي لا يكون ممكناً للإدارة الوصول إلى الحد الأدنى للحصول على حوافز فتجد أنه من الأفضل النزول بالأرباح على قدر المستطاع لتمهيد الطريق أمام زيادتها في الفترات المستقبلية.

3. استراتيجية تخفيف التقلبات/تمهيد الدخل

تلجأ إدارة الشركات إلى أساليب تمهيد الأرباح المختلفة كمبدأ تحقق الإيرادات والمصروفات وإدارة الاحتياطات وطرق تبويب البنود الغير الاعتيادية في كشف الدخل، لتحقيق أهداف مختلفة منها ما يتعلق بالأرباح الخاضعة للضريبة، أو إرسال إشارات إلى المستفيدين، بأن أرباح الشركة في حالة مستقرة وبالشكل الذي يؤثر على توقعاتهم بخصوص الأرباح المستقبلية للشركة، مما ينعكس ذلك في قيمة الشركة في الأسواق المالية، فضلاً عن إمكانية الشركة في الحصول على الفرص الاستثمارية المتاحة بأقل تكاليف.

ومن خلال دراستنا هذه سوف نركز على هذه الاستراتيجية أي تمهيد الدخل والذي سنتطرق إليه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: أساسيات حول تمهيد الدخل

تعتبر القوائم المالية والمعلومات الواردة فيها من الركائز الرئيسية التي يعتمد عليها الكثير من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة في اتخاذ مختلف قراراتهم الاستثمارية، غالبا ما تكون هذه الأخيرة معرضة للتلاعب من قبل معديها، ما يعطي صورة عكسية عن حقيقة المؤسسة، ويتم ذلك باللجوء الى ممارسات تمهيد الدخل الذي يعتبر من أشكال إدارة الأرباح، التي يتم من خلالها تخفيض الأرباح وجعلها مستقرة على المدى الطويل، وهو أخطر المشاكل التي كانت ولا زالت الى يومنا هذا تقوم بها العديد من المؤسسات، مما تسبب في انهيار الكثير منها وسنتناول في هذا المبحث ماهية تمهيد الدخل وأشكاله، العوامل التي تسهله ومدخله.

المطلب الأول: ماهية تمهيد الدخل

يعتبر تمهيد الدخل احد اشكال ادارة الارباح والذي تسعى من خلاله الادارة الى تحقيق العديد من الأهداف، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب من مفهوم تمهيد الدخل، خصائصه وأهدافه.

أولاً: مفهوم تمهيد الدخل

ظهر مفهوم تمهيد الدخل لأول مرة في دراسة "Hopworth,1953" بعدها وبشيء من التفصيل جاءت دراسة "Gordon" عام 1966 لتشييد الاطار الذي يمكن من خلاله استنتاج دوافع تمهيد الدخل، ثم توالى الدراسات التجريبية، فأنت دراسة كل من "Copland, Licastro" عام 1968 ثم دراسة "Wojdak" ودراسة "Cushing, Simpson" عام 1969 وثم دراسة "White" عام 1970 ودراسة "Sadan" ودراسة كل من "Ronen Sadan Barna" عام 1970 حيث هدفت جميعها الى تصنيف الشركات وتحديد نوع تمهيد الدخل¹.

من هنا نجد أن العديد من الباحثين والكتاب والمختصين وضعوا تعريف لتمهيد الدخل، ونظرا لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين والكتاب فقد ظهرت العديد من التعريفات لهذا المفهوم، وقد بنيت تلك التعريفات كل حسب وجهة نظر من وضعها، وفيما يلي سنقوم بعرض عدة تعاريف كالتالي:

يعرفه "Ronen and Yaari": "على أنه التخفيف من التقلبات في الأرباح المعلن عنها خلال فترة، أي أن الإدارة تقوم بزيادة الأرباح في السنوات التي تكون فيها الأرباح قليلة نسبيا، وتقوم بتخفيض الأرباح في الأعوام التي تكون بها الأرباح مرتفعة نسبيا."²

كما عرفه "Copleland,1968": " بأنه عبارة عن محاولة تقوم بها الادارة لنقل جزء من الريح المحقق في سنة أرباحها مرتفعة الى سنة اخرى أرباحها منخفضة وذلك سعيا منها الى تخفيض حدة

¹ الحجاج علي فرح مقال، مدى كفاءة نموذج Eckel 1981 في تصنيف الشركات الى مهيطة والغير مهيطة للدخل، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة جرش، جرش، 2015، ص11.

² عيسى ريم، استامبولي اسيا، أثر الزام الشركات بتبني معايير التقرير المالي الدولية على تمهيد الدخل، مجلة للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، دمشق، المجلد 41، العدد 1، 2019، ص364.

التقلبات الكبيرة في رقم الربح الدوري ويمكن ممارسة هذه السياسة عن طريق الاجراءات المتعارف عليها في محاسبة الاستحقاق¹.

كما يعرف على أنه: " ظاهرة التلاعب بالصورة الزمنية للدخل أو الأرباح لتحقيق ربح وتصبح أقل تغيراً، بينما في الوقت نفسه لا يزيد الدخل المبلغ عنه خلال تلك الفترة"².

كما يمكن ان يعرف: " بأنه عبارة عن سلوكيات غير القانونية تستخدمها الادارة في التأثير على المعلومات التي تحتويها القوائم المالية بغرض الحد من درجة المخاطرة في استثمارات الشركة"³. من خلال استعراض التعاريف السابقة يتضح أن تمهيد الدخل: هو أحد أنواع ادارة الأرباح، وهو ذلك السلوك الإداري الذي يسعى من خلاله الى تخفيض التقلبات الطارئة على الدخل وذلك من خلال استغلال المرونة المتاحة في السياسات والاجراءات المحاسبية، أي اظهار الدخل في القوائم المالية أكثر استقراراً.

ثانياً: خصائص تمهيد الدخل المثالي

حيث أن هذا الأخير ليس بضرورة أن يكون ممارسة سلبية، انما هو نتيجة منطقية لمرونة المعايير المحاسبية المتعارف عليها في اعداد وعرض القوائم المالية، لذا على الادارة عند الاختيار من بين السياسات المحاسبية المختلفة وقيامها بالممارسات المتاحة في المعايير المحاسبية المتعارف عليها التأكد من أنه ضمن الحدود القانونية والأخلاقية، ويحقق مصلحة الشركة وجميع الأطراف ذات العلاقة فالإدارة الجيدة هي التي تمتلك القدرة والمهارة التي تمكنها من تمهيد الدخل دون أن ينجم عنه أي ضرر لأي طرف، بمعنى آخر يتطلب هذا الأخير نكاه من قبل الادارة لممارسته، لان ما تقوم به الادارة في الفترة الحالية يؤثر على عدة فترات محاسبية متتالية فأما ان تتجح الادارة في عرض دخل ممهد للشركة خلال عدة فترات أو تفشل في ذلك، وهذا يؤثر سلباً على المؤسسة والأطراف ذات علاقة، ولكي تمارس الادارة تمهيد الدخل المثالي يجب ان تتوفر الخصائص التالية في الممارسات المحاسبية والتي سنذكر منها ما يلي⁴:

- يجب أن تستخدم مرة واحدة، أي تلتزم بمبدأ الثبات فلا تضطر الشركة للقيام بأي تغيير لها في المستقبل؛
- يجب أن تكون مبنية على أحكام الخبراء المتخصصين ووفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها؛
- يجب أن تؤدي إلى تغييرات جوهرية في مستوى تقلبات الدخل من سنة إلى أخرى؛

¹ السيد ابراهيم جابر أحمد، ادارة الأرباح، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2019، ص 36.

² Moh.Benny Alexandri, **Income smoothing : Impact factors, Evidence in Indonesia**, international journal of small business and Entrepreneurship Research, Universitas Padjadjaran, Indonesia, vol 3, No 1, 2014, p 23.

³ الجبوري مهدي، العطية موحى، أثر تمهيد الدخل على مؤشرات عوائد السوق، مجلة للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، الحلة، العدد 19، 2016، ص73.

⁴ العنبي ايتسام خالد شباب، تمهيد الدخل والعوائد الغير العادية للأسهم في شركات المساهمة السعودية، رسالة ماجستير في العلوم المحاسبية، تخصص محاسبة، كلية الشرق العربي للدراسات العليا، القيروان، 2016، ص 11-12.

- يجب أن لا تتطلب عملية محاسبية حقيقية مع أطراف أخرى؛
- يجب أن تستخدم بمفردها أو بالاشتراك مع ممارسات أخرى على مدى فترات متتالية.

ثالثاً: أهداف تمهيد الدخل

تسعى الإدارة من ممارستها لتمهيد الدخل إلى تحقيق مجموعة من الاهداف والتي سنذكرها فيما يلي:

1. **تعظيم قيمة حقوق المساهمين:** إن هذه التعويضات تبنى في الغالب على أساس رقم صافي الربح، ويعد الدخل المتحقق في نهاية المدة المحاسبية مقياس تمنح وتحدد بموجبه مكافئات المدراء في الكثير من الشركات، إذ تتم مقارنة الدخل المتحقق مع الدخل المخطط لمعرفة مدى تحقق الخطط الموضوعة، والى أي مدى كانت الإدارة ناجحة وكفوة في استثمار واستغلال الموارد المتاحة لتحقيق تلك الخطط ومن ثم إظهار الانحرافات في الأداء، لذلك يلجأ المديرين إلى إتباع ممارسات تمهيد الدخل التي ينتج عنها دخل على وفق الخطة الموضوعة أو تفوقها للحصول على المكافآت والحوافز¹. أو بمعنى آخر تكون من خلال استجابة الأسواق المالية لمعلومات الدخل الممهد وارتفاع الأسعار السوقية لأسهم تلك الشركات حيث يساهم في توفير الحماية لأصحاب المصالح من المساهمين².
2. **ثبات الدخل واستقراره:** إن ثبات الدخل واستقراره يعد من أهم أهداف الإدارة، وذلك بهدف إرضاء رغبات الملاك والمستثمرين، إذ يعد تمهيد الدخل أحد أساليب الإدارة في المحافظة على استقرار الأرباح، ومن المؤكد أن مالكي ودائني شركة ما سيشعرون بثقة أكبر اتجاه إدارة قادرة على الإبلاغ عن أرباح ثابتة(مستقرة) وعلى العكس من ذلك في حالة وجود تقلبات كبيرة في الأرباح المعلن عنها، فقد تؤدي هذه الثقة إلى زيادة الأمن الوظيفي للمديرين، وزيادة مرتباتهم³.
3. **تخفيض المخاطر:** تخفيض المخاطر التي تتعرض لها الشركة بما هو ممكن عن طريق تخفيض الفروقات في الأرباح والتقلبات في التدفقات النقدية، وهذا ما أشار إليه الباحثون في التمهيد في مطلع السبعينات، إلا أن اتساع أسواق رأس المال العالمية وانتشارها منذ الثمانينات دفع المستثمرين إلى الاتجاه نحو الاعتماد على كفاءة السوق بدلا من اعتمادهم بشكل رئيسي على البيانات المالية التي قد تعاني من ظاهرة تمهيد الدخل، وعلى الرغم من ذلك يبقى التمهيد قائما يمارسه المديرون الذين لا يتقنون بكفاءة الأسواق المالية أو البورصات⁴.

¹ القاموسي ضياء عبد الحسين، ابراهيم اية عبد الكريم، تأثير تمهيد الدخل على القيمة الاقتصادية المضافة، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، العدد115، 2018، ص197.

² الشمري ميسون دهام حماد، أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2016، ص23.

³ المسعودي حيدر علي، مغامس رحاب صالح، تطبيق قانون benford للكشف عن ممارسات تمهيد الدخل عند القياس بالقيمة العادلة، المجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء، كربلاء، المجلد16، العدد 65، لا توجد السنة، ص106.

⁴ المرجع نفسه، ص 106.

4. **زيادة صافي الأرباح أو تخفيضه:** لتحقيق الأهداف الخاصة بممهدي الدخل والتي تظهر أحياناً متباينة ومتقاطعة، ففي الوقت الذي يرغبون فيه بارتفاع أسعار أسهمهم في الأسواق المالية أو البورصات، فإنه ليس لديهم الرغبة في دفع ضرائب مرتفعة¹.
5. **تنمية العلاقة بين الإدارة والعاملين:** أن الزيادة الحادة في الأرباح المعلنة يمكن أن تؤدي إلى المطالبة بزيادة الأجور من قبل العاملين، عندها تلجأ الإدارة إلى تقليل الدخل المعلن لتجنب المطالبة بزيادة الأجور وقد أشار "Liberty & Zimmeramn, 1986" في دراسته الى أن الإدارة تميل إلى تقليل الدخل المعلن باستخدام البدائل المحاسبية في الوقت الذي يتم فيه تحديد قيمة عقود العمل نظراً لوجود علاقة طردية بين أجور العمال والأرباح المحاسبية، وهذا بدوره يقلل من تكاليف العمل، أما "Moses 1987" فيرى أن الإدارة تميل الى استقرار الدخل أكثر من تقليل في فترة تحديد عقود العمل، وذلك لأن الزيادة في الدخل تؤدي الى الزيادة المطالبة بتحسين الأجور، وتقليل الدخل غير المتوقع يؤدي إلى شعور الموظفين بعدم الأمان الوظيفي، وتقل فاعلية العمل جراء خوف الموظفين من لجوء الإدارة إلى تخفيض أجورهم، وهذا ما أشار إليه "Gordon 1964" في أن الشركة تتجه لتمهيد الدخل لزيادة الأمان الوظيفي.
6. **تعزيز ثقة المستثمرين:** أي جذب واستقطاب المزيد من أموال المستثمرين للشركة ويقصد بذلك زيادة ثقة المستثمرين تكون بتوفر عدة عوامل المتمثلة في القناعة المتولدة لديهم في انخفاض المخاطر وقدرة المؤسسة على الاستمرارية، إضافة الى ذلك تحقيق الشركة لمعدل نمو مستقر عبر فترات مالية متلاحقة²، واستقرار سياسة توزيع الأرباح والمحافظة على استقرار ربحية السهم الواحد والذي بدوره يؤدي إلى استقرار القيمة السوقية للمنشأة، وهذا كله يؤدي إلى تحقيق مصلحة المستثمر المتمثلة في تعظيم ثروته³.

المطلب الثاني: أشكال تمهيد الدخل

تلجأ المؤسسات الى أنواع مختلفة من تمهيد الدخل وذلك للتقليل من تقلبات الدخل الناتجة من العمليات التشغيلية العادية للمنشأة، كما قد تتدخل الإدارة بشكل مقصود لتغيير البيانات المالية، وتحقيق غايات معينة للشركة والتأثير في أدائها، حيث بين "جهماني 2001" أن هناك عدة أشكال لتمهيد الدخل والتي سنذكرها فيما يلي:

أولاً: التمهيد الدخل الطبيعي

بالرغم من أن تمهيد الدخل نوع من أنواع إدارة الأرباح التي يتم تنفيذها بشكل معتمد الا انه لا يتضمن التمهيد الطبيعي، الذي ينتج تلقائياً عن العمليات والأنشطة العادية الطبيعية لتوليد الدخل في

¹ المسعودي حيدر علي، مغامس رحاب صالح، المرجع نفسه، ص 106.

² الشمري ميسون دهم حماد، مرجع سبق ذكره، ص 24.

³ الخوري عبيد فايز، شخاترة محمد زياد، مدى استخدام تمهيد الدخل في قطاع الخدمات الاردني، مجلة أردنية في إدارة الأعمال، جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، عمان، المجلد 10، العدد 4، 2014، ص 574.

الوحدة الاقتصادية دون وجود أي تأثير غير طبيعي فيها أو معتمد من قبل الإدارة¹، وذلك عن طريق طبيعة أعمال المؤسسة التي تكون في هذه الحالة تتسم بالاستقرار كأرباح الشركات التي تقدم خدمات (كهرباء، المياه)، ويرجع ذلك الى طبيعة الاحتكارية أو شبه الاحتكارية لأنشطة هذه الشركات التي تسبب توازنا نسبيا².

ثانيا: تمهيد الدخل المقصود

ويسمى أيضا بالتمهيد المعتمد ويتم بتدخل الإدارة في تمهيد الدخل بشكل مقصود من خلال تطبيق أو تغيير بعض الاجراءات ويمكن تصنيف هذا النوع من التمهيد بدوره الى تمهيد حقيقي وتمهيد اصطناعي، بحيث يمكن أن يحدث هذا الاخير إما عن طريق توقيت قرارات العمل الحقيقية (وهذا ما يسمى بالتجانس الحقيقي) أو عن طريق اختيار طرق المحاسبة التي تخصص الأرباح بمرور الوقت بالطريقة المرغوبة وهذا ما يسمى (بالتجانس الاصطناعي)³، ومن هنا نتطرق الى هذان النوعين:

1. التمهيد الحقيقي

يركز التمهيد الحقيقي بشكل أساسي على القرارات التشغيلية التي تتخذها الإدارة للمناورة بالإيرادات ومصروفات الفترة بقصد التأثير المباشر على الدخل المعلن للشركة في تلك الفترة حيث يتم تنفيذ معاملة معينة أو عدم تنفيذها تبعاً لأثرها في تمهيد الدخل، فالإدارة مثلاً يمكن أن يكون معيارها في الإنفاق على البحث والتطوير هو ذلك الأثر الذي يتركه على الدخل المعلن والتي قد ينجر عنه آثار سلبية على الشركة كانهخفاض حصتها السوقية وآثارها على موقعها التنافسي في السوق كتخفيض مصاريف الاعلان ينجم عنه انخفاض مبيعات الشركة فينعكس سلبياً على موقعها التنافسي. وهذا النوع يأخذ بعداً حقيقياً في تأثيره على الدخل ذلك لأنه يتضمن الالتزام بمعاملات فعلية مع الغير من خلال تركيزه على القرارات التشغيلية المتعلقة بتوقيت حصول المعاملات الفعلي⁴، كما أنه يعبر عن التغيير في النتائج المحاسبية مرفق بتغيير اقتصادي فعلي في أداء الشركة، حيث تقوم الإدارة بالتأثير على التدفقات النقدية في الشركة، ويتم هذا من خلال تحكم الإدارة بتوقيت العمليات الاقتصادية، كقيام الإدارة بتقديم تخفيضات أو قبول التعامل الائتماني مع زبائن خطرين لا يتمتعون بالملاءة الكافية وذلك لتضخيم المبيعات في نهاية العام، أو القيام بتغيير

¹ سعيد محمد لقمان، مقدار معروف حسن، أثر سياسة تمهيد الدخل على جودة الأرباح المحاسبية، مجلة قه لاي زانست العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية، اربيل، كوردستان، المجلد 4، العدد 4، 2019، ص 367.

² السعودي حيدر علي، مغامس رحاب صالح، مرجع سبق ذكره، ص 105.

³ بوخناف وردة، حولي محمد، أثر ممارسات تمهيد الدخل على قيمة السوقية، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، جامعة باجي مختار، عنابة، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص 516.

⁴ العنوم حنان محمد توفيق، أدوات الحاكمة المؤسسية وأثرها في الحد من تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الصناعية العامة الاردنية، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة جرش، جرش، 2015، ص 58.

توقيت التنفيذ لقرارات انتاج أو استثمار، ويتم ذلك بناء على ما يتوفر لدى هذه الادارة من معلومات تدفعها لهذا العمل، وهذا النوع من التمهيد لا يضل الأطراف الأخرى المتعاملة مع الشركة بشكل كبير¹.

2. تمهيد الدخل المصطنع

هو التمهيد الناتج عن القرارات المحاسبية، فهو لا يؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية وانما على بعض الأرقام المحاسبية، إذ انه عملية نقل للبنود أو عناصر (المصروفات، الإيرادات) المكونة للقوائم المالية أو تغيير في الطرق المحاسبية المتبعة بالشكل الذي يساهم في تمهيد الدخل دون أن يرافق هذا تغيير فعلي في الأداء لاقتصادي للشركة².

حيث يتم تحقيقه باستخدام مرونة التقرير المتاحة من خلال المبادئ المحاسبية المتاحة والمقبولة عموماً، وهي الأداة الرئيسية التي تلجأ إليها الادارة للقيام بهذا شكل من التمهيد³. ويتميز التمهيد المصطنع بما يلي⁴:

- أن لا يترتب على الشركة أي التزام مستقبلي؛
- أن يستن الى خبرة المهنية او يتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً؛
- ينبغي أن يؤدي الى تقليل ملموس في حدة التقلبات غير المتوقعة في الدخل؛
- أن يستخدم بمفرده أو بالترابط مع أنشطة أخرى على مدار فترات متتالية؛
- أن لا يتطلب معاملات فعلية مع الغير.

كما أضافت بعض الدراسات شكلين من الاشكال المستخدمة، في تطبيق مفهوم تمهيد الدخل، يختلف كل منهما باختلاف نوعية القرارات المستخدمة من قبل الإدارة، لخدمة الهدف من اعداد قوائمها المالية كما يلي⁵:

الشكل الأول: أساليب تستخدم قرارات ادارية

تتعلق هذه الاساليب بالقرارات الادارية، المرتبطة بأنشطة الانتاج والاستثمار بهدف تعديل الايرادات والمصروفات المتوقعة، ويطلق على هذا النوع " الأساليب ذات التأثير الموضوعي أو الحقيقي " حيث يلجأ المحاسب اليها بناء على توجيهات الادارة، مما يؤدي في النهاية الى تغيير حقيقي، في النتائج والمراكز المالية والتدفقات النقدية، من خلال اعادة تخصيص أو تبويب هذه القيم، طبقاً لمفاهيم ومعايير مختلفة، مثل التحول من طريقة القسط المتناقص الى طريقة القسط الثابت، أو اعادة النظر في طرق تقييم

¹ رمضان علي محمود، أثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في علوم المحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة دمشق، دمشق، 2014، ص69.

² حسن موسى أسعد مبارك، دور المراجعة المشتركة في الحد من أساليب تمهيد الدخل، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة النيلين، الخرطوم، المجلد 6، العدد 2، 2012، ص178.

³ رمضان علي، مرجع سبق ذكره، ص69.

⁴ العتوم حنان محمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص59.

⁵ أبو هلال مروان محمد خضر، بناء نموذج للحد من ظاهرة سلوك تمهيد الدخل في الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مقارنة مع نموذج ماليزيا، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في علوم فلسفة في المحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة عمان العربية، عمان، 2010، ص 20-21.

المخزون السلعي، بالتحول من طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً الى طريقة المتوسط المرجح، الأمر الذي ينعكس في النهاية على القيم الجاري تجهيزها، بهدف اعداد القوائم المالية في نهاية الفترة.

الشكل الثاني: أساليب تستخدم قرارات تتعلق بالمعايير المحاسبية

تتعلق هذه الاساليب بالمعايير المحاسبية، المرتبطة باختيارات الادارة، من بين الطرق والاساليب المحاسبية، للتأثير على نتيجة النشاط في الفترة المالية، عن طريق إعادة تبويب وعرض القوائم المالية، كما هو الحال عند معالجة بعض العناصر، كعناصر عادية أو غير عادية طبقاً لأهميتها النسبية، لذا فإن هذه الأساليب لا تؤثر على التدفقات النقدية، ويرى الباحث أن الأدوات المحتملة للتمهيد والتي يمكن أن تلجأ إليها الإدارة تكون إما عن طريق استخدام القرارات الحقيقية حول الاستثمار والانتاج، أو عن طريق الاختيار الاستراتيجي لأساليب المحاسبة والتغيير فيها.

المطلب الثالث: العوامل التي تسهل ممارسة تمهيد الدخل ومداخله

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى العوامل التي تسهل ممارسة سلوك تمهيد الدخل ومن تم التعرف على مداخله.

أولاً: العوامل التي تسهل ممارسة تمهيد الدخل

ناقش الفكر المحاسبي عدة عوامل مختلفة تساعد عند وجودها إدارة الشركات على ممارسة عملية تمهيد الدخل كونها توفر غطاء قانونياً لشرعية هذه الممارسة في بعض الحالات وظروف ملائمة للاستفادة من تمهيد الدخل أحياناً أخرى، حيث يشكل عدم توفر هذه العوامل في بيئة الأعمال عائقاً أمام الإدارة وبالتالي عدم تمكنها من ممارسة تمهيد الدخل والمحافظة على حد معين من السلوك المهني دون الوصول الى مرحلة الغش والتضليل، ويمكن حصر هذه العوامل كما يلي:

1. المرونة في تطبيق المبادئ المحاسبية

تعتبر المرونة في تطبيق المبادئ المحاسبية أمراً طبيعياً ومقبولاً من مختلف الجهات ذات العلاقة، حيث تختلف الظروف البيئية المحيطة بالشركات وبالتالي قد لا تعتبر السياسات المحاسبية المطبقة في شركة معينة أو قطاع معين مناسبة لشركة أخرى، وتسمح هذه المرونة لإدارة الشركات بالفرصة لممارسة تمهيد الدخل، وقد تنبعت العديد من الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة الى السلوك الإداري تجاه مرونة تطبيق المعايير المحاسبية كما يلي:¹

- التركيز على عدم تحول المنشآت من خيار محاسبي الى خيار آخر دون وجود مبررات لذلك التحول كصدور معيار محاسبي جديد أو إلغاء بديل معين وغيرها من المبررات المقبولة؛
- الطلب من الإدارة الإفصاح ضمن الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية عن عملية التحول من خيار محاسبي الى آخر وبيان أثر هذا التحول بشكل يعطي صورة واضحة لأصحاب المصالح؛

¹ الشمري ميسون دهام حماد، مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

- البدء بإلغاء بعض البدائل المحاسبية بهدف الوصول الى نموذج نظري متكامل للمحاسبة المالية ففي معايير المحاسبة الدولية تم إلغاء طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً عند احتساب كلفة المبيعات، وطريقة توحيد المصالح عند الاندماج بين شركتين وكذلك إلغاء طريقة الانجاز الكلي في محاسبة عقود المقاولات.

كما يرى بعض الباحثين أن هذه الإجراءات تحد من قدرة الإدارة على استغلال الخيارات المحاسبية وتوجيهها نحو تحقيق الدخل الذي ترغب بتحقيقه لكن على الرغم من ذلك فإنه ما زال هناك العديد من البدائل التي يحق للإدارة الاختيار بينها خاصة عند بداية المشروع.

2. ربحية الشركة

تعتبر ربحية الشركة مؤشراً ضرورياً، حيث يعتمد عليها بشكل كبير عند القيام بتمهيد الدخل، وهذا راجع الى أن مقدرة الإدارة على ممارسة هذا السلوك تقتصر الى حد كبير على إمكانية تحقيق أرباح من قبل الشركة، ففي حالة وجود ربحية متدنية أو ضعيفة بشكل متكرر فإنها لديها عدد أقل من الأدوات والوسائل المتاحة لتمهيد دخلها¹، لذلك فهي تستغل الأساليب والبدائل الممكنة التي توفرها المرونة المتاحة في المبادئ والمعايير المحاسبية من أجل تحقيق منافع وامتيازات ذاتية تتمثل في حوافزها وشهرتها الإدارية، فإذا ما حققت الشركة ربحية ضمن السياق المستهدف للدخل أي جعل الدخل ضمن سلسلة مستقرة عبر فترات محاسبية فإنها لن تلجأ إلى وسائل تمهيد الدخل لعدم الحاجة إليها، أما إذا حققت أرباحاً أعلى من المخطط لها أو من توقعات المحللين في الأسواق المالية، فإن ذلك يدفع الإدارة إلى العمل على تمهيد الدخل واستقراره ضمن المدى المستهدف، من خلال نقل الربح عبر فترات محاسبية مختلفة، بهدف خلق انطباع جيد لدى أصحاب المصالح عن أداء الشركة².

3. ضعف التدقيق الخارجي

يعتبر التدقيق الخارجي أحد أهم العوامل التي تؤثر على سلوك تمهيد الدخل، حيث يتم من خلاله جمع وتقييم الأدلة والمعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفاً والتقرير عن ذلك، ويجب أن يكون الأداء بواسطة شخص كفاء ومستقل³، حيث يهدف هذا الأخير الى التقليل من الأخطاء والتجاوزات التي يمكن ان تكون على مستوى البيانات المالية (القوائم المالية) حيث كلما تم تنفيذ التدقيق الخارجي بعناية مهنية عالية والتزام المدققين بقواعد السلوك المهني كلما قلت هذه التجاوزات، أما إذا كان هذا الأخير ضعيف فإنه يفسح المجال أمام الإدارة لاستغلال ذلك الضعف والقيام بتمهيد الدخل بالطريقة التي يرونها مناسبة بما يحقق أهدافها⁴. ومن هنا نستنتج أن هناك علاقة عكسية بين التدقيق الخارجي وسلوك

¹ دباس قاسم أحمد، ممارسات تمهيد الدخل بالأنشطة الحقيقية وأثرها على القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، مجلة رماح للبحوث والدراسات، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، العدد 3، 2019، ص 211.

² الأقدس حسين الهادي الناصر، دور أليات الحوكمة الداخلية في التهرب الضريبي من خلال ممارسات تمهيد الدخل، رسالة ماجستير في العلوم المحاسبية والمالية، تخصص ضرائب، جامعة بغداد، بغداد، 2012، ص 59.

³ أبو هلال محمد خضر، مرجع سبق ذكره، ص 11.

⁴ الشمري ميسون دهام حماد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

تمهيد الدخل، أي بمعنى آخر كلما كانت جودة التدقيق الخارجي عالية سوف تحد من قيام الإدارة بتمهيد الدخل.¹

ثانياً: مداخل تمهيد الدخل

تناولت دراسات عديدة مداخل تمهيد الدخل من زوايا مختلفة يمكن عرضها فيما يلي:

1. المدخل التقليدي

إن من مداخل تمهيد الدخل، المدخل التقليدي الذي يركز على العلاقة بين جودة القوائم المالية وأساليب تمهيد الدخل، ولا يدرس وجود التمهيد المصطنع بسبب نقص المعطيات في تصميم البحث وينفذه البعض لاعتماده على أسلوب التوقع في تحديد مستوى الأرباح التي تعتبر طبيعية بالنسبة للشركة، ولأن التركيز فيه يكون على أن الدخل يعتمد على متغير واحد كوسيلة لتمهيدته فقد ينتج عنه نتائج مشوهة وغير دقيقة، فبعض الشركات التي تلجأ لسلوك تمهيد الدخل قد تستخدم ذلك المتغير على وجه التحديد، وكذلك فإن بعض الدراسات الكلاسيكية تأخذ بعين الاعتبار تأثير متغير التمهيد في فترة واحدة فقط، وتتجاهل التأثيرات المؤقتة، وتنتقد هذه الدراسات أيضاً لعدم استخدامها للنموذج السلوكي لتفسير سلوك التمهيد وللتنبؤ بتوقيت حدوثه.²

2. مدخل الاقتصاد الثنائي

في ظل هذا المدخل يرى "Bellaoui, 1984" إن الشركات تعتمد في تمهيد الدخل على طبيعة النظام الاقتصادي في الدولة، وقد واجه هذا المدخل مجموعة من الانتقادات والملاحظات من أهمها عدم إمكانية تصنيف الشركات تصنيفاً وثيقاً طبقاً لطبيعة النظام الاقتصادي وذلك لتعدد أنشطة بعض الشركات مما ينعكس ذلك على جودة القوائم المالية³

3. مدخل تقلبات الدخل

هذا المدخل يوضح العلاقة بين التقلبات في الدخل وإيراد المبيعات، حيث يعتبر "Imhoff, 1977" أول باحث يحاول فصل سلوك الإدارة في التمهيد الاصطناعي أو المعتمد عن تأثيرات التمهيد الحقيقي والتمهيد الطبيعي للدخل فقد أكد على أن إيرادات المبيعات تمثل نتائج الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة لذلك فهي تتضمن نشاطات التمهيد الحقيقي إن وجدت، وعليه فلا بد عند دراسة وجود سلوك التمهيد المصطنع من مقارنة انحراف الدخل الطبيعي وانحراف المبيعات.

أما الباحث "Eckel, 1981" فقد حاول استقصاء سلوك التمهيد الاصطناعي للدخل، وقد أثمرت جهوده بفصل التمهيد الاصطناعي عن التمهيد الحقيقي الذي قد تسلكه الإدارة، وقد اختلف أسلوبه عن الباحث السابق في أنه لم يستثنى الشركات التي قد تظهر تقلبات منخفضة في المبيعات، وقد استخدم قيم صافي

¹ العتوم حنان محمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 72.

² مرتكوش محمد عمار، دراسة مقارنة لكشف ممارسات تمهيد الدخل باستخدام نموذجي Eckel و Kustono، رسالة ماجستير في العلوم المحاسبية، تخصص محاسبة، جامعة تشرين، اللاذقية، 2016، ص 31.

³ المرجع نفسه، ص 31.

الدخل كمقياس للدخل¹، حيث تناولت دراسة "عسيري، 2002" ظاهرة تغيرات الدخل والمبيعات من خلال تطبيقها في الشركات السعودية، كما أضافت دراسة "Albrecht, 1990" تغيرات يمكن أن تساعد في إيجاد تقلبات في المبيعات والدخل².

4. تمهيد الدخل من منظور الإيجابي والسلبي

في العديد من المواقف، لا يكون هناك علاقة واضحة بين طرق التمهيد الجيدة والسيئة، ويرجع ذلك إلى أنه مع مرور الوقت، قد تختلف الاستراتيجية المتخذة بسبب التغيرات في المستويات الربحية والعقود والرؤية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأسلوب الإدارة وخيارات التمويل والاقتراض والمتطلبات القانونية والمحاسبية، وقد تجعل التغييرات في هذه المواقف خياراً إيجابياً يصبح سلبياً وبالتالي غير قانوني وغير أخلاقي. تحتاج الإدارة إلى مراجعة هذه الخيارات استناداً إلى بيئة الأعمال والبيئة القانونية الحالية والمستقبلية، والتأكد من أن الهدف من هذه الإجراءات يكون لصالح الوحدة الاقتصادية وأصحاب المصلحة ككل وأن تكون ضمن الحدود القانونية والأخلاقية.

على الرغم من أن مبادئ المحاسبة المقبولة قبلاً عاماً تعطي بعض المرونة تمكن الإدارة من التحكم والتلاعب عند الإبلاغ عن المعلومات المالية، لكن يجب عليها أن تتأور ضمن الحدود القانونية والأخلاقية وأن تمتنع عن تبني استراتيجية يمكن أن تؤدي إلى إضعاف جودة القوائم المالية ومعالجة المعلومات المحاسبية. ويجب أن تأخذ الإدارة بعين الاعتبار جميع النتائج المترتبة على القرارات والإجراءات، وطالما أن النتائج النهائية للاستراتيجيات تقيد المنظمة وأصحاب المصلحة ككل في توافق مع القواعد والتشريعات المحاسبية والتفكير الأخلاقي، يجب على الإدارة المضي قدماً في الاستراتيجيات والاستراتيجيات مراجعتها بدقة من قبل أعضاء مجلس الإدارة قبل تبنيها³.

¹ مرتكوش محمد عمار، المرجع نفسه، ص 32.

² سبأ محمود عبدالله عبدالله، أثر تمهيد الدخل في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الإيرادات العامة للدولة، رسالة ماجستير في العلوم المحاسبية، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2015، ص 18.

³ سعيد محمد لقمان، مقداد معروف حسين، مرجع سبق ذكره، ص 373.

المبحث الثالث: ممارسات تمهيد الدخل

شهدت الآونة الأخيرة اهتماماً متزايداً بالأبعاد السلوكية لعملية القياس والإبلاغ المالي، تتمثل بتعدد الدراسات والبحوث التي تناولت مختلف جوانب السلوك الإداري تجاه عملية القياس والإبلاغ المالي ومن بينها ظاهرة تمهيد الدخل. في محاولة للوصول إلى فهم أفضل لطبيعة هذه الظاهرة والارتقاء بمجموعة من النماذج والمؤشرات الإحصائية التي يمكن عن طريقها رصد سلوك تمهيد الدخل، تناولنا في هذا المبحث ظاهرة تمهيد الدخل من حيث تحديد مجالات ومحددات التمهيد وكذا طرق الكشف عنه والوسائل المتاحة للتمهيد ومن ثم التطرق إلى بعض الأساليب الإحصائية المتبعة في رصد سلوك تمهيد الدخل.

المطلب الأول: محددات تمهيد الدخل

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى محددات سلوك تمهيد الدخل

أولاً: محددات تمهيد الدخل

هناك عدد من القيود التي تمثل محددات تتحكم بعملية تمهيد الدخل من أهمها¹:

- **القرارات المحاسبية المتخذة سابقاً:** إن المرونة المتاحة للمديرين التي تتأثر بالقرارات المحاسبية المتخذة سابقاً تعتبر محدداً هاماً لعملية تمهيد الدخل، مثل استجابة المديرين لقيود التعهدات المرتبطة بالديون المتعاقد عليها والملتزم بها.
- **نوع القطاع:** أن الشركات في القطاعات المختلفة تواجه ظروف تشغيلية واقتصادية مختلفة بالإضافة إلى قيود أخرى وهي²:
- **المستثمر المؤسسي:** أن المستثمر المؤسسي الأساسي يستطيع أن يقيد الإدارة باستخدامها الطرق والاجراءات المحاسبية للتأثير في دخل الشركة.
- **تكاليف التمهيد:** وذلك بالموازنة بين تكلفة التمهيد وبين المنفعة المتوقعة منه، بحيث تكون المنفعة أكبر من التكلفة. وقد بين (Koch, 1981) أن التمهيد يقل عندما تكون تكلفته مرتفعة. كما توجد أيضاً قيود أخرى تتمثل في:
- **الثبات (Consistency):** يعتبر الثبات في تطبيق الطرق والإجراءات المحاسبية على الأحداث المتماثلة في نفس المشروع عبر الزمن من دورة إلى أخرى، وتطبيق طرق القياس ونفس الإجراءات لكل عنصر من عناصر القوائم المالية يُعتبر قيداً على الإدارة في إجراء تمهيد الدخل³.
- **الحجم:** يلعب حجم الشركة دوراً هاماً في محدودية الإدارة في تمهيد الدخل وذلك كلما كبر حجم الشركة كلما كانت محط أنظار الجميع¹.

¹ العتوم حنان محمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص71.

² خميس امته، أبو نصار محمد، أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد 40، العدد 2، 2021، ص333.

³ البعجاوي عبد الله نايف سليمان، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الأردنية، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة جرش، جرش، 2015، ص80.

• **القوانين والتشريعات:** تختلف التعليمات والقوانين حول إعداد القوائم المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وعوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية المتعلقة بالعوامل البيئية فضلاً عن ذلك هناك علاقة وثيقة بين إعداد القوائم المالية وبين قوانين الضريبة التي تخضع لها الوحدة الاقتصادية ويعتقد أنه لدى إدارة الوحدة الاقتصادية الحافز لتمهيد الربح وذلك لتقليل أثر الضرائب على أرباح الوحدة الاقتصادية في الفترات المالية المتتابعة، فالإدارة قد تتجنب الدخل المرتفع لأنه ينتج عنه دفعات أعلى من الضرائب، وتتجنب كذلك الدخل المنخفض الذي قد يؤدي إلى الفحص من قبل السلطات الضريبية².

• **أخلاقيات المهنة:** وتتمثل أخلاقيات الأعمال في مجال تمهيد الدخل في مجموعة من القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي يجب أن تلتزم بها إدارة الوحدة الاقتصادية عند القيام بأعمالها، ولكنه قد يصادف بعض الأعمال التي تستدعي منها استخدام مبدأ التوازن بين أصحاب المصالح المتعارضة وهذا ما جعل البعض يرى أن مسؤولية الإدارة اتجاه تحقيق التوازن تقوم على محورين هما الحكم الفني والفكر الأخلاقي، وإن الخطوة اللاحقة الأبعد في اعتبار تمهيد الدخل تعد عملاً غير أخلاقي في المجالات الآتية:³

- أن يكون لدى الوحدة الاقتصادية قدرة على تجنب تمهيد الدخل ولم تقم بذلك؛
- أن تتجنب الوحدة الاقتصادية تمهيد الدخل في دولة ما ولا تتجنبه في دولة أخرى لوجود أو عدم وجود لوائح وقوانين تعاقب على ذلك؛
- ألا تسعى الوحدة الاقتصادية على وضع استراتيجية واضحة لمواجهة والحد من تمهيد الدخل على رغم من إدراكها بإمكانيات تحقيق ذلك إلا أنها لا تريد أن تكون هي القائد في هذا المجال أو لأنها تدرك أن أرباحها قد تتأثر سلباً بذلك.

المطلب الثاني: وسائل وأدوات تمهيد الدخل

تميل إدارات الشركات التي تتصف عملياتها أو نتائج أعمالها أو كلاهما بأداء عالي التقلب إلى استخدام وسائل عديدة لتمهيد الدخل منها السياسات والبدائل المحاسبية والمخصصات وغالباً ما تلجأ إدارات الشركات إلى استخدام وسائل تمهيد دخل تتصف بالخصائص الآتية:⁴

- أن لا يترتب على تمهيد الدخل التزام المنشأة بتصرف معين في المستقبل، كما لا ينبغي لوسائل التمهيد وأدواته الفعالة الخروج عن مبدأ الاتساق أو المماثلة (Consistency) في استخدام الأساليب والطرق المحاسبية؛

¹ العتوم حنان محمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 71.

² سعيد لقمان محمد، مقداد معروف حسين، مرجع سبق ذكره، ص 377.

³ المرجع نفسه، ص 380-381.

⁴ خميس امنه، أبو نصار محمد، مرجع سبق ذكره، ص 333.

- أن يكون التمهيد مبنياً في الغالب على ممارسة الحكم الشخصي وملتزمًا بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها محلياً أو دولياً، وأن لا تؤدي الطرق المتبعة في التمهيد إلى إرغام الإدارة للكشف عن حقيقة تلاعبها بوضوح مما يقود إلى أن يصدر مدقق الحسابات الخارجي تقريراً متحفظاً؛
- أن تؤدي وسيلة التمهيد إلى تحول جوهرى للفروقات وللتغيرات الحاصلة في الدخل من سنة إلى أخرى، وبمعنى آخر حتى يكون التمهيد فعالاً يجب أن يتصف بالمادية أي له أهمية نسبية؛
- ألا تتطلب وسيلة التمهيد عملية محاسبية حقيقية وقعت مع أطراف ثانية، ولكن تكون فقط بإعادة تصنيف أرصدة الحسابات الداخلية.

وتتمثل أهم وسائل تمهيد الدخل فيما يلي:

أولاً: التغيرات المحاسبية

ان استخدام التغير في الطرق المحاسبية من قبل الإدارة لتمهيد الدخل يختلف أسلوبه باختلاف الحوافز المؤدية لتمهيد الدخل، فالإدارة تستخدم تغييراً محاسبياً محدداً يتم اختياره على أساس الدافع الموجود لتمهيد الدخل، فأنواع مختلفة من التغيرات المحاسبية يمكن أن يكون لها نتائج مختلفة، وبشكل خاص تأثيرها بشكل غير مباشر على التدفقات النقدية، وبالأخص على أرباح الشركة، لذلك فإن مجموعات مختلفة من الحوافز لتمهيد الدخل تؤدي بالنتيجة إلى إتباع أساليب مختلفة من التغير المحاسبى.¹

وعلى العموم فإن التغيرات المحاسبية يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع هي:²

- التغير في السياسة المحاسبية ويتضمن أي تغير في تطبيق طريقة محاسبية معينة إلى طريقة أخرى متعارف عليها ومثال ذلك التغير في طريقة احتساب الاهتلاك أو التغير في طريقة تقويم المخزون وغيرها؛
- التغير في التقديرات المحاسبية ويتضمن أي تغير في تقديرات سبق وضعها نتيجة للحصول على معلومات جديدة ومثال ذلك التغير في تقدير نسبة الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها؛
- التغير في الوحدة المحاسبية ذاتها ويتضمن أي تغير في شكل الوحدة المحاسبية التي تعد عنها الكشوفات المالية ، ومثال ذلك حالات اندماج شركتين أو أكثر وما ينتج عنها من إعداد كشوفات مالية موحدة.

ثانياً: التوقيت

تقوم الإدارة بتغيير توقيت وقوع الأحداث الاقتصادية (العمليات المالية) وتوقيت الاعتراف بها بحيث تؤجل تنفيذ هذه العمليات أو تعجل من تنفيذها لكي تقلل من تقلبات صافي الدخل خلال الفترات المحاسبية المتتالية، وعلى سبيل المثال ما يلي:³

¹ خميس امنه ، أبو نصار محمد، المرجع نفسه، ص333.

² العنوم حنان محمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص66.

³ العتيبي ابنتام خالد شباب، مرجع سبق ذكره، ص18.

- قرارات بيع أصل ثابت أو أصول مالية متاحة للبيع؛
- قرارات شراء أو بيع أصول مالية مقتناة بغرض المتاجرة؛
- تغيير توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات؛
- منح خصم كبير بغرض زيادة المبيعات أو التراخي في شروط البيع بالأجل؛
- السداد المبكر لديون طويلة الأجل.

فالتمهيد من خلال التوقيت يعتمد على القرارات التي تتخذها الإدارة، وبناء على ذلك يمكن تصنيفه بأنه تمهيد حقيقي (اقتصادي) يحدث قبل إجراءات التمهيد الأخرى المعتمدة على التخصيص.

ثالثاً: التصنيف

يمكن للإدارة تصنيف بنود قائمة الدخل لتقليل الاختلافات بمرور الوقت. أي تصنيف بعض بنود الإيرادات والمصروفات عند حساب الدخل ببنود عادية وغير عادية، إذ إن البنود غير المتكررة والنتيجة عن ظروف غير اعتيادية وليس لها علاقة بنشاط الشركة الاعتيادي يمكن تصنيفها ببنود غير عادية.¹ ويمكن للإدارة استخدام البنود غير العادية في التلاعب في الدخل بطريقتين²:

- يمكن استخدامها لتصنيف العمليات والأحداث كفقرات غير اعتيادية، وبذلك يتحقق هدف الإدارة في عدم تأثر صافي الدخل التشغيلي من هذه الأحداث، وهذا الأسلوب في التلاعب لا يؤثر على صافي الدخل المعلن؛
- من خلال التلاعب في التوقيت، حيث يمكن التأثير على صافي الدخل من خلال توقيت حصول هذه العمليات مثل: أرباح بيع أصول، أو بيع استثمارات وخسائر شطب مخصصات.

رابعاً: تكوين المخصصات والاحتياطات

إن تكوين المخصصات يكون بهدف مقابلة التزام أو خسارة يمكن التعرف عليها، ولا يمكن تحديد قيمتها بدقة، ويعرف المخصص بأنه عبء على الإيراد الخاص بالفترة يتم تكوينه لمقابلة النقص الفعلي في قيم بعض الأصول أو المقابلة للخسارة المؤكدة، أو المحتملة، أو لمقابلة الالتزامات المؤكدة أو المحتملة الحدوث، ولكن لا يمكن تحديد قيمتها بدقة، والمخصص بهذا التعريف يعد إلزامياً وواجب التكوين قبل الوصول إلى صافي الربح أو الخسارة، ومن الأمثلة على المخصصات (مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، مخصص هبوط أسعار الاستثمارات مخصص هبوط أسعار العملات الأجنبية)³. أما الاحتياطات فيتم استخدامها بهدف اقتطاع نسب محددة من ربح الشركة المتحقق في السنوات ذات الأداء الجيد ليتم عكسها لاحقاً في السنوات الأخرى ذات الأداء الغير جيد.⁴

¹ المسعودي حيدر علي، مغامس رحاب صالح، مرجع سبق ذكره، ص 107.

² لخوري عبيد فايز، شخاترة محمد زياد، مرجع سبق ذكره، ص 573.

³ المرجع نفسه، ص 573.

⁴ الشمري ميسون دهام حماد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

المطلب الثالث: طرق قياس تمهيد الدخل

أصبح القياس الكمي لتمهيد الدخل أمراً ضرورياً لابد من القيام به عند تقييم دقة المعلومات المحاسبية المعلنة في الكشوفات المالية وإمكانية الاعتماد عليها في عملية إتخاذ القرار لما يمتلكه من آثار على مختلف الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، ولتحديد تلك الآثار المترتبة على ممارسة أنشطة تمهيد الدخل اهتمت الأدبيات المحاسبية بالتحديد أو القياس الكمي لسلوك تمهيد الدخل في الواقع الميداني، خاصة إن هذه العملية تعد من الأمور الصعبة والتي تكتنفها العديد من المشاكل التطبيقية، ذلك لان هذا السلوك يرتبط بميول وأهداف الإدارة وكذلك بإمكاناتها المتاحة لتحقيق تلك الأهداف والتي يصعب تحديدها وإخضاعها للقياس الكمي بشكل دقيق¹.

وتتمثل أهم الاساليب الاحصائية التي يمكن أن تكون بمثابة مؤشرات لسلوك تمهيد الدخل:

أولاً: نموذج "EKCEL:1981"

تناولت العديد من الدراسات مقياس الخلو من ممارسات تمهيد الدخل كمؤشر على ممارسات إدارة الأرباح بالشكل السالب، ويعتبر نموذج "Eckel 1981" من النماذج المستخدمة في الكشف عن ممارسات تمهيد الدخل، والذي يعتمد على أسلوب معامل التباين لقياس تمهيد الدخل، ويقوم هذا الأسلوب على تحليل نمط سلوك الدخل مقارنة بنمط سلوك المبيعات خلال فترة زمنية معينة²، حيث اعتمد "Eckel, 1981" في دراسته على معامل التباين كمقياس لمدى التذبذب في الدخل مقارنة بتذبذب المبيعات على افتراض أن الدخل هو دالة خطية للمبيعات، أي أن أي تغير يحدث في تذبذب المبيعات ينتج عنه تغير مماثل في تذبذب الدخل، وعليه تعتبر الشركة ممهدة للدخل إذا كان معامل التباين للتغير في الدخل أقل من معامل التباين للتغير في المبيعات من خلال المعادلة التالية³:

$$SB = (|\Delta CVI|) / (|\Delta CVS|)$$

SB: مؤشر ممارسة سلوك تمهيد الدخل.

$|\Delta CVI|$: القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في الدخل للشركة بين السنة T و T-1.

$|\Delta CVS|$: القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في المبيعات للشركة بين السنة T و T-1.

وفي ضوء حساب قيمة مؤشر التمهيد SB يتم تحديد مدى تمهيد الشركة لدخلها، حيث تعد الشركة ممهدة للدخل إذا كانت قيمة مؤشر SB أقل من واحد، وفي حالة العكس تعد غير ممهدة للدخل، ويستند نموذج "Eckel" إلى الفرضيات الآتية⁴:

- أن الدخل هو دالة خطية للمبيعات؛

¹ العتوم حنان محمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 72.

² قزال اسماعيل، بن يدير فار، قزال احلام، دراسة حول العلاقة بين ممارسة التحفظ المحاسبي وممارسة تمهيد الدخل في شركات المساهمة الجزائرية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد 3، العدد 1، 2019، ص 241.

³ قزال اسماعيل، زحاف صونيا، قزال احلام، مرجع سبق ذكره، ص 152.

⁴ العتوم حنان محمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 84.

- أن نسبة التكاليف المتغيرة إلى المبيعات تبقى ثابتة مع الزمن؛
- تبقى التكاليف الثابتة ثابتة من فترة إلى أخرى أو تزداد ولكنها لا يمكن أن تنخفض؛
- أن المبيعات لا تخضع للتمهيد المحاسبي مطلقاً.

ثانياً: نموذج "moses : 1981"

اختر "moses" مدى استغلال الإدارة المرنة المتاحة للاختيار بين البدائل المحاسبية، لتقليل الانحرافات بمستويات الدخل لمعرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين تمهيد الدخل، والتغيرات التي أجرتها الشركة.

تمت دراسة تمهيد الدخل من قبل Moses (1981) حسب المعادلة التالية:¹

$$SB = [PE - EE] - [RE - EE]/SALE$$

PE: الدخل قبل إجراء التغيير المحاسبي.

RE: الدخل بعد إجراء التغيير المحاسبي، الدخل المعلن من قبل الشركات التي أجرت تغييراً في طرق المعالجة المحاسبية.

EE: الدخل المتوقع، ويمثل أرباح السنة السابقة، مضافاً إليه متوسط النمو، في الأرباح للخمس سنوات السابقة.

SB: مؤشر سلوك تمهيد الدخل،

SALE: المبيعات.

تعد نتيجة هذا الاختبار مؤشراً على تدخل الإدارة، بتمهيد دخلها، فإذا كانت قيمة المؤشر (SB) أكبر من صفر ($SB > 0$) تكون الشركة ممهدة لدخلها، وعندما تكون قيمة المؤشر ($SB < 0$) تكون غير ممهدة.

ثالثاً: نموذج "jones:1991"

يقوم هذا النموذج على أساس الأخذ بالحسبان عند تقدير المستحقات غير الاختيارية الظروف التشغيلية الخاصة بكل شركة على حدة وذلك بهدف تحسين القدرة على التنبؤ بالمستحقات الاختيارية، وقد استند في ذلك إلى فكرة مفادها أنه لا يمكن تحديد نموذج موحد لاحتساب المستحقات غير الاختيارية دون الأخذ بالحسبان الظروف المختلفة للشركات.²

¹ أبو هلال مروان محمد خضر، مرجع سبق ذكره، ص 77.

² العتوم حنان محمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 80.

1. افتراضات النموذج

وتتمثل فيما يلي¹:

- تتكون المستحقات الكلية "Total Accruals" من مستحقات طبيعية ويعبر عنها بالمستحقات غير الاختيارية "Non Discretionary Accruals"، ومن مستحقات غير طبيعية ويعبر عنها بالمستحقات الاختيارية.
- تمثل المستحقات غير الاختيارية المستحقات الناتجة عن النشاط التشغيلي الطبيعي للمنشأة.
- تمثل المستحقات الاختيارية ذلك الجزء غير المتوقع عن النشاط التشغيلي للمنشأة وهذا يعود إلى تدخل الإدارة بعمليات القياس المحاسبي.
- أي تغيير يحدث في توازن المستحقات، يفسر من خلال الفرق في الإيرادات بين السنة الحالية والسنة السابقة، والتوازن في الأصول الثابتة الحالية.

2. اجراءات النموذج

وتتمثل في المعادلات التالية²:

(1) تقدير المستحقات غير الاختيارية حسب المعادلة:

$$NDA_t = \frac{a_1 + B_1(\Delta REV) + B_2(PPET)}{A_{t-1}}$$

حيث أن:

✓ $NDA_t =$ المستحقات غير الاختيارية في السنة (t).

✓ $(\Delta REV) =$ الفرق في الإيرادات (المبيعات) بين السنة الحالية والسابقة.

✓ $PPET =$ إجمالي الأصول الثابتة في السنة الحالية (t).

✓ $AT - 1 =$ إجمالي الأصول في السنة السابقة.

✓ $a_1, B_1, B_2 =$ معاملات النموذج.

(2) احتساب إجمالي المستحقات وفق المعادلة التالية:

$$TAt = \Delta CAT - \Delta cacht - \Delta CLt + \Delta CLt + \Delta stdt - de pt$$

✓ $TAT:$ إجمالي المستحقات.

✓ $\Delta CAT:$ التغيير في الاصول المتداولة.

✓ $\Delta CLt:$ التغيير في المطلوبات المتداولة.

✓ $\Delta cacht:$ التغيير في النقد ومكافئات النقد.

✓ $\Delta stdt:$ التغيير في الديون قصيرة الاجل من الديون طويلة الاجل.

✓ $de pt:$ مصاريف الاهتلاك وإطفاء الاصول غير الملموسة.

¹ أبو هلال مروان محمد خضر، مرجع سبق ذكره، ص71.

² المرجع نفسه، ص 72-73.

(3) وتقدر وفق المعادلة التالية:

$$\frac{TA_t}{A_{t-1}} = \frac{a_1 + B_1(\Delta REV) + B_2(PPET)}{A_{t-1}} + \Sigma t$$

حيث أن :

✓ TA: إجمالي المستحقات (الاختيارية وغير الاختيارية).

✓ Σt : المتبقيات وتمثل ذلك الجزء من إجمالي المستحقات الذي لم يتم تفسيره من خلال متغيرات

الانحدار، وهو يستخدم كوكيل (Proxy) ليمثل المستحقات الاختيارية الناجمة عن استغلال

الإدارة للمرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لتدخلها بعمليات القياس المحاسبي لإدارة الأرباح.

رابعاً: نموذج " Jones :1991 " المعدل

حاول Jones من خلال هذا النموذج تعديل النموذج السابق بإضافة التغير في المقبوضات

النقدية، وذلك لتعديل التغير في الإيرادات في النموذج السابق ليشمل فقط التغير غير النقدي في

الإيرادات ، إذ يفترض النموذج السابق أن كل التغير الذي يحصل في الإيرادات هو تغير غير نقدي، أي

أن الإيرادات النقدية للسنة الحالية تساوي إيرادات السنة السابقة وأن أي تغير في الإيرادات هو عبارة عن

إيرادات مستحقة ، ووفقاً لهذا النموذج يتم احتساب المستحقات غير الاختيارية بالمعادلة الآتية :¹

$$NDA_t = \frac{a_1 + a_2(\Delta REV - \Delta RECT) + a_3(PPET)}{A_{t-1}}$$

حيث أن :

✓ $\Delta RECT$: التغير في المقبوضات النقدية

ولاحتساب المستحقات الاختيارية يتم اتباع نفس الطريقة السابقة وذلك بطرح المستحقات غير

الاختيارية من إجمالي المستحقات. ويعد نموذج Jones المعدل من النماذج الشائعة في قياس

المستحقات الاختيارية.

خامساً: نموذج هورمان وانوي " Herman & inoue: 1991 "

استخدم هذا النموذج بدائل وطرق احتساب الاهتلاك، وقد حدد الباحثان النموذج التالي لقياس

تمهيد الدخل:²

$$SB = \frac{[EBDt - EBDt - 1] - [ET - ET - 1]}{SALES}$$

✓ SB: مؤشر سلوك تمهيد الدخل.

✓ EBDt: الأرباح قبل الاهتلاك للفترة (t).

✓ EBDt-1: الأرباح قبل الاهتلاك للفترة السابقة.

✓ ET: الأرباح بعد الاهتلاك للفترة (t).

✓ ET-1: الأرباح بعد الاهتلاك للفترة السابقة.

¹ العتوم حنان محمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 81.

² أبو هلال مروان محمد خضر، مرجع سبق ذكره، ص 76-77.

✓ **SALES**: اجمالي المبيعات في الفترة (t).

فإذا كانت قيمة المؤشر موجية ($SB > 0$) تكون الشركة ممهدة للدخل وإذا كانت أقل من صفر لا تكون ممهدة.

سادسا: نموذج "FRANCIS et al: 2004"

استخدموا (francis et al) نسبة تقلب التدفقات النقدية إلى تقلبات الأرباح لقياس تمهيد الدخل (SI) ويوضح هذا التدبير المدى الذي أسهمت فيه المحاسبة على أساس الاستحقاق في التقليل من التقلبات الأساسية لعمليات الوحدة الاقتصادية. تقلب التدفقات النقدية هو الانحراف المعياري للتدفقات النقدية من العمليات المقيدة بإجمالي الموجودات في بداية السنة. وتشير القيم الكبيرة إلى تمهيد أقل للدخل، وكثير من الباحثين يفضلون الطريقة التالية لقياس تمهيد الدخل:¹

$$SI = \delta (NI_{jt} / \text{Total Assets}_{jt}) / \delta (CFO_{jt} / \text{Total Assets}_{jt})$$

✓ δ : الانحراف المعياري

✓ **NI jt**: صافي دخل الشركة قبل بنود غير الاعتيادية للفترة.

✓ **CFO jt**: صافي التدفقات النقدية التشغيلية للشركة للفترة (t).

✓ **Total Assets jt**: اجمالي موجودات السنة السابقة للشركة.

تشير القيم الأكبر لمؤشر التمهيد (SI) إلى انخفاض مستوى تمهيد الدخل وبعبارة أخرى ان الشركة أقل تمهيداً.

سابعا: نموذج "Miller: 2009"

استحدث Miller 2007 نسبة للعلاقة بين التغير في رأس المال العامل كعنصر معرض للتلاعب والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كعنصر غير معرض للتلاعب، فإذا لم تكن المؤسسة متورطة في ممارسات تمهيد الدخل، فستتصف تلك العلاقة بالثبات، وقد أطلق على هذه النسبة نسبة ميلر (Miller Ration) ويمكن استخدام هذه النسبة لاكتشاف التلاعب في الأرباح، إذ تكون قيمتها صفر في حالة عدم وجود تلاعب أما إذا اختلفت قيمتها عن الصفر فان ذلك يكون مؤشرا على وجود تلاعب في رقم الأرباح، وتحسب على وفق المعادلة الآتية:²

$$EM = (\Delta WC / CFO)_t - (\Delta WC / CFO)_{t-1}$$

حيث:

✓ ΔWC : التغير في صافي رأس مال العامل؛

✓ CFO: صافي التدفقات التشغيلية من الأنشطة النقدية.

¹ سعيد محمد لقمان، مقدار معروف حسين، مرجع سبق ذكره، ص 375.

² بريش خالد، مرجع سبق ذكره، ص 33-34.

خلاصة الفصل الأول:

تم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري المفاهيمي لإدارة الأرباح وتمهيد الدخل، حيث تعتبر إدارة الأرباح شكلاً من أشكال التلاعب المحاسبي، بحيث يقوم من خلالها المحاسب باستخدام معرفته بالقواعد والقوانين المبادئ والمعايير المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات والتلاعب بها نتيجة لعدة دوافع منها تقديم انطباع جيد عن أداء الشركة ومخاطرها، كما يعتبر تمهيد الدخل من أكثر أشكال إدارة الربح شيوعاً وتحاول الإدارة من خلاله الحفاظ على استقرار صافي الدخل وذلك من خلال التأثير على توقيت حدوث أحداث مالية معينة أو من خلال اختيار طرق محاسبية معينة أو كلاهما، إن الشركات بشكل عام تفضل أن تفصح عن اتجاه مستقر في نمو الدخل، ولا ترغب في إظهار تذبذب الأرباح وما تمر به من ارتفاع في بعض الفترات وهبوط في الفترات الأخرى. ولتحقيق ذلك فإنها تقوم بتمهيد الدخل لتحافظ على استقراره.

الفصل الثاني

قياس الأداء المالي وفق القيمة

الاقتصادية المضافة

تمهيد:

يعتبر الأداء من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام كثير من الباحثين، لكونه يعتبر واقع المؤسسة التي تسعى باختلاف أشكالها الى تحقيق مجموعة من الأهداف، وضمان استمراريته وتميزها. ويعتبر الأداء المالي أحد أنواع الأداء، فهو يلعب دورا هاما في عكس النتيجة المنتظرة من وراء كل نشاط وهو ما يمثل دافع أساسي لاستمرارية المؤسسة الاقتصادية، لكونه يساهم في إبراز العناصر التي تحقق مستوى معين من الربح ويكون ذلك من خلال الادارة الرشيدة والمتطورة، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

ولكي تتمكن الادارة من معرفة ما حققته من نتائج، فإنها ستلجأ الى تقييم أدائها المالي مستخدمة في ذلك بعض المعايير والمؤشرات المالية، سواء كانت التقليدية أو الحديثة التي تعتبر من أهم الأسس التي يعتمد عليها المحلل المالي في اتخاذ قرارته المتعلقة بتحقيق الأهداف المرجوة، الا أن المؤسسة خلال قيامها بنشاطها تواجه مجموعة من العراقيل والصعوبات، لذلك عليها أن تعطي لموضوع العوامل المؤثرة على الأداء المالي أهمية بالغة، لأن مواجهة هذه الصعوبات يتطلب معرفة العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على المؤسسة ومحاولة التأقلم معها ومواجهتها.

حيث سنتطرق في هذا الفصل الى أساسيات حول الأداء المالي ومن تم نتعرف على معايير والعوامل المؤثرة فيه سواء الداخلية أو الخارجية، وفي الأخير مؤشرات.

المبحث الأول: أساسيات حول الاداء المالي

يعتبر الأداء من المواضيع المهمة والحديثة بالنسبة للإدارة، لما له من أهمية كبرى في تحقيق الهدف بأقل تكلفة وذلك من خلال تحسين نوعية المنتجات والحفاظ على معنوية وروح الأفراد بالتحفيز والدافعية. كما يلعب الأداء المالي دورا هاما في عكس النتيجة المنتظرة من وراء كل نشاط وهو ما يمثل دافع أساسي لاستمرارية ووجود المؤسسات الاقتصادية، لكونه يساهم في إبراز العناصر التي تحقق مستوى معين من الربح للمؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم الأداء وأنواعه

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى بعض المفاهيم المرتبطة بالأداء وأنواعه.

أولاً: مفهوم الأداء

عرف (Miller & Bromiley; 1990) الأداء على أنه: " محصلة قدرة المنظمة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الاهداف المنشودة، فالأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المنظمة لمواردها المادية والبشرية، واستغلالها بصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"¹. كما يمكن تعريفه بأنه: "سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين"².

وعرفه أيضا (A. kherakhem): "على أنه" تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة"³.

من خلال التعريفات المختلفة السابقة والتي اعتمدت على عدة عناصر في تحديد مفهوم الأداء يمكن بفضلها وانطلاقاً من معطياتها، القول أن الاداء هو مدى قدرة تحقيق المؤسسة لأهدافها على المدى البعيد من خلال رشدتها في استغلال وتوظيف مختلف مواردها في اطار الاخذ بعين الاعتبار تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية لأنشطتها⁴.

ويتكون مصطلح الأداء من مكونين رئيسيين هما الفعالية والكفاءة، أي أن المؤسسة التي تتميز بالأداء هي التي تجمع بين عاملي الفعالية والكفاءة في تسييرها وعليه سنقوم بتعريف هذين المصطلحين الهامين⁵:

¹ صبحي إدريس وائل محمد ، الغالبي طاهر محسن منصور ، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2009، ص38.

² الزبيدي حمزة محمود ، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2011، ص89.

³ الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، عدد 7، 2010، ص218.

⁴ مصطفى يوسف، إدارة الأداء، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2016، ص21.

⁵ المرجع نفسه، ص24-25.

- **الفاعلية:** ينظر الباحثون في علم التسيير إلى مصطلح الفاعلية على أنه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة، وهذا من منطلق أن الفاعلية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة، وعليه فالفاعلية هي القدرة على تحقيق النشاط المرتقب، والوصول إلى النتائج المرتقبة.
- **الكفاءة:** هي صفة ملازمة لاستخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها، حيث ينبغي أن يكون هناك استغلال عقلائي ورشيد، أي القيام بعملية مزج عوامل الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، والكفاءة هي القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الامكانيات، والنشاط الكفاء هو النشاط الأقل تكلفة.

ثانيا: أنواع الأداء

تتعدد تصنيفات الأداء حسب المعيار الذي يعتمد عليه، ويفيد التصنيف في معرفة مصدر الخلل أو القصور في الأداء وهو ما يسهل معالجته، ويصنف الأداء حسب المعايير الآتية:

1. حسب معيار المصدر

وفق لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى أداء داخلي وأداء خارجي¹:

- **الأداء الداخلي:** وينتج من تفاعل مختلف أدوات الأنظمة الفرعية للمؤسسة أي مختلف الأداءات الجزئية، المتمثلة في الأداء البشري أي أداء الموارد البشرية في المنظمة، والأداء التقني الذي يتعلق بجانب الاستثمارات، والأداء المالي الخاص بالإمكانيات المالية المستعملة.
- **الأداء الخارجي:** وهو الأداء الناتج عن التغيرات البيئة المحيطة بالمؤسسة، فهو ينتج عن المحيط الخارجي، وبالتالي فإن المؤسسة لا يمكنها التحكم في هذا الأداء، حيث قد يظهر هذا الأداء في نتائج جيدة تحصل عليها المؤسسة، وعلى سبيل المثال قد يزيد حجم مبيعات المؤسسة، بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية أو نتيجة لإعانات تحفيزية من طرف الدولة، حيث أن هذه التغيرات قد تنعكس على الأداء إيجابا أو سلبا، وبالتالي يجب على المؤسسة قياس وتحليل هذا الأداء، لأنه يمكن أن يشكل تهديدا لها فهي لا تتحكم فيه كما هو الحال بالنسبة للأداء الداخلي.

2. حسب معيار الشمولية

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيمه إلى أداء كلي وجزئي:

- **الأداء الكلي:** وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو².

¹ ماجي عبد المجيد، تفعيل الأداء المالي لأنشطة المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018، ص92.

² مزهود عبد الملوك، الأداء بين الكفاءة والفاعلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 1، 2009، ص38.

- **الأداء الجزئي:** وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة والوظائف الأساسية، والأداء الفردي الذي يتعلق بأداء الافراد العاملين ومستوى كفاءتهم في العمل وسلوكياتهم¹.

3. حسب المعيار الوظيفي

ينقسم الأداء وفقا لهذا المعيار حسب أهم الوظائف الموجودة داخل المؤسسة، والتي تتمثل في الإنتاج، التسويق، المالية، الموارد البشرية²:

- **أداء وظيفة الإنتاج:** تتمثل وظيفة الإنتاج في المؤسسة بتحويل المدخلات (المواد الأولية) إلى مخرجات (منتجات تامة الصنع أو نصف مصنعة)، وبالتالي حتى تكون هذه الوظيفة ذات أداء جيد يجب أن تحقق معدلات مرتفعة من الإنتاجية مع مراعاة الجودة اللازمة وبأقل تكلفة ممكنة.
- **أداء الوظيفة المالية:** تتمثل الوظيفة المالية في المؤسسة في تحقيق الأهداف المالية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المالية، حيث تقوم هذه الوظيفة بتوفير احتياجات المؤسسة من الأموال وبكميات وتكلفة مناسبة وفي الوقت المناسب، فالأداء المالي يتوقف على مدى قدرة المؤسسة في تحقيق التوازن المالي، وتوفير السيولة اللازمة لتلبية احتياجاتها وتحقيق مردودية جيدة في حدود الوسائل المتاحة.
- **أداء وظيفة التسويق:** يتحقق الأداء التسويقي من خلال قدرة المؤسسة على توفير احتياجات المستهلك ونقل ملكية السلع والخدمات التي تم إنتاجها للزبائن في الوقت المناسب وبالتكلفة الملائمة، كما يمكن الحكم على الأداء التسويقي للمؤسسة بالجودة من خلال تحسين مبيعاتها، والرفع من حصتها السوقية، وكسب سمعة جيدة من خلال تحقيق رضا زبائنها.
- **أداء وظيفة الموارد البشرية:** يمكن الحكم على أداء هذه الوظيفة بالجودة من خلال إدارة شؤون العمال في المؤسسة بالكفاءة والفعالية، ولا يتم ذلك إلا من خلال الأداء الجيد الذي يبلي به العامل داخل المؤسسة من جهة وتصرفات المديرين وأساليب تعاملهم مع العمال من جهة أخرى. فالأداء البشري يعتبر بمثابة المصدر الحقيقي لتكوين الميزة التنافسية للمؤسسة وتعزيزها.

4. حسب معيار الطبيعة

- حسب هذا المعيار يمكن تصنيفه إلى أداء اقتصادي وأداء اجتماعي وأداء تكنولوجي³:
- **الأداء الاقتصادي:** يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح،

¹ ماجي عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره، ص 93.

² زراقي هاجر، أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019، ص 110-111.

³ عشي عادل، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، ص 22.

القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية) وتدنية استخدام مواردها (رأس المال، العمل، المواد الأولية، التكنولوجيا).

• **الأداء الاجتماعي:** في حقيقة الأمر، الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيوداً أو شروطاً فرضتها عليها أفراد المؤسسة أولاً، وأفراد المجتمع الخارجي ثانياً، وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة منها الاقتصادية كما يقول أحد الباحثين «الاجتماع مشروط بالاقتصاد» وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقيق الأداء الاجتماعي.

• **الأداء التكنولوجي:** يكون للمؤسسة أداء تكنولوجياً عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافاً تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافاً استراتيجية نظراً لأهمية التكنولوجيا.

المطلب الثاني: الأداء المالي

يعد الأداء المالي أحد أنواع الأداء، كما يعد شمولياً وهاماً وضرورياً لأي مؤسسة وهذا يعكس مدى نجاحها أو فشلها وهذا لارتباطه بالجانب المالي، الذي يعتبر من أكثر الجوانب الحساسة داخل المؤسسة.

أولاً: مفهوم الأداء المالي

يعرف الأداء المالي: "بمدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل الثروة"¹.

كما يعرف على أنه: "أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر ادارتها للعمل لمعالجة الخلل"².

وعرفه Lynch على أنه: "قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، بحيث يؤكد بأن الأداء المالي سيبقى المجال المحدد لمدى نجاح المؤسسات وأن عدم تحقيق المنظمات للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب يعرض وجودها واستمرارها للخطر"³.

وعرف كذلك الأداء المالي على أنه: "تبيان لأثر هيكل التمويل وانعكاس لكفاءة السياسة التمويلية"⁴.

¹ عباسي صابر، اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجبائية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص89.

² الخطيب محمد محمود ، الأداء المالي واثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص45.

³ عقبي حمزة، بن عيشي يشير، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 49، 2017، ص108.

⁴ طالب علاء فرحان، المشهداني ايمان شبحان، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، ص67.

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن الأداء المالي يعبر عن¹:

- أداة تحفيز اتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة وبالتالي فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة؛
 - يعتبر الأداء أداة لتدارك الثغرات والمشاكل وبيان نقاط الضعف والقوة التي تواجهها الشركة؛
 - أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة زمنية معينة؛
 - أداة لتحفيز المستخدمين والقائمين على الشركة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق الأهداف؛
- يمكن للشركات التعبير عن أدائها المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال معطيات كمية أو عددية، حتى يتسنى لها تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية.

ثانيا: أهمية الأداء المالي

تتمثل أهمية الأداء المالي في تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي التقارير المالية والذين لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة.

ويمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:²

- تقييم ربحية المؤسسة؛
- تقييم سيولة المؤسسة؛
- تقييم تطور نشاط المؤسسة؛
- تقييم مديونية المؤسسة؛
- تقييم تطور توزيعات المؤسسة؛
- تقييم تطوير حجم المؤسسة.

ولهذا يتم تحديد معايير ومؤشرات التي توفر للمؤسسة أساليب تحليل الأداء المالي، حيث أن الهدف من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم ثروة المؤسسة أما تقييم السيولة هو تحسين قدرة المؤسسة على الالتزام بديونها، أما تقييم النشاط هو معرفة طريقة التخصيص للمؤسسة لمصادرهما المالية واستثماراتها، والغرض من تقييم الرفع المالي هو معرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي، وتقييم التوزيعات هو معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم المؤسسة فهو يزودها بمجموعة من المزايا ذات أغراض اقتصادية.

¹ أولاد سالم نذير، محاولة قياس أثر النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لشركات التامين في الجزائر، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة ومالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022، ص5.

² زيبيدي البشير، حابي أحمد، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجير، جامعة الجزائر3، الجزائر، العدد 2، 2015، ص

ثالثاً: أهداف الأداء المالي

- تتمثل الأهداف العامة للأداء المالي للمؤسسات في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة، حيث أنه يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية¹:
- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرارات الملائمة لأوضاع الشركات؛
 - يمكن للمستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم التعاريف المشار إليها من قبل الباحثون فيما يتعلق بتقييم الأداء المالي، كذلك سنتطرق إلى أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي.

أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي

هناك عدة تعريفات لتقييم الأداء المالي نذكر أهمها فيما يلي:

يقصد بتقييم الأداء المالي: "تقديم حكماً نو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة من أجل الاستجابة لمتطلبات التي يحتاجها أطرافها المختلفة لإشباع رغباتهم، أي يعني تقييم الأداء المالي في المؤسسة قياس النتائج المحققة والمنتظرة في ضوء معايير محددة سابقاً، باستخدام وسائل وطرق للقياس لتحديد ما يمكن قياسه وهذا لما تكتسبه من أهمية بالغة للإدارة من خلال تحديد مستوى تحقيق الأهداف، من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية"².

ويعرف أيضاً على أنه: "تشخيص لنقاط القوة والضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة أصول وخصوم المؤسسة"³.

ويعرف أيضاً بتقييم الأداء المالي على أنه "مدى تحقيق القدرة الإرادية والكسبية في المؤسسة"⁴.

مما سبق يمكن القول أن تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية هو قياس النتائج المحققة فعلاً أو المنتظرة في ضوء معايير ومؤشرات محددة سابقاً، تقدم إجراءات ووسائل وطرق وأساليب القياس للتعريف عما يمكن قياسه¹.

¹ وهي ليندة، دور الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص47.

² العثماني مصطفى، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص86.

³ صحراوي فارس، استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021، ص81.

⁴ المرجع نفسه، ص81.

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي

تكمن أهمية تقييم الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء الشركات من عدة نواحي وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة للوقوف على نقاط القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي، كما يمكن إظهار أهمية تقييم الأداء المالي في العناصر التالية:

- متابعة أعمال الشركة وفحص ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أداءها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح، وذلك من خلال تحديد المعوقات والعمل على تصحيحها وترشيدها باستخدامات العامة للشركة واستثماراتها وفقا للأهداف العامة²؛
- المساعدة في متابعة ومعرفة النتائج المالية لنشاط المؤسسة وطبيعة تلك النتائج سواء كانت ايجابية أم سلبية³؛
- يساعد في معرفة درجة النمو التي تحقها المؤسسة باتجاه انجاز أهدافها بنوعها القصيرة والبعيدة الأمد⁴.

ثالثا: أهداف تقييم الأداء المالي

يوجد عدة أهداف لتقييم الأداء المالي من أهمها ما يلي⁵:

- الوقوف على مستوى أداء المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية؛
- الكشف عن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة وتصحيحها؛
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المؤسسة عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به، وذلك من خلال قياس أعمال كل قسم من أقسام وتحديد إنجازاته سلبا أو ايجابا، الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام من أجل رفع مستوى أداء المؤسسة؛
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل بنوعية جيدة؛
- تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء لكل مؤسسة في قطاع معين وصولا إلى التقييم الشامل.

¹ عاودي منير، استخدام التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاسواق المالية والبورصات، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019، ص90.

² أولاد سالم نذير، مرجع سبق ذكره، ص6.

³ نوي سماح، دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص128.

⁴ المرجع نفسه، ص 129.

⁵ صحراوي فارس، مرجع سبق ذكره، ص 83.

المبحث الثاني: المعايير والعوامل المؤثرة في الأداء المالي

تواجه المؤسسة خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلنا في أداء وظائفها، مما يدفع بالمسيرين الى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، وهذا ما تهدف إليه عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومحاولة اقتراح قرارات تصحيحية. حيث سنسلط الضوء في هذا المبحث الى أهم العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والمعايير المستخدمة في متابعة تغير النسب المالية.

المطلب الأول: معايير الأداء المالي

من المهم أن يتم تحديد النسب المعيارية التي تستخدم في متابعة تغير النسب المالية للمؤسسة، لأن الحكم على طبيعة تغيرها عبر الوقت يعتمد على قابلية المستفيدين منها على مقارنتها مع معيار معين.

أولاً: مفهوم المعيار

يعرف المعيار كمفهوم عام كونه أية وسيلة للقياس يمكن الاستعانة بها في اتخاذ قرار حكم موضوعي على حالة معينة. وقد يأخذ هذا المعيار أشكالاً مختلفة فقد يكون قاعدة قانونية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية وقد يكون عبارة أو جملة قياسية أو قاعدة رياضية تأخذ شكل نسب ومعادلات تغذى بمعلومات احصائية من واقع المشروع والشركة والوحدة الاقتصادية، حيث هناك عدة اعتبارات التي تستند عليها عملية اعداد المعايير نذكر منها¹:

- الاتجاه الانتاجي العام للوحدة خلال فترة زمنية معينة حيث يستفاد منه في عملية استخراج المعيار وموائمته مع الاتجاه المذكور؛
- ظروف الأداء الاعتيادية للوحدة التي تعبر عن واقع العمل الحقيقي؛
- أن يحظى المعيار بقبول من قبل المسؤولين والمعنيين بالتقويم كي يخلق الحماس لديهم والجدية خلال العمل به؛
- ان يوضع أكثر من معيار لقياس كفاءة نشاط معين وعدم الاكتفاء بمعيار واحد قد يعجز عن إعطاء تصور متكامل عن الانتاجية هذا النشاط في حين يمكن الاحاطة بهذه الانتاجية إذا تم تناولها من مختلف جوانبها وليس من جانب دون سواه؛
- أن يتسم المعيار بالوضوح والبساطة والابتعاد عن المعايير المعقدة التي يصعب التعامل معها مما يفقد المعيار أهميته التطبيقية.

¹ الكرخي مجيد، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص57-59.

ثانياً: معايير الأداء المالي

تتمثل أهم معايير الأداء المالي فيما يلي:

1. **المعايير المطلقة Absolute Standard:** وهي المعايير التي تأخذ صفة ثابتة أو مقدار ثابت تم اختياره بناء على تجارب ودراسات ميدانية وقد تم الاتفاق على هذا المعيار بين شركات كثيرة وكتاب كثيرون لدراسة حالة معينة ويستخدم هذا المعيار من أجل مقارنة ما هو فعلي أو متحقق مع هذا المعيار فمثلاً لو كانت نسبة التداول المستخرجة من الكشوفات الخاصة بمنشأة معينة هي 1:3 فإن المحلل سوف يقارن هذه النسبة مع النسبة المعيارية المتفق عليها والبالغة 1:2.¹
2. **المعايير التاريخية Historical Standards:** تعتمد هذه المعايير على أداء منظمات الأعمال للسنوات السابقة، إذ تمكن المحلل المالي من حساب النسب المالية، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام والكشف عن مواضع الضعف والقوة، وبيان الوضع المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة وتقييم الأداء من الإدارة العليا²، فمثلاً تتم مقارنة نسبة العائد على الاستثمار لعام 2000 مع معدلات العائد على الاستثمار للأعوام الماضية، ويبيد المحلل المالي الحكم على هذا المؤشر من خلال مقارنته بالمؤشرات الماضية والتاريخية³.
3. **المعايير الإدارية (معايير التخطيط) Managerial (planning) Standards:** تستوحى هذه المعايير من البيانات التي توضع في الخطة ويمكن للمحلل ان يقارن ما هو متحقق فعلي وما هو مخطط له على سبيل المثال (الربحية التجارية) 20% فإن نسبة الربحية المتحققة فعلاً والتي نفترض ان تكون هي 18% تعني ان الربحية المتحققة اقل مما هو مخطط له، أي هو تلك المعايير المصممة من قبل ادارة المشروع والمبنية على الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المشروع والمختلفة كالمبيعات والمشتريات (المواد) والأجور والتكاليف الصناعية غير المباشرة والتكاليف التسويقية والإدارية وكذلك المعايير التي تضعها الإدارة للإيرادات والأرباح (الدخل) وفقرات النشاط المختلفة، وهذه المعايير تصمم بناء على الخبرات الفنية والخبرات السابقة للإدارة والتي تمثل مؤشراً للأداء والتقييم وتحديد الانحرافات. كذلك فإن هذه المعايير قد تشمل تفاصيل أخرى لأداء المنشأة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لأنشطتها في شتى المجالات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية، وفي الوقت الذي تمثل هذه المعايير حالة واقعية لنشاط المشروع وتستند إلى خبراته السابقة وامكانياته، فإنها تفقد لكونها قد لا تمثل المعايير المثلى للمقارنة وتقييم

¹ الصباح عبد الستار مصطفى، العامري سعود جايد مشكور، الإدارة المالية "أطر نظرية وحالات عملية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2003، ص 53-54.

² طرشي يخلف، أهمية مراقبة التسيير كآلية لتحسين الأداء المالي في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، ملتقى وطني حول "مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع"، جامعة البليدة 2، يوم 2017/04/25، ص 10.

³ الصباح عبد الستار مصطفى، العامري مشكور جايد سعود، مرجع سبق ذكره، ص 54.

الأداء لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المشاريع الممثلة الداخلية والخارجية وبالتالي فإن هذه المعايير قد تحقق عند مقارنتها بالأداء العام للقطاع العام الذي تعمل ضمن المنشأة أو المنشآت الممثلة في الخارج¹.

4. المعايير القطاعية (الصناعية) Industry Standards: تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات المصرفية في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمصرف بالنسب المالية للمصارف المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة، ويستفاد وبدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته وهو القطاع المصرفي والذي تنتمي إليه المصارف التجارية، إلا أنه يعاب على هذا المعيار عدم الدقة بسبب التفاوت من حيث الحجم وطبيعة الأنشطة خاصة وأن الكثير من المصارف أخذت بمبدأ التنوع في تقديم الخدمة للتقليل من المخاطر المحتملة².

المطلب الثاني: العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي

سنسلط الضوء في هذا المطلب على أهم العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة وأهمها:

أولاً: الهيكل التنظيمي

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات³. حيث يؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء المالي من خلال تقسيم المهام والمسؤوليات المتعلقة بالوظيفة المالية ومن ثم تحديد الأنشطة وتخصيص الموارد اللازمة لها، فضلاً عن تأثير طبيعة الهيكل التنظيمي على اتخاذ القرارات المالية ومدى ملاءمتها للأهداف المالية المسطرة، ومدى تصحيحها الطبيعة الانحرافات الموجودة⁴.

ثانياً: المناخ التنظيمي

هو شفافية التنظيم واتخاذ القرار بأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، أي إدراك العاملين أهداف المؤسسة ومهامها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، ويجب أن يكون اتخاذ القرار بطريقة عقلانية وعلى الإدارة أن تشجع الموظفين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وتقديم معلومات

¹ عبد الرحيم محمد إبراهيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1، 2008، ص 135.

² طالب فرحان علاء، الشهداني شيجان ايمان، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، ص74.

³ الخطيب محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص 48.

⁴ نجلاء نويلى، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص80.

لمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين للمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة.¹

ثالثاً: عمر الشركة

يقصد بعمر الشركة عدد السنوات التي مرت منذ تأسيس الشركة، وفيما يخص أثر عمر الشركة على الأداء المالي للشركات، فيمكن القول أن الشركات التي لها عمر قد تتفوق على الشركات الجديدة ويمكن أن يعود ذلك إلى عدد من العوامل فمن ناحية إن قدم الشركة يبعث لدى الأفراد شعور بالطمأنينة عند التعامل معها وذلك اعتباراً منهم أنه إن لم تكن تتمتع بإدارة جيدة لما بقيت في السوق، ومن ناحية أخرى إن الشركات غالباً تستهلك أغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها، مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات الأخرى.²

رابعاً: التكنولوجيا

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقاً للواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة. وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لا بد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، وتعمل مع التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.³

خامساً: الحجم

الحجم يعني تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، وهناك عدة مقاييس لقياس حجم الشركة منها:⁴

- إجمالي الموجودات؛
- إجمالي الودائع؛
- إجمالي المبيعات؛

¹ بن نذير نصر الدين، شلال أيوب، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرياء، مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات SPE وتفعيل الإبداع، جامعة البليدة 2، يوم 25 أبريل 2017، ص9.

² حسين رفاء، بيطار منى، العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة العاملة في سورية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة تشرين سورية، اللاذقية، المجلد7، العدد2، 2020، ص163-164.

³ الخطيب محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص50.

⁴ زيبيد البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2011، ص73.

- إجمالي القيمة الدفترية.

والحجم من العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات سلبا، ويشكل عائقا لأداء المؤسسات، فكلما زاد الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا وبالتالي يكون أدائها أقل فعالية، أما الأثر الإيجابي من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة، لا بد من زيادة عدد المحللين الماليين كلما زاد حجم المؤسسة.

وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات وفي الأخير بينت أن العلاقة بين الحجم و الأداء علاقة طردية.

المطلب الثالث: العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي

تتمثل العوامل الخارجية في مجموعة المتغيرات والقيود التي تخرج عن نطاق التحكم، وبالتالي فإن آثارها قد تكون في شكل فرص يسمح استغلالها بتحسين الأداء، وقد تكون خطرا يؤثر سلبا على أداء المؤسسة، مما يستدعي ضرورة التكيف معها لتخفيف آثارها. خاصة إذا تميزت بعدم الثبات والتعقيد، وتنقسم هذه العوامل الى عوامل اقتصادية، عوامل اجتماعية وثقافية، تكنولوجيا، سياسية وقانونية، تتفاوت في درجة تأثيرها على أداء المؤسسة¹.

أولا: العوامل الاقتصادية

تشير البيئة الاقتصادية الى خصائص وعناصر النظام الاقتصادي، الذي تعمل فيه المؤسسة، ومن أمثلة ذلك: معدلات التضخم، معدلات البطالة، وبعض السياسات الاقتصادية... الخ. ومن المتغيرات الاقتصادية التي تلعب حاليا دورا ملموسا ومؤشرا على البيئة الاقتصادية، هو الاتجاه نحو العولمة، وتحرير الاقتصاد، في الكثير من الدول والاتجاه نحو الخصخصة واتفاقية " الجات" الاتفاقية العالمية بتعريفات والتجارة والسوق الأوروبية المشتركة، وبدء التعامل بالعملة الأوروبية الموحدة، والتكتلات الاقتصادية المختلفة. لكل ذلك أثر، ويؤثر في رسم وصياغة استراتيجية المؤسسة بما يفرض من فرص جديدة للاستثمار، وتشجيع الأعمال، وتعزيز دور القطاع الخاص، أو ما ينتج عنه من تهديدات جديدة لشركات الأعمال، وتذبذب أسعار السوق وتوسيع الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية².

ثانيا: العوامل الاجتماعية والثقافية

لا تقل هذه الأخيرة أهمية عن سابقتها، نظرا لوزن البعد الاجتماعي في محيط المؤسسة ومساهمته في كثير من الأحيان في التأثير على العوامل الأخرى، وتتضمن العوامل الاجتماعية والثقافية نماذج الحياة القيم الأخلاقية والفنية والتيارات الفكرية للمجتمع الذي توجد فيه المؤسسة وقد تقف هذه العوامل في

¹ بريش السعيد، يحيوي نعيمة، أهمية التكامل بين ادوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 1، 2011/2012، ص 29.

² الطراونة أنس مصلح ذياب، العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، رسالة ماجستير في العلوم المحاسبية والتمويل، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2015، ص 24 - 25.

كثير من الأحيان عائقا أمام تحسين الأداء المالي للمؤسسة¹. وهناك العديد من المتغيرات التي تتدرج تحت هذه العوامل من بينها: التعدد السكاني ومستوى التعليم، والعلاقات الاجتماعية كمعدل الطلاق والوفيات، البرامج الاجتماعية، القيم تجاه العمال ومستوى الثقافة التي يعتنقها المجتمع تجاه العلاقات الاجتماعية².

ثالثا: العوامل التكنولوجية

تتمثل في المعارف العلمية، البحث العلمي، براءات الاختراع، الإبداع والابتكار، وتساهم هذه العوامل الى حد بعيد في تخفيض أو رفع حجم التكاليف، جودة المنتجات وبالتالي تحسين مستويات الأداء المالي، ولتحسين هذا الأخير على المسيرين أن يشجعوا أعمال البحث والتطوير التي تنعكس إيجابا على أنشطة المؤسسة وبالتالي على أدائها المالي³.

رابعا: العوامل السياسية والقانونية

هي أيضا من بين العناصر الخارجية التي تؤثر في الأداء المالي، تتعلق بالنظام السياسي وكافة القوانين المتعلقة والمؤثرة على الأداء المالي⁴، وتتمثل عموما في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، نظام الحكم، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين، القرارات...، وكل العوامل سابقة الذكر قد تشكل فرصا تستفيد منها المؤسسة في تحسين أدائها المالي أو مخاطر تفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيف من حدتها⁵.

¹ يحيواي نعيمة، أدوات مراقبة التسيير بين النظرية والتطبيق، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 221.

² الأسطة عبد القادر محمد، أساسيات الإدارة الاستراتيجية الحديثة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 51.

³ يحيواي نعيمة، المرجع سبق ذكره، ص 221.

⁴ الأسطة عبد القادر محمد، مرجع سبق ذكره، ص 50.

⁵ عشي عادل، مرجع سبق ذكره، ص 26.

المبحث الثالث: مؤشرات الأداء المالي

تعتبر المؤشرات المالية من أهم الأدوات المعتمدة من قبل الإدارة في تحليل القوائم المالية والبيانات المالية للمؤسسة، إذ تساعدها في تحديد وضعيتها ومستوى أدائها المالي وهذا ما جعلها مهمة عند المحللين، وعليه سنتطرق في هذا المبحث الى معرفة أهم المؤشرات المالية التقليدية والحديثة.

المطلب الأول: المؤشرات التقليدية لأداء المالي

تتمثل المؤشرات التقليدية أساسا في النسب المالية، والتي تستخدم لقياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات، وذلك من خلال القيام بتحليل المالي الذي يساعد على دراسة الحالة المالية للمؤسسة، ويمكن تقسيم المؤشرات التقليدية الى النسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب الربحية، نسب السوق، اضافة الى مؤشرات التوازن المالي.

أولاً: النسب المالية

يوجد العديد من أنواع النسب المالية، لذلك سنتطرق الى أهمها، وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

1. نسبة السيولة

يطلق عليها أيضا نسبة الملاءة، والتي تعرف على أنها قدرة المؤسسة على سداد ديونها في تاريخ الاستحقاق وذلك باستخدام مجموعة الأصول المتداولة¹، ان مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها تجاه الغير في مواعيد استحقاقها يعتبر اهتمام العديد من الأطراف، وعلى رأسها الموردين والبنوك، فالمورد الذي يقوم بتزويد المؤسسة بالبضاعة أو بالمواد الأولية يهتم حصوله على ثمن بضاعته في مواعيد الاستحقاق، وكذلك البنك المقرض يهتم بسداد المبالغ التي قام بإقراضها في المواعيد المحددة، أو حتى في حال قيامه بأي تمويل إضافي للمؤسسة، وتأتي سيولة المؤسسة من خلال قدرتها على تحويل أصولها المتداولة كالْبضاعة مثلا الى نقد وبالسرية المناسبة، كما أشرنا سابقا فإنه يتم ترتيب الميزانية العمومية لأي منشأة حسب طبيعة عملها ونشاطها الاقتصادي، ويجب ترتيب هذه الأصول من خلال سرعة تحويلها الى نقد². وتتكون هذه النسبة مما يلي:

أ- نسبة التداول

يتم حسابها وفقا للعلاقة التالية³:

$$\text{نسبة التداول} = \text{مجموع الأصول المتداولة} / \text{مجموع الخصوم المتداولة}$$

كلما ارتفعت نسبة التداول كلما زادت القدرة على توفير السيولة للمؤسسة خاصة إذا زادت القدرة على تحويل الموجودات المتداولة الى نقد

¹-Rivet Alain, **Gestion financière :Analyse et politique financières de l'entreprise**, Ed Ellipses, Paris, 2003, p 39.

² داوود نمر نعيم، التحليل المالي باستخدام Excel، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص117.

³ السيد أمين أحمد لطفى، التحليل المالي -لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط1، 2005، ص 337.

ب- نسبة السيولة السريعة أو الفورية

يتم حسابها وفقا للعلاقة التالية¹:

نسبة السيولة السريعة = (النقدية+ الاستثمارات قصيرة الأجل + الذمم المدينة)/إجمالي الخصوم المتداولة
تؤشر الى قدرة اصحاب المشروع بالوفاء بالتزاماتهم في أقصر مدة ممكنة ولا يتعرض مشروعهم
لأية التزامات مالية لا يستطيعون الوفاء بها عند استحقاقها.

ج- نسبة النقدية

يتم حسابها وفقا للعلاقة التالية²:

نسبة النقدية = [النقدية+ شبه النقدية(أوراق مالية)]/الخصوم المتداولة

وانخفاض هذه النسبة قد لا يمثل خطرا اذ قد يكون حجم الأصول المتداولة الأخرى كبيرا أو قد
يكون هناك اتفاق بين المؤسسة وأحد البنوك تحصل بموجبه على تسهيل ائتماني على شكل جاري مدين
مما يوفر النقدية المطلوبة.

2. نسبة النشاط

استخدمت نسبة النشاط activity ratios، لقياس مدى مساهمة مجموعة أصل معين في الربحية
(تسمى بنسب معدل الدوران). ويشير ارتفاع نسب النشاط الى زيادة المبيعات عن كل جنيه مستثمر في
الأصل، وهذا مؤشر على الإدارة الجيدة للأصل، أما في حالة انخفاض نسب النشاط، كما يظهره
انخفاض المبيعات عن كل جنيه مستثمر في الأصل، يدل على عدم استغلال الأموال المستثمرة، وبذلك
يتضح أن استخدام العديد من نسب النشاط لتشمل مختلف الأصول أو مجموعة الأصول، تمكن من
التعرف على درجة الاستفادة من الأصل أو مجموعة الأصل ويمكن تلخيص مكونات هذه النسبة في
الجدول التالي³:

¹ الحناوي محمد صالح، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية-التحليل المالي لمشروعات الاعمال، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط1، 2008، ص 69.

² الشريف عليان، الجعبري أحمد، العصار رشاد، الأخرس عاطف، الهنيبي إيمان، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007، ص 193.

³ الشمري خالد توفيق، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص 64 - 65.

جدول رقم (2-1): مكونات نسب النشاط وطرق حسابها

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
معدل دوران رأس المال العامل	صافي المبيعات ÷ متوسط رأس المال العامل حيث أن: متوسط رأس المال العامل = (الأصول المتداولة في أول المدة + الأصول المتداولة في آخر المدة) ÷ 2	وكلما دار معدل رأس المال العامل أكثر كلما زاد هامش الربح.
معدل دوران الذمم المدينة:	صافي المبيعات الآجلة/معدل رصيد الحسابات المدينة أو: صافي الحسابات الآجلة /متوسط إجمالي الحسابات المدينة(مدينون + أوراق القبض)	يؤشر هذا الى التسيير الجيد للموارد حيث كلما كان معدل دوران الذمم المدينة مرتفع فإن ذلك يعكس نجاح المؤسسة في الاستثمار.
معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة/ معدل رصيد البضاعة حيث: معدل رصيد البضاعة= بضاعة أول المدة + بضاعة آخر المدة أو: معدل دوران البضاعة بالأيام = (معدل رصيد البضاعة/ كلفة المبيعات) * 360 أو 365	تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من البضاعة وقدرتها على ابقاء البضاعة ضمن الحد المثالي المتناسب وحجم عملياتها.
معدل دوران الحسابات الدائنة	تكلفة البضاعة المباعة /رصيد الدائنين أو: المشتريات / رصيد الدائنين متوسط فترة الائتمان = عدد أيام السنة / معدل دوران الذمم الدائنة	كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد عن متوسط فترة الائتمان كلما كان مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستوجهها المؤسسة من زاوية السيولة.

صافي المبيعات / مجموع الأصول	معدل دوران الأصول
لا يوجد معدل نمطي لجميع المؤسسات فهو يختلف من صناعة لأخرى، إلا أنه يمكن مقارنته مع معدل الصناعة التي تنتمي إليه المؤسسة، حيث أنه إذا وجد أن معدل المؤسسة أعلى فإن ذلك يشير إلى نقص الاستثمار في الأصول أو الاستغلال الكبير لهذه الأصول.	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المرجع التالي: الشمري خالد توفيق، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص 64 - 65.

3. نسبة الربحية

وهي تشير إلى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح كما أن نسب الربحية تثير اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين فالمقرضون يشعرون بالأمان بالنسبة للمؤسسات التي تحقق ربحاً عالياً¹، وتظهر هذه الأخيرة قدرة المؤسسة على توليد أرباح في مجموعها وليس لكل استثمار على حدى وهكذا تغل فائض من إيرادات التشغيل و هو ما يسمى بالربح ومن أهم النسب الربحية النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات، هامش صافي الربح، صافي الربح على إجمالي الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية...² ونلخص هذه النسب في الجدول التالي:

¹ السكران ياسر، مطر موسى، الإدارة والتحليل المالي - أسس، مفاهيم، تطبيقات -، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2018، ص 198.

² بلعور سليمان محمد، التسيير المالي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016، ص 75.

جدول رقم (2-2): نسب الربحية وطرق حسابها

النسب	الصيغة الرياضية	التفسير
مجمل الربح الى المبيعات	$\frac{\text{مجمل الربح}}{\text{المبيعات}}$	تقيس هذه النسبة كفاءة الادارة وأدائها في التعامل مع مكونات كلفة المبيعات وسعر بيعها، لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض هذه النسبة يتم مقارنتها مع السنوات السابقة للمشروع.
هامش الربح الصافي	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}}$	تعطينا هذه النسبة مؤشر على إمكانية تحديد سعر الوحدة قبل أن تتحمل المؤسسة أية خسائر، أي الى أي مدى يمكن أن يقوم المشروع بتخفيض سعر بيع الوحدة قبل تحمل الخسائر الشاملة، ولمعرفة مدى كون هذه النسبة جيدة يتم مقارنتها مع سنوات سابقة أو مع شركات مماثلة.
نسبة الربح التشغيلي	$\frac{\text{الربح قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{المبيعات}}$	تقيس هذه النسبة مدى امكانية المشروع في تحقيق الأرباح من الأنشطة التشغيلية دون حساب كلفة التمويل أو الاقتطاعات الضريبية.
معدل العائد الى مجموع الأصول	$\frac{\text{صافي الربح + الفوائد}}{\text{إجمالي الأصول}}$	تقيس هذه النسبة ربحية المؤسسة الى اجمالي الاستثمارات، كما تقيس قدرة الادارة على تحقيق العائد على الأموال المتاحة للمشروع مهما كان مصدرها
نسبة صافي الربح الى حقوق الملكية	$\frac{\text{صافي الربح القابل للتوزيع}}{\text{حق الملكية}}$	تحدد لنا هذه النسبة مقدار العائد الذي يحققه المشروع الى رأس المال المملوك الى حقوق الملكية، كما تستخدم لمعرفة العائد من الأموال المستثمرة من مالكي المشروع.
القدرة الاجمالية للمشروع	$\frac{\text{المبيعات * الربح قبل الضريبة}}{\text{مجموع الأصول * المبيعات}}$	يستخدم لمعالجة النقص في المعيار السابق، أي استخراج القدرة على تحقيق الأرباح للمشروع.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المرجع التالي: دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007، ص 107-111.

4. نسب الرفع المالي

تقيس مجموعة نسب الرفع المالي مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، ويهتم الملاك والمقرضون بهذه المجموعة من النسب لأن زيادة الاعتماد على أموال الاقتراض قد تؤدي الى تحقيق المشروع لحجم كبير من الإيرادات الا أنها في نفس الوقت تؤدي الى ازدياد درجة الخطر التي قد تتعرض له المؤسسة لأن الفشل في الوفاء بالفوائد المستحقة أو أقساط القروض في الموعد المحدد قد يعرض المؤسسة للإفلاس. أما ادارة المشروع فتهتم بنسب الاقتراض لأنها تحدد قدرة المؤسسة على الحصول على أموال اضافية¹.

وتتضمن مجموعة من النسب والتي سنلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم (2-3): نسب المديونية وطرق حسابها

النسب	الصيغة الرياضية	التفسير
نسبة الديون الى حقوق	$\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{صافي حقوق المساهمين}}$	كلما ارتفعت هذه النسبة زادت احتمالات عدم قدرة المؤسسة على خدمة دينها وزادت مخاطر المقرضين والمستثمرين.
نسبة الديون الى الموجودات	$\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{مجموع الموجودات}}$	كلما انخفضت هذه النسبة كلما انخفضت المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والمالكون وهذا راجع الى انخفاض عبء خدمة الدين، وكلما انخفضت حقق هامش أمان أفضل للدائنين.
نسبة الديون قصيرة الأجل الى حق الملكية	$\frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}}$	ارتفاع هذه النسبة الى ما يقارب 67 بالمئة قد يكون مؤشرا باقتراب الخطر، وهو مؤشرا على اضطراب المؤسسة الى زيادة الاعتماد على مصادر قصيرة الأجل بدل من مصادر طويلة الأجل بسبب ضعف ثقة الدائنين بوضع المؤسسة.
نسبة هيكل رأس المال	$\frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{مصادر التمويل طويلة الأجل}}$	وهي نسبة تستخدم للحكم على المخاطر المالية، حيث تبين هذه النسبة أهمية الديون طويلة الأجل بالنسبة لمصادر طويلة الأجل للتمويل التي تم الحصول عليها من الغير.

¹ السيد ابراهيم، أحمد عبد السلام محمد، إدارة الموارد المالية" التحليل المالي-تحليل وعرض القوائم المالية واعداد الموازنة التقديرية- الادارة المالية تحليل التقارير المالية- التخطيط الاستراتيجي"، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط1، 2017، ص95.

<p>كلما كان الدخل الشركة مستقرا كان هناك استعداد عند المحلل لقبول نسب مديونية مرتفعة، وذلك لانخفاض عنصر مخاطر عدم القدرة على خدمة الدين في ظل استقرار الدخل، حيث إذا كانت هذه النسبة أقل من 100 بالمئة فهي بحاجة الى نوعين من التمويل، تمويل طويل الأجل لاستثمارها في الموجودات الثابتة وأخر قصير الأجل قصير الأجل لاستثمارها في الموجودات المتداولة.</p>	<p>حقوق المالكين صافي الموجودات الثابتة</p>	<p>حقوق المالكين الى الأصول الثابتة</p>
<p>إذا كانت أكثر من 1.1 هذا يدل على أن المؤسسة قادرة على دفع فوائد قروضها، أما إذا كانت أقل من 1.1 فإن ذلك يدل على عدم قدرة المؤسسة على دفع فوائد قروضها.</p>	<p>عدد مرات تحقق الفائدة: الدخل قبل الفوائد و الضرائب الفوائد السنوية المدفوعة نسبة خدمة الدين طويل الأجل: (صافي الربح+الإستهلاك+الإعفاءات) القصير الأجل من الدين طويل الأجل</p>	<p>نسب التغطية</p>

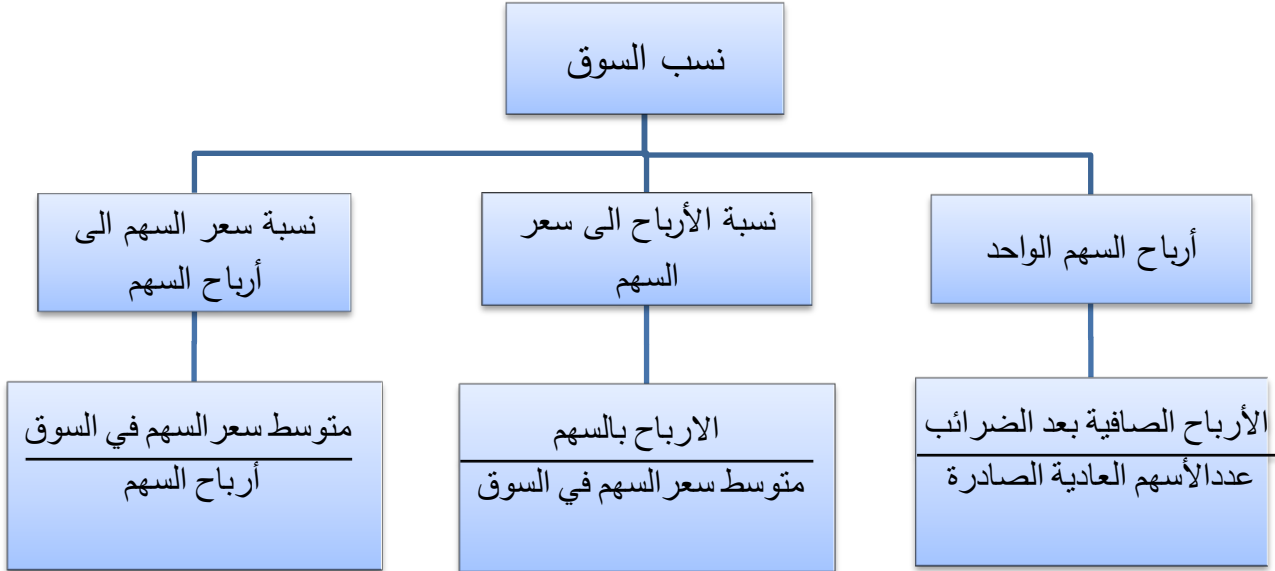
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: عقل محمد مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص 332 - 335.

5. نسب السوق

تعتبر نسب السوق ذات أهمية لحملة الأسهم، للمستثمرين المحتملين في الأسهم، لمحلي الأوراق المالية، لبنوك الاستثمار، وحتى للمقرضين. فحملة الأسهم والمستثمرين يهتم معرفة تأثير أداء المنشأة على الدخل الناتج عن استثمارهم في أسهم المنشأة، كما يهتم قياس العائد على الاستثمار في الأسهم، أما محللو الأوراق المالية وبنوك الاستثمار فيهمهم تحليل أداء المنشأة وتحديد تأثيره على قيمة أسهم المنشأة بغية عمل توصيات الاستثمار المناسبة لعملائه، وتحديد السعر المناسب لإصدارات الأسهم العادية الجديدة التي تضمنها بنوك الاستثمار. كذلك فإن نسب السوق مهمة للمقرضين الذين يرغبون بأن تكون القيمة السوقية لأسهم المنشأة أكبر ما يمكن لأنهم يعتبرون حقوق الملكية هامش أمان لتغطية ديون المنشأة وأخيرا يمكن الإضافة أن نسب السوق مهمة لإدارة المنشأة لقياس تأثير أداء المنشأة على أسعار

الأسهم العادية في السوق، لأن الهدف في الإدارة المالية هو تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم وتتكون هذه النسبة من النسب التالية¹:

شكل رقم (2-1): مكونات نسب السوق وطرق حسابها



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على المرجع التالي: الدوري مؤيد عبد الرحمن، أبو زناد نور الدين أديب، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2006، ص97-99.

ثانياً: مؤشرات التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي تسعى الوظيفة المالية لبلوغه وعليه ندرس التوازن المالي من خلال ثلاث مؤشرات أساسية وتتمثل في:

1. رأس مال العامل الصافي

الفرق بين الموارد الدائمة والقيم الثابتة، وإذا كان هناك فائض في الموارد الدائمة، فإن ذلك يساهم في تمويل العمليات التي تحتاج إلى رأس مال متداول. ويمكن تغطية أي عجز في هذه الموارد الدائمة بموارد تشغيلية²، ويعرف رأس المال العامل بأنه المبلغ الفائض من الأصول المتداولة بعد تغطية الالتزامات المتداولة³، ويمكن حسابه بطريقتين⁴:

من أعلى الميزانية: رأس مال العامل الصافي الاجمالي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية: رأس مال العامل الصافي الاجمالي = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

¹ الدوري مؤيد عبد الرحمن، أبو زناد نور الدين أديب، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2006، ص 99 - 96.

² -Brahim Sansri, **Analyse financière**, éd. Chihab, Batna,1996, p 13.

³ أبو زيد محمد مبروك، التحليل المالي "شركات وأسواق مالية"، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2009، ص 198.

⁴ عريف عبد الرزاق، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، اطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 108.

2. احتياجات رأس مال العامل الصافي

هو مجموع احتياج رأس المال العامل للاستغلال واحتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال¹. كما يمكن تعريف احتياج رأس المال العامل على أنه ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري. وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل، ويمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية²:

$$I R M E = (\text{الأصول المتداولة} - \text{النقدية}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

3. الخزينة

هي مجموعة الأموال التي هي في حوزة المؤسسة لمدة تقدر بدورة الاستغلال، بحيث يكون لديها القدرة على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها، وتشمل القيم الجاهزة (المتاحات) التي هي تحت تصرف المؤسسة، وتستطيع استخدامها فوراً، وهذا ما يجعلها مؤشراً يسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في آجال استحقاقها³.

وتحسب وفقاً للعلاقة⁴:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}$$

أو عن طريق:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس مال العامل} - \text{احتياج رأس مال العامل}$$

المطلب الثاني: المؤشرات الحديثة للأداء المالي

بعد تطرقنا لأهم المؤشرات المالية التقليدية لتقييم الأداء المالي سنتطرق في هذا المطلب الى أبرز المؤشرات المالية الحديثة لقياس الأداء المالي، فنجد مؤشرات منظور خلق قيمة التي تنقسم الى عدة فروع وسنتناول أهمها، من مؤشر القيمة السوقية المضافة، مؤشر عائد التدفق النقدي على الاستثمار والقيمة النقدية المضافة، أما القيمة الاقتصادية المضافة فقد خصصنا لها المطلب الثالث كونها موضوع الدراسة.

أولاً: مؤشر القيمة السوقية المضافة

سنتناول في هذا العنصر تعريف القيمة السوقية المضافة وكيفية حسابها والعوامل المؤثرة فيها.

1. تعريف القيمة السوقية المضافة

هناك عدة تعاريف للقيمة السوقية المضافة من بينها:

تعبر القيمة السوقية المضافة عن القيمة التقديرية الحالية لرأس المال المستثمر في المؤسسة في

الماضي والحاضر¹

¹ Isabelle Chambost, Thierry Cuyaubère, **Gestion financière**, éd. dunod éditeur de savoirs, Paris, 5 éd, 2011, p 157.

² زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط2، 2010، ص 52.

³ عبد ربه رائد محمد، نظرية المنظمة والمؤسسات، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013، ص 201.

⁴ زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص53.

وتعرف أيضا بأنها " مؤشر لتقييم الأداء الخارجي، أو هي المقياس التراكمي لعوائد رأس المال المساهم به، لذا فهي تعكس حسن ادارة الشركة لرؤوس أموالها على المدى الطويل فقيمتها الموجبة تشير الى زيادة قيمة الشركة"²

2. طرق حساب القيمة السوقية المضافة

هناك العديد من الاجتهادات والمحاولات لإيجاد الطريقة الأمثل لاحتساب القيمة السوقية المضافة، كما أن اختيار الطريقة المناسبة يعتمد بشكل أساسي على أهداف المستثمرين ومحلي الأوراق المالية، ومن أكثر الطرق شيوعا في حساب القيمة السوقية المضافة MAV هي³:

أ- طريقة الفرق بين القيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية والقيمة الدفترية لتلك الحقوق تحسب وفق العلاقة التالية

$$MVA = MVE - BVE$$

إذ أن:

MVA: القيمة السوقية المضافة؛

MVE: القيمة السوقية للحقوق الملكية، والتي تمثل سعر السهم في السوق مضروبا بعدد الاسهم القائمة،

BVE: القيمة الدفترية لحقوق الملكية، والتي تمثل حقوق المساهمين في الميزانية العمومية.

حسب هذه الصيغة فإن القيمة السوقية المضافة الموجبة تعني أن الشركة قادرة على توليد قيمة تساعد على زيادة ثروة المساهمين

ب- طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة المستقبلية للشركة

تحسب كالآتي:

$$MVA = BVE - PVEVA$$

إذ أن:

MVE: القيمة السوقية المضافة؛

BVE: القيمة الدفترية لحقوق الملكية؛

PVEVA: القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة.

ثانيا: مؤشر عائد التدفق النقدي على الاستثمار

يعرف بأنه: مقياس محاسبي أكثر من كونه مالي يتوافق في إصداره الأصلي مع متوسط عمر معدلات العائد الداخلي على استثمارات الشركة الحالية، ويقيس معدل العائد الداخلي على المشاريع القائمة

¹ مقدم وهيبة، الادارة الاستراتيجية للمؤسسة من خلال لوحة القيادة، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، مستغانم، 2020، ص 108.

² النعمي شهاب الدين حمد، استخدام مؤشري القيمة السوقية المضافة والعائد على رأس مال المستثمر في قياس أداء القطاع المصرفي العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، بغداد، مجلد18، العدد 68، 2012، ص 73.

³ القويدر أمجد سالم، أثر مشكلة الوكالة للتدفقات النقدية الحرة وهيكل الملكية على كلفة رأس المال والقيمة السوقية المضافة للشركات، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في علوم التمويل، تخصص فلسفة في التمويل، جامعة عمان العربية، عمان، 2013، ص 56 - 57.

للشركة، الذي يساوي إجمالي رأس مال الشركة المستخدم، أي قبل الاستهلاك وتعديله حسب التضخم وسلسلة ما بعد الضريبة، يتم حساب الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاهتلاك والاستهلاك على مدى عمر الأصول الثابتة الحالية، حيث يتم مقارنته مع متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال فاذا كان CFROI أعلى من WACC فإن الشركة تقوم بخلق قيمة أما إذا كان عكس ذلك فإنها تدمر قيمة¹، ويعبر هذا المؤشر عن معدل المردودية الداخلي للاستثمارات العينية أو الحقيقية TRI، والمالية TRA الموجودة بالمؤسسة، بحيث يساوي بين قيمة الأصل الإجمالية وسلسلة من فائض خزينة الاستغلال بعد الضريبة على مدى حياة الأصل الاقتصادي، وبحسب وفق العلاقة التالية²:

$$CFROI = \sum_{i=0}^n \frac{CFE_i (1+CMPC)^{-1}}{AEB}$$

CFROI: التدفق النقدي العائد من الاستثمار؛

CFEt: التدفق النقدي الناتج عن الاستغلال؛

CMPC: معدل التكلفة المرجحة لرأس المال؛

AEB: الأصل الاقتصادي بقيمة الإجمالية.

أو³:

$$CFROI = EBITDA / \text{Capital employed}$$

حيث EBITDA: الأرباح قبل الضرائب والفوائد والاستهلاك والاطفاء

ثالثا: القيمة النقدية المضافة

وتعرف على أنها: نموذج لصافي القيمة الحالية والذي يقسم احتساب صافي القيمة الحالية لفترات، وتصنف الاستثمارات طبقا لهذا المدخل لاستثمارات استراتيجية واستثمارات غير استراتيجية. فالاستثمارات الاستراتيجية تلك التي تهدف في أساسها الى خلق قيمة جديدة للمساهمين مثل التوسعات، أما الاستثمارات غير الاستراتيجية هي التي تحافظ على القيمة التي تخلفها الاستثمارات الاستراتيجية وتتمثل الاستثمارات الاستراتيجية في منتج جديد أو استثمار في سوق جديدة... وهو مفهوم مشابه للقيمة الاقتصادية المضافة باستثناء أنه يتضمن البنود النقدية فقط، إضافة لذلك فهو يحافظ على تكلفة رأس المال ثابتة خلال فترات الاستثمار، وهي عبارة عن الفرق بين التدفق النقدي التشغيلي وبين الطلب على التدفق النقدي التشغيلي، حيث تخلق الاستثمارات الاستراتيجية قيمة إذا تخطى التدفق النقدي التشغيلي الطلب على التدفق النقدي التشغيلي⁴.

¹ Pierre Vernimmen, **Corporate Finance :Theory And practice**, Ltd. John Wiley & Sons, Britain, 4th éd, 2014, p 49.

² أرحاب هلال وسام، دور الإدارة بالقيم في خلق القيمة بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، غرداية، 2017، ص 56.

³ Pierre Vernimmen, 2014, **Op.Cit** , p 502.

⁴ بروهوم فضل عبد الكريم محمد، استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير في علوم برنامج المحاسبة والتمويل، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، ص 34-35.

وتحسب كالتالي¹:

$$CVA = OCF - OCDF$$

CVA: القيمة النقدية المضافة؛

OCF: التدفق النقدي التشغيلي؛

OCFD: الطلب على التدفق النقدي التشغيلي.

المطلب الثالث: القيمة الاقتصادية المضافة

إن مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة ليس بالحديث، فقد تم تطويره لأول مرة في عام 1896 من قبل Marshall تحت اسم الربح الاقتصادي حيث حاول هذا الأخير خلال الربح الاقتصادي إثبات أن الأنشطة التجارية تكون مربحة حقا عندما تنشئ ثروة لمساهميها، وقياسه يتجاوز مجرد حساب صافي الدخل، فهو يؤكد على أن الشركات يجب أن تخلق عوائد بمعدل أعلى من تكلفة رأس المال، وبعدها أصبحت القيمة الاقتصادية المضافة علامة تجارية لشركة Stem Stewart & Co تم تسجيلها في أوائل الثمانينات لمعرفة الفائض المكتسب بعد فرض رسوم مناسبة على رأس المال المستثمر في الشركة من قبل مساهميها، إذ حققت هذه الشركة، أثناء تطبيق هذه الاجراءات نتائج واقعية تتعلق بإمكانية تعديل المقاييس المحاسبية للأرباح ورأس المال للحصول على تقديرات أكثر منطقية لفائض القيمة، كما يساعد في نهاية المطاف على زيادة ثروة المساهمين، وهو ما يتطابق تماما مع تعظيم القيمة المالية².

أولاً: تعريف القيمة الاقتصادية المضافة

هناك عدة تعاريف للقيمة الاقتصادية المضافة نذكر منها:

تعرف على أنها "تلك النتيجة الاقتصادية التي حققتها المنشأة بعد دفع مجموعة الأعباء على الأموال المستثمرة، أي هي صافي الربح الاستغلالي بعد الضريبة مطروح منه حسابات المصاريف المعدلة المناسبة، التي تتعلق بتكلفة رأس المال الكلي لدى المنشأة"³.

وتعرف بأنها: مؤشر يقيس الربح الاقتصادي، وذلك بإيجاد الفرق بين الربح الاقتصادي والربح المحاسبي وهو تكلفة رأس المال⁴.

كما عرفها "Bell, 1988": "بأنها تشتمل من الارتباط بين عوائد الشركة وتوليد القيمة، ومن وجهة نظر اقتصادية فان الشركة التي تولد قيمة اقتصادية هي الشركة التي يكون العائد فيها على رأس المال أكبر من تكلفة الفرصة البديلة"¹.

¹ Arnaud Thauvron, *Evaluation d'entreprise*, Ed. Economica, Paris, 2eme Ed, 2005, p 205.

² جوان خيضر حيدر، فارس علي أحمد، تأثير القيمة الاقتصادية المضافة في القيمة السوقية المضافة، مجلة وارث العلمية، جامعة كربلاء، كربلاء، المجلد 3، العدد 8، 2021، ص 34 - 35.

³ بوراس أحمد، بركة السعيد، قيمة المنشأة الاقتصادية وفق القيمة الاقتصادية المضافة، مجلة دراسات، جامعة أم البواقي، ام البواقي، مجلد 4، العدد 12، 2012، ص 181.

⁴ أبو العلا ليلي محمد حسني، مفاهيم وروى في الإدارة والقيادة التربوية بين الصلة ولحدائث، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013، ص 191.

ثانياً: أهمية القيمة الاقتصادية المضافة

- بالنظر الى كون القيمة الاقتصادية المضافة تعد اليوم من الموضوعات الهامة في الفكر المالي المعاصر لأغراض تقييم الأداء الداخلي والخارجي، لذلك فإن أهمية هذا المؤشر تكمن فيما يلي²:
- ✚ يوضح معيار التحسن المستمر والفعلي لثروة المساهمين.
 - ✚ مقياس حقيقي للأداء التشغيلي والاداري.
 - ✚ معيار لنظم الحوافز والتعويضات لمدراء الشركات.
 - ✚ معيار لقياس النمو الحقيقي لربحية الشركة في الأجل الطويل.
 - ✚ مؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق.
 - ✚ وسيلة لسد الفجوات التي تحدثها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها دولياً.
 - ✚ وسيلة للحد من مشكلة الوكالة من خلال تقريب اهتمامات المدراء وحملة الأسهم العادية.
 - ✚ أداة للمفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتوقعة.
 - ✚ أداة للتقييم الشامل لعملية اتخاذ القرارات الادارية والمالية.
 - ✚ معيار يخلق لغة مشتركة لجميع العاملين في الشركة في اطار الرقابة والمتابعة.

ثالثاً: طرق حساب القيمة الاقتصادية المضافة

يوجد ثلاث طرق يمكن من خلالها حساب مقياس القيمة الاقتصادية المضافة في المؤسسات وهي كالتالي:

1. الطريقة الأولى

يتم حساب مقياس القيمة الاقتصادية المضافة وفقاً لهذه الطريقة بناءً على معدل العائد على الاستثمار وفقاً للمعادلة التالية³:

مقياس القيمة الاقتصادية المضافة = (معدل العائد على رأس المال المستثمر - المتوسط المرجح لتكلفة

رأس المال) * رأس المال المستثمر

$$EVA = (ROCI - WACC) * CI$$

إذ أن:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح المعدل الناتج عن عمليات التشغيل بعد الضرائب}}{\text{رأس المال المستثمر المعدل}}$$

¹ الشناق فادي محمد، عودة حسام محمد، مطر عبد الكريم علي، أثر القيمة الاقتصادية المضافة والتكلفة الإستبدالية على أسعار أسهم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد 27، العدد 02، 2019، ص 146.

² النعيمي عنان تايه، التميمي أرشد فؤاد، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008، ص 109.

³ Pierre Vernimmen, **Corporate Finance**, Ltd. John Wiley & Sons, England, 6th ed, 2005, p 354.

2. الطريقة الثانية

في ضوء هذه الطريقة يتم حساب مقياس القيمة الاقتصادية المضافة بناء على الدخل المتبقي حيث يتم حساب المقياس كالآتي¹:

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة في الفترة} = \text{صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة} - \text{المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال} * \text{رأس المال المستثمر في الفترة } t-1$$

$$EVA = (NOPAT - WACC) * CI$$

3. الطريقة الثالثة

في ضوء هذه الطريقة يتم حساب مقياس القيمة الاقتصادية المضافة كما يلي²:

مقياس القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الربح الناتج عن عمليات التشغيل بعد الفوائد والضرائب - تمويل حاملي الأسهم * ت. حقوق الملكية

رابعاً: مزايا استخدام القيمة الاقتصادية المضافة

تتمثل مزايا القيمة الاقتصادية المضافة فيما يلي³:

- تأخذ في الاعتبار تكلفة رأس المال المملوك والمقترض، أي أنه يتم تحميل كافة التكاليف التي تتحملها الشركة من الإيرادات المحققة؛
- تساهم في التخلص من التناقضات والتعارضات التي تنشأ بسبب استخدام الشركات لمؤشرات أداء متعددة؛
- تؤثر في تقييم السوق المالي للشركة، وذلك بتوجيه الحكم على الأداء المالي الداخلي للشركة من خلال تأثيره في قيمة سهمها في اسواق التداول؛
- تقيس العوائد الاقتصادية الحقيقية لإجمالي رأس المال المستثمر؛
- تعطي مقياساً جيداً وترتيباً، وهو بذلك أفضل من استخدام رقم المبيعات كأساس لترتيب أهمية، وحجم الشركة الذي قد يشوه الحقيقة؛
- تربط ثروة حملة الأسهم، وتوجه نظر إدارة المؤسسة إلى الأداء الذي يؤدي إلى زيادة العائد لحملة الأسهم.

¹ الحكيم سليمان حكيم، تحليل القوائم المالية: مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والانتمائية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2017، ص 325.

² الفودري أحمد اسماعيل، دور تطبيق مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء الاستراتيجي كأحد تحقيق التنمية المستدامة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، جامعة مدينة السادات، القاهرة، المجلد 13، العدد 2، 2022، ص 1907.

³ الحسن عمر السر، الحسن عبد القادر إدريس، أثر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في مكونات هيكل تمويل الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي للبحوث، غزة، المجلد 4، العدد 13، 2020، ص 89.

خامسا: عيوب القيمة الاقتصادية المضافة

- من انتقادات مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة ومع تجريب هذا المؤشر واستخدامه في مجال قياس الأداء المالي من قبل المهتمين ظهرت بعض النقائص والعيوب منها¹:
- ❖ يعتمد هذا المؤشر في حسابه على بيانات محاسبية وبالتالي تشوه صورة الربح الاقتصادي ويظهر هذا النقص من خلال عدم أخذ عامل التضخم في الحسبان لأنه أهم معيار في التفرقة بينهما؛
 - ❖ صعوبة حساب المؤشر لأن وضع أكثر من 120 تعديل لبعض العناصر والبيانات المحاسبية ويمكن تطبيق 15 الى 25 منها إضافة إلى إعداد القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها والتي بدورها تختلف من بلد إلى آخر؛
 - ❖ يتضح لنا من علاقة حساب المؤشر أنه يعتمد على عامل المبيعات أو العوائد التي يجب أن تغطي كافة تكاليف إنتاجها فكلما ارتفعت أكثر ترتفع القيمة الاقتصادية المضافة وهذا إن دل فإنما يدل على ضرورة التركيز على الاستثمارات والمشاريع التي تحقق عوائد في الأجل القصير وإهمال الأنشطة التي لها عوائد كبيرة في المدى الطويل؛
 - ❖ نظريا وفق هذا المؤشر يتم اختيار المشاريع أو الاستثمارات التي تحقق قيمة اقتصادية موجبة لكن في الواقع يصعب صناعة القرار وفقه لأنه يعتمد على حجم المبيعات أو العوائد والتي من الصعب التنبؤ بها في المستقبل والتنبؤ يبقى احتمال قد لا يحدث حتى في الحالات التي يمكن قياسه فيها وما يزيد الأمر تعقيدا الحالات التي تتميز بعدم التأكد؛
 - ❖ لا يعتبر هذا المؤشر شيء جديد كونه يشبه مؤشر الدخل المتبقي (RI) وذلك من خلال تطابقهما في طريقة الحساب نظريا وتجريبيا أثبت هذا التشابه من خلال دراسة (Al & Biddle) الانتقادية لهذا المؤشر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1999 حيث فسر كل (EVA) و (RI) مقدار 7% من تغيرات (MVA) وحتى دراسة (Dodd & Chen) سنة 1996 في الولايات المتحدة الأمريكية التي أجراها على نفس بيانات دراسة (Stern Stewart) حيث فسر كل (EVA) و (RI) مقدار 20% من تغيرات (MVA)؛
 - ❖ فشل المؤشر في تفسير تغيرات (MVA) بالمقارنة مع (NOPAT) أي أكثر منه دقة في عكس الوضعية الاقتصادية حسب ما أثبتته دراسة (Kramer & Pushner) سنة 1997 حيث الأخير فسر ما مقداره 90% من التغيرات.

¹ الفاروق عمر، زرقون محمد، فاعلية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مقارنة بالمؤشرات التقليدية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الأغواط، المجلد 5، العدد 2، 2014، ص 40.

خلاصة الفصل الثاني

يعتبر الأداء المالي ضروريا لأي مؤسسة لأنه يعكس مدى نجاحها أو فشلها وهذا لارتباطه بالجانب المالي، الذي يعتبر من أكثر الجوانب التي تهتم بها، وبالرغم من تعدد تعارفها توصلنا إلى تعريف شامل للأداء المالي على أنه الطريقة التي تنجز بها المؤسسة أعمالها لتحقيق غايتها، كما أنه يعكس المركز المالي لها.

كما أنه يتم الاعتماد على مؤشرات ومعايير اقتصادية لقياس الأداء المالي للمؤسسات تتمثل في مؤشرات تقليدية تعتمد على التحليل باستخدام النسب والتوازنات المالية، ومؤشرات حديثة قائمة على خلق القيمة، من أهمها القيمة الاقتصادية المضافة التي تعتبر بمثابة مقياس للأداء الداخلي في المؤسسة، وتستخدم لتحديد الربحية الصحيحة المحققة من طرف الوحدة الاقتصادية ولذلك لتحقيق أفضل قيمة لحملة الأسهم، حيث تختلف هذه المؤشرات حسب طبيعة كل مؤسسة، إذ تختلف مؤشرات المؤسسات الإنتاجية عن المالية، وهذا راجع إلى نوعية الخدمات التي تقدمها كل منها.

الفصل الثالث

قياس أثر ممارسات تمهيد
الدخل على القيمة الاقتصادية
المضافة لمجمع صيدال

تمهيد:

تعرضنا في الجزء النظري الى تمهيد الدخل والأداء المالي من المنظور الحديث مقاسا بالقيمة الاقتصادية المضافة وسنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله نظريا على الواقع العملي وذلك لاستكمال محاور الدراسة، عن طريق تسليط الضوء على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وعليه سنقوم في هذا الفصل باختبار أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي مقاسا بالقيمة الاقتصادية المضافة على مجمع صيدال باعتباره أحد المؤسسات الكبرى في مجال الصناعة الصيدلانية المدرجة في بورصة الجزائر، بالإضافة لتوفره على المعطيات المطلوبة للدراسة، وذلك من خلال تقدير نموذج قياسي لتفسير الأثر بين المتغيرات، حيث كان الإطار الزمني لدراسة القياسية من سنة 2003 الى سنة 2021. وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الاول نبذة عن مجمع صيدال، اما المبحث الثاني فقد تطرقنا الى الاجراءات المنهجية للدراسة، في حين المبحث الثالث خصص لتقدير نموذج الدراسة.

المبحث الأول: نبذة عن مؤسسة صيدال

يحتل مجمع صيدال مكانة هامة في مجال صناعة الدواء، ويعتبر الرائد في هذه الصناعة على مستوى الجزائر، حيث يشكل قطب صناعي مهم في السوق الجزائرية ويحتل مكانة لا بأس بها على مستوى دول البحر الأبيض المتوسط. إذ يعتبر المجمع من أوائل المؤسسات التي دخلت بورصة الجزائر، مما يدل على أنه استطاع أن يحقق نتائج كبيرة في فترة وجيزة، من هنا دعت الضرورة لدراسة هذا المجمع بالتطرق إلى التعريف بمجمع صيدال وتطوره التاريخي، بالإضافة إلى هيكله التنظيمي وتطور نشاطه.

المطلب الأول: تقديم مجمع صيدال

سنتطرق في هذا المطلب إلى التطور التاريخي لمجمع صيدال وكذلك التعريف به بالإضافة إلى أهميته وأهدافه.

أولاً: التطور التاريخي لمجمع صيدال

لقد مر مجمع صيدال بعدة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:¹

1. مرحلة التأسيس 1969-1982

في هذه المرحلة أنشأت على إثرها الصيدلة المركزية سنة 1969، بأمر رئاسي أصدره آنذاك رئيس الجمهورية الراحل هواري بومدين وأسندت لها مهمة الاحتكار التصدير الاستيراد، الإنتاج وتسويق الأدوية ودعمت سنة 1971 بوحدة انتاج الحراش وفي اطار نفس المهمة.

2. مرحلة المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني 1982-1985

على اثر اعادة الهيكلة التي عرفتها الصيدلة المركزية الجزائرية أصدر رئيس الجمهورية مرسوم 82/161 في أبريل 1982، والذي يقتضي تحويل فرع الإنتاج لهذه المؤسسة إلى مؤسسة وطنية للإنتاج الصيدلاني.

3. مرحلة التسمية الجديدة 1985-1989

في هذه المرحلة تغيرت التسمية من المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني إلى صيدال. كما تم دمج مشروع المضادات الحيوية بمركب المدينة الى مؤسسة صيدال الذي كان تابعا للشركة الوطنية الكيماوية .SNIC

4. مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1989-1997

من بين الإصلاحات التي مست مؤسسة صيدال، تحولها الى مؤسسة عمومية اقتصادية تتمتع باستقلالية التسيير، وتعتبر من بين أول الشركات الوطنية التي اعتمدت نظام الشراكة بالأسهم.

¹ فرات اسمي، أثر النمط القيادي على السلوك الإبداعي للمؤوسين، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص 198-199.

5. مرحلة التنظيم الجديد في اطار مجمع صناعي 1997- إلى يومنا هذا

على اثر مخطط اعادة الهيكلة الذي تبنته مؤسسة صيدال تحولت هذه الأخيرة الى مجمع صناعي يوم 02 فيفري 1998 يرتبط به ثلاث فروع وهي فرع بيوتيك، فرمال، أنتيببوتيكال. وهذا التنظيم الجديد خول للمؤسسة أن تبرم اتفاقيتين ذات أهمية كبرى مع دولة العراق وذلك سنة 1998 حيث أن :

✓ الاتفاقية الأولى: تصدير ما يزيد عن 225000 وحدة، بقيمة 981000 دولار .

✓ الاتفاقية الثانية تبلغ قيمتها 2000000 دولار وهذا بوساطة من هيئة الأمم المتحدة.

وفي سنة 1999 أبرمت صيدال عدة صفقات أجنبية مع دول عربية وافريقية مثل العراق السينغال وفي نفس السنة دخلت سوق البورصة الجزائرية.

وفي سنة 2004 تحصلت على شهادة الإيزو (9001/2000) وهذا لجودة تسييرها ومنتجاتها.

ثانيا: تعريف مجمع صيدال


صيدال هو أول مخبر صيدلاني ينتج الأدوية الجنسية في الجزائر، تأسس المجمع في عام 1982 لتلبية حاجة إقامة صناعة صيدلانية محلية قادرة على توفير الأدوية للمواطنين، حاليا صيدال منظمة على شكل مجمع صناعي متخصص في تطوير وإنتاج وتسويق المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري.

شركة ذات أسهم برأسمال 2.500.000.000 دينار جزائري تم إدراج رأسمالها في البورصة سنة 1999، 80 % من رأسمال صيدال ملك للدولة والـ 20% المتبقية ملك للمستثمرين من المؤسسات والأشخاص، حيث تتمثل المهمة الرئيسية له في تطوير، إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستعمال البشري والبيطري.¹

من خلال ما تم عرضه في اللوحة التاريخية والتعريف بمجمع صيدال، يمكن تلخيص البيانات الخاصة بمجمع صيدال في الجدول الآتي:

¹ الموقع الرسمي لمجمع صيدال، تاريخ الاطلاع 2023/05/08، على الساعة 23:55 متاحة على الموقع:

جدول رقم (3-1): البطاقة الفنية الخاصة بمجمع صيدال

الاسم	مجمع صيدال GROUPE SAIDAL
العلامة التجارية	
المقر التجاري	الطريق الولائي رقم (11) ص ب 141 الدار البيضاء الجزائر العاصمة
رأس المال	شركة مساهمة برأس مال قدره 2.500.000.000 دج
طبيعة الصفقة	سعر العرض العام 20% من رأس مال 2.000.000 سهم
نوع الأوراق المالية	أسهم اسمية
عدد المساهمين	19.288 مساهم
غالبية المساهمة	عقد عمومي مع الشركة العمومية القابضة كيمياء-صيدلة 80%
التعاملات	طرح 2.000.000 سهم بقيمة اسمية 250 دج ويسعر اصدار 800 دج
تأشيرة اللجنة	رقم 04-98 بتاريخ: 24 ديسمبر 1998
تاريخ الدخول للبورصة	17 جويلية 1999

المصدر: شيخ عبد القادر، مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020، ص113.

ثالثا: أهداف مجمع صيدال

تتمثل الأهداف الاستراتيجية لمجمع صيدال فيما يلي:¹

- ✓ توسيع تشكيلة منتوجاته؛
- ✓ تقديم أدوية منافسة من حيث الجودة والسعر؛
- ✓ منافسة السوق الخارجي وخاصة الإفريقي؛
- ✓ توسيع إطار الشراكة مع المؤسسات والمخابر الأجنبية؛
- ✓ التركيز على الاستفادة من البحث العلمي بالتعاون مع كليات الصيدلة ومراكز البحوث الأجنبية؛
- ✓ العمل على تحقيق الأمن الدوائي محلياً؛
- ✓ الأخذ في الاعتبار انشغالات الصحة العمومية الوطنية؛
- ✓ تكثيف الجهود في ميدان التسويق والإعلام الطبي، وفي الميدان التجاري، بهدف دفع الإنتاجية؛

¹ توغيني صبرينة، دور التفكير الاستراتيجي في تفعيل القدرات الإبداعية للمؤسسة، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص143.

✓ الحد من حجم الواردات في مجال المنتجات الصيدلانية، وذلك من خلال توسيع حجم الاستثمارات وترقيتها؛

✓ خلق مناصب شغل جديدة من إنشاء فروع جديدة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

يتشكل الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال من مجموعة من المديريات والوحدات والفروع وتتمثل في ما يلي¹:

أولاً: مديريات مجمع صيدال

من خلال الهيكل التنظيمي والذي تتطوي تحته عدة مديريات تتمثل في الآتي:

- **مديرية التدقيق الداخلي:** تتمثل مهام هذه المديرية في مراقبة التسيير، كما يشتغل بها عدة إطارات متكونين في مجال الرقابة والمراجعة.
- **مديرية الشراكة:** يعمل مجمع صيدال على برنامج طموح للتوسع في السوق من خلال شركائه الجدد، كما يسعى جاهداً في تنمية شراكته بما يتوافق مع احتياجاته مع شركائه الحاليين، لذلك تسهر مديرية الشراكة على تنقيح مسعى المجمع من خلال إقامة شراكات جديدة مبنية على التكامل بين الشركاء.
- **مديرية إدارة البرامج:** تقوم هذه المديرية بإعداد ومتابعة البرامج المالية والاستراتيجية وتطويرها، وتزويد المجمع بمختلف البرامج المتعلقة بالتسيير وإدارة الأعمال المحاسبية، بالإضافة إلى وضع استراتيجيات لذلك مع مراقبة تطبيقها وتقييم مدى جودتها.
- **مديرية الاستراتيجية والتنظيم**
- **مديرية التسويق والمبيعات:** تحتوي هذه المديرية على فرق عمل طبي ذو مستوى عالي يتمتع بمهارة في التسويق، بالإضافة إلى شبكة من الممثلين الطبيين تغطي جل التراب الوطني.
- **مركز البحث و التطوير:** تم إنشاء مركز البحث والتطوير بتاريخ 27 جويلية سنة 1998 ومن مهامه ما يلي:

- ✓ تصميم وإعداد سياسة لتطوير محاور البحث التي لها علاقة بالمهام الاستراتيجية للمجمع في ميدان العلوم الطبية وخصوصاً الإبداع الصيدلاني؛
- ✓ المشاركة في تخطيط سياسة تطوير منتجات المجمع؛
- ✓ ترقية وتثمين ونشر الأعمال التقنية والعلمية ونتائج البحث؛
- **مركز التكافؤ الحيوي:** لقد تم إنشاء هذا المركز بالتعاون مع شركة أكاديميا، وتم تدشينه في جانفي 2016 ويحتوي على كل التجهيزات والمعدات اللازمة، كما تم تكوين وتدريب الكفاءات البشرية المنتمية إليه، خصوصاً مجال تطوير أجهزة التحليل للتأكد من موافقة الدواء المتجانس مع المعايير الدولية.

¹ شيخ عبد القادر، مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020، ص117-121.

- **مديرية المشتريات:** وتتمثل أهم مهام هذه المديرية في تسيير عمليات شراء المواد الأولية والتموينات الأخرى الخاصة بعمليات التسويق والإنتاج والبيع.
- **مديرية ضمان الجودة:** تهتم هذه المديرية بمتابعة ومراجعة ملفات صناعة الدواء ومراقبة وحدة البحث والتطوير وتوجيهها بخصوص المنتجات المطابقة للأصل، وتعمل وفق برنامج خاص بنظام الجودة وفق معيار ISO 9001.
- **مديرية الشؤون الصيدلانية:** تتمثل مهام هذه المديرية التقنية بمراجعة بيانات وملفات صنع الأدوية ومراقبة وحدة البحث والتطوير وتأطيرها بخصوص الحصول على منتجات مطابقة للأصل.
- **مديرية أنظمة الإعلام:** تتمثل مهام هذه المديرية في عملية التنسيق بين مختلف مصالح المجمع والترويج لمختلف منتجاته.
- **مديرية المالية والمحاسبة:** وهي التي تقوم بمهام البحث عن مصادر التمويل الداخلية والخارجية، وكل العمليات المالية، وتسجيل كل العمليات المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المالية والتجارية والجبائية.
- **مديرية الممتلكات والوسائل العامة:** تقوم بتسيير ومراقبة التثبيات العينية والمعنوية الخاصة بالمجمع مع صيانتها دوريا وذلك لتحقيق أعلى نسبة إنتاجية.
- **مديرية الاتصال:** ومن مهامها تفعيل الدور الإعلامي من خلال إصدار المنشورات والمجلات الخاصة بالصحة والصيدلة.
- **مديرية العمليات:** حيث تتمثل مهامها في إعداد دفاتر الشروط الخاصة بالمشاريع الحديثة، ووضع خطط لرفع تصنيف المجمع ومراقبة أشغال إنجاز المشاريع مع تقييم نسبة الإنجاز.
- **مديرية التنمية الصناعية:** ويتمثل دورها في تفعيل أدوات التنمية والشراكة مع المؤسسات الأجنبية والوطنية والمنظمات العالمية بالإضافة إلى المخابر من أجل تطوير خبراتها وتقنياتها، والسعي إلى ضمان تحقيق التنمية الصناعية للمجمع.
- **مديرية المستخدمين:** تتمثل مهمة هذه المديرية في استقطاب واختيار وتوظيف الكفاءات البشرية بالإضافة إلى متابعة المسار المهني لجميع المستخدمين داخل المجمع.
- **مديرية التكوين:** تسعى إلى وضع البرامج الخاصة بالتدريب والتكوين لمختلف إدارات وموظفي المجمع للرفع من المستوى الوظيفي والأكاديمي لمستخدمي المجمع، بالإضافة لمناخنة تنفيذ وتقييم هذه البرامج والعمل على تطويرها.
- **مديرية الشؤون القانونية:** حيث تقوم بإدارة الملفات القانونية للمجمع مع الجهات المعنية، بالإضافة إلى تسيير القضايا والمنازعات الخاصة بالمجمع مع الأطراف الأخرى.

ثانيا: مصانع الإنتاج

تمتلك صيدال 07 مصانع تقع في الجزائر، المدية، قسنطينة وعنابة للإنتاج بقدرة إنتاج إجمالية قدرها 140 مليون وحدة بيع سنويا.

ثالثا: مراكز التوزيع

تملك صيدال ثلاث مراكز توزيع لضمان توزيع منتجاتها عبر كافة التراب الوطني وتمثل في الآتي:

- **مركز التوزيع وسط:** تأسس هذا المركز سنة 1996 وهو أول مركز توزيع للمجمع، حيث كان يهدف إلى تسويق وتوزيع كافة منتجات المجمع انطلاقا من نقطة بيع واحدة مكنت النتائج المشجعة المتحصل عليها من إنشاء مركزين للتوزيع إحداهما بباتنة والآخر بوهران.
- **مركز التوزيع شرق (باتنة):** استحدث هذا المركز سنة 1999 بباتنة، حيث يضمن هذا المركز تسويق منتجات صيدال في المنطقة الشرقية.
- **مركز التوزيع غرب (وهران):** في سنة 2000 تم إنشاء مركز التوزيع بوهران من أجل ضمان توزيع أفضل للمنتجات في المنطقة الغربية.

رابعا: فروع المجمع

- **فرع سوميدال (Somedial):** يقع فرع سوميدال في المنطقة الصناعية واد السمار بالجزائر العاصمة، وهو نتاج شراكة بين مجمع صيدال بنسبة مساهمة قدرها 59 والمجمع الصيدلاني الأوروبي بنسبة مساهمة قدرها 36.45 وفيناليب (FINALEP) بنسبة مساهمة قدرها 4.55% كما تتضمن وحدة الإنتاج سوميدال ثلاثة أقسام وهي:
 - قسم مخصص لإنتاج المنتجات الهرمونية؛
 - قسم لصناعة السوائل (شراب ومحاليل عن طريق الفم)؛
 - قسم لصناعة أشكال الجرعات الصلبة (كبسولات وأقراص).
- **فرع ايبيرال (Iberal):** وهي شركة ذات أسهم تابعة عن شراكة بين القطاعين العام والخاص، بين مجموعة صيدال بمساهمة قدرها 40% ومخبر جلفار (JULPHAR) التابع للإمارات العربية المتحدة بمساهمة قدرها 40% وفلاش الجزائر المتخصصة في المواد الغذائية بمساهمة قدرها 20 وتكمن المهام الرئيسية لـ ايبيرال في إنشاء واستغلال مشروع صناعي لإنتاج المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستخدام في الطب البشري، كما يهدف المشروع الصناعي ايبيرال إلى تحقيق ما يلي:
 - صناعة الأدوية الجنيصة (حقن وأشكال جافة)؛
 - تغليف الأدوية (الأشكال الصلبة)؛
 - توفير خدمة التغليف ومراقبة الجودة بناء على طلب المنتجين المحليين.

خامسا: مساهمات المجمع

- يحوز مجمع صيدال على عدة مساهمات في شركات أخرى وهي مبينة كما يلي:
- وينثروب فارما صيدال (WPS)؛
 - فايزر صيدال مانو فكتورينغ (PSM)؛
 - صيدال نورث أفريكا هولدينغ مانو فكتورينغ.

و يمكن توضيح هذه المديریات والفروع من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال



المصدر: شيخ عبد القادر، مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020، ص116. (بتصرف)

المطلب الثالث: تطور نشاط مجمع صيدال

للتعرف أكثر على المجمع الصناعي صيدال سنقوم بعرض بعض مؤشرات الأداء التي من شأنها أن تعكس الوضعية المالية للمجمع، والمجمع الصناعي كغيره من المؤسسات الأخرى التي تعتمد على مجموعة من المؤشرات من خلالها يستطيع تطوير الأداء لديه، ويتم تتبع هذا التطور خلال خمسة سنوات (من سنة 2017 إلى سنة 2021)، وفيما يلي يمكن عرض مجموعة من المؤشرات نذكر منها:

أولاً: تطور رقم الأعمال

تمكنت صيدال بفضل سياستها الجديدة من الحفاظ وتعزيز مكانتها في السوق كمنتج أول في القطاع الصيدلاني بالجزائر، باعتبارها المؤسسة الرائدة في هذا المجال، فهي تستحوذ على نسبة كبيرة في السوق المحلي من خلال طرح منتجاتها، وإقبال الكثير من المؤسسات على اقتناء المنتجات الصيدلانية المتنوعة، سواء كان طالبها من داخل أو خارج الوطن، وبالتالي فإن رقم الأعمال الذي حققته في السنوات الأخيرة يتغير من سنة إلى أخرى، حيث يعمل المجمع على عرض رقم أعماله المحقق في السنوات (2021-2017) في كشوفه المالية كما نوضحه في الجدول التالي:

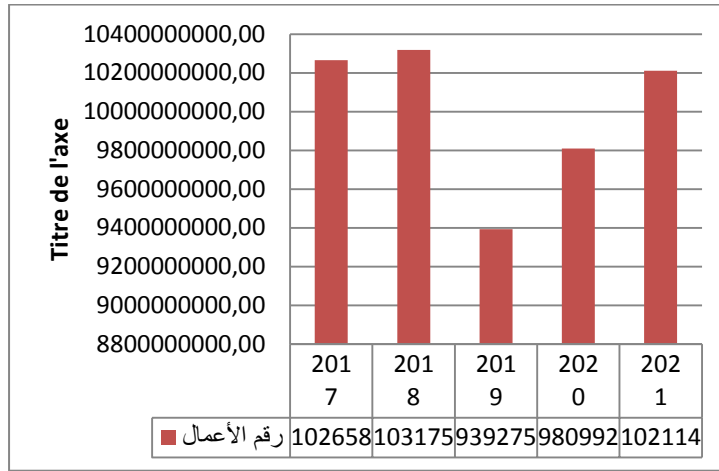
جدول رقم (3-2): تطور رقم أعمال المجمع للفترة (2021-2017)

السنة	رقم أعمال/ م.دينار	معدل النمو %
2017	10265897771.06	-
2018	10317577775.54	0.5%
2019	9392750935.10	-8.96%
2020	9809929760.98	4.44%
2021	10211439983.73	4.09%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال للفترة (2021-2017).

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور رقم أعمال المجمع في تذبذب ما بين الزيادة والنقصان حيث نلاحظ زيادة في رقم الأعمال من سنة 2017 إلى سنة 2018 ثم نلاحظ انخفاض ملحوظ في رقم الأعمال في سنة 2019 ثم يعود للارتفاع في سنتي 2020 و 2021. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-2): تطور رقم أعمال المجمع الصناعي صيدال خلال الفترة (2017-2021)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال للفترة (2017-2021)

من خلال الشكل السابق الذي يوضح تطور رقم أعمال المجمع خلال الفترة (2017-2021) نلاحظ ارتفاع رقم الأعمال في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بمعدل نمو بلغ 0.5%، ويعود هذا الارتفاع إلى العقود المبرمة من طرف المجمع مع البلدان الأجنبية، أما في سنة 2019 نلاحظ انخفاض ملحوظ قدر بنسبة 8.96% ويعود هذا الانخفاض إلى ارتفاع شدة المنافسة في السوق الجزائرية وتراجع إقبال الزبائن على منتجاته، ليعود للارتفاع سنة 2020 ليصل سنة 2021 إلى 1,021,143,998,373، و هذا راجع إلى زيادة حجم المبيعات خاصة المنتجات المتعلقة بزيادة المناعة بسبب جائحة كورونا التي مرت بها البلاد في هذه الفترة والذي كان لها أثر إيجابي على رقم أعمال هذا المجمع حيث قدر معدل النمو في تلك الفترة ب 4.44 %، 4.09 % على التوالي كونه ينشط في إنتاج الأدوية (نشاط صيدلاني).

ثانيا: تطور الإنتاج

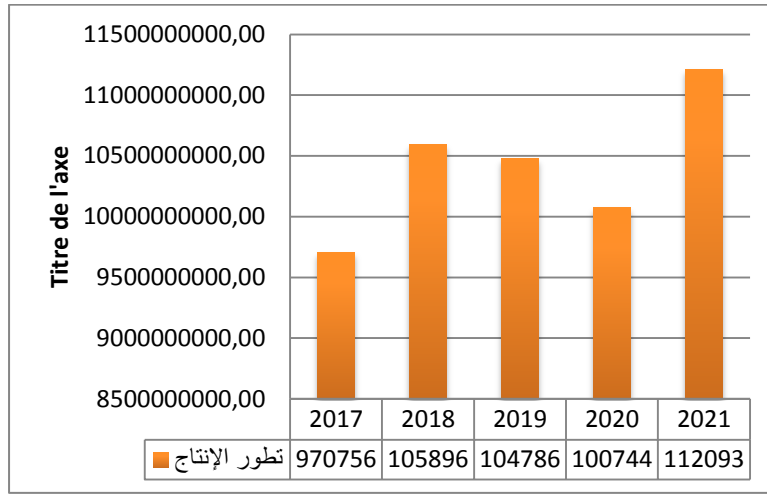
يهدف المجمع إلى تعظيم الإنتاج وزيادته، لكي يحقق أكبر إنتاج في الفترة الممتدة ما بين سنة 2017 وسنة 2021 ويمكن تلخيصه في الجدول التالي:

جدول رقم (3-3): تطور الإنتاج في المجمع خلال الفترة (2017-2021)

السنة	الإنتاج/م. دينار
2017	9 707 567 809.90
2018	10 589 699 874.49
2019	10 478 685 942.18
2020	10 074 461 229.38
2021	11 209 340 750.60

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال للفترة (2017-2021) من خلال الجدول نلاحظ أن تطور الإنتاج داخل المجمع في تذبذب ما بين الزيادة والنقصان حيث نلاحظ زيادة في الإنتاج من سنة 2017 إلى سنة 2018 ثم نلاحظ انخفاض طفيف في الإنتاج في سنتي 2019 و 2020 ثم يعود للارتفاع سنة 2021. ويمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-3): تطور إنتاج المجمع الصناعي صيدال خلال الفترة (2017-2021)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال للفترة (2017-2021) من خلال الشكل (3-3) نلاحظ أن حجم الإنتاج شهد تطور معتبر خلال سنة 2018 وكذلك 2021، ويعود هذا التطور إلى الزيادة في الإنتاج بناء على طلب الزبائن، كذلك تمتع المجمع بقدرات عالية في التخزين واستعمال المواد الأولية وسرعة استغلالها في الإنتاج، وقدرة امتلاك المجمع لسياسة إنتاج جيدة تسعى إلى تحقيق الهدف المسطر والمتوقع، أما في الفترة من سنة 2018 إلى سنة 2020 نلاحظ تراجع في إنتاج المجمع وهذا راجع إلى دخول منافسين جدد وطرح نفس المنتجات بأسعار أقل، وكذلك قلة الطلب على بعض المنتجات الضرورية في السوق، كذلك استيراد بعض المؤسسات أنواع مماثلة للمنتجات الصيدلانية المحلية يتسبب في كساد وانتهاء صلاحية الكثير من المنتجات.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة

تأكيدا للمعلومات الواردة في الجانب النظري ورغبة في الاطلاع على أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي من المنظور الحديث والمتمثل في القيمة الاقتصادية المضافة فإننا سنحاول اختبار هذا الأثر من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي وفق منهجية ARDL، ولتعيين نموذج الدراسة لا بد من تحديد مجتمع وعينة الدراسة، من ثم تحديد متغيرات الدراسة والمنهجية المتبعة.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

من خلال هذا المطلب قمنا بتعيين عينة الدراسة وذلك من خلال التعرف على مجتمع الذي تنتمي إليه عينة الدراسة.

أولاً: مجتمع الدراسة

بمأن موضوع الدراسة من المواضيع الحديثة فقد اخترنا مجتمع يتكون من كافة الشركات الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر والذي بلغ عددها وفق ما بينه موقع البورصة هو 05 شركات موزعة على قطاعات مختلفة خدماتية منها أو إنتاجية في نهاية عام 2022، حيث اختار الباحث عينة من هذا المجتمع لحساب متغيرات الدراسة.

ثانياً: عينة الدراسة

بهدف دراسة أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي تم اختيار عينة مستهدفة بطريقة غير عشوائية، والتي تمثلت في شركة صيدال الإنتاجية للفترة الممتدة من 2003 الى 2021، وسبب اختيارها راجع لتوفر معظم متطلبات الدراسة كونها شركة اقتصادية بامتياز، إضافة لذلك توفر معظم القوائم مالية للفترة المراد دراستها التي تمكننا من حساب متغيرات الدراسة مقارنة بالشركات الاخرى المدرجة في هذه البورصة ولازالت الشركة تزاوّل نشاطها الى حد الآن.

المطلب الثاني: تحديد متغيرات الدراسة

من خلال هذا المطلب سيتم تحديد متغيرات الدراسة التي تم الاعتماد عليها في تقدير النموذج القياسي بغرض الاجابة على تساؤلات وفرضيات الدراسة، وفيما يلي عرض متغيرات الدراسة.

أولاً: المتغير المستقل

يتمثل هذا الأخير في تمهيد الدخل الذي تعتمد عليه المؤسسات لجعل الربح يظهر أكثر استقرار لتحقيق مصالح ذاتية ويرمز له وفقاً لنموذج المتبع في الدراسة بالرمز MR، حيث يوجد العديد النماذج التي تمكننا من قياسه، الا أننا اعتمدنا في دراستنا على نموذج ميلر كونه يعد نموذج جديد لكشف الشركات التي تتدخل ادارتها بشكل متعمد في عملية قياس الدخل الدوري للشركة وكذا يمكننا من حساب سلسلة زمنية طويلة لهذا المتغير، إذ يتم قياس تمهيد الدخل من خلال قياس العلاقة بين التغير في صافي رأس المال العامل (الأصول المتداولة - المطلوبات المتداولة) كعنصر معرض للتلاعب، إلى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية بوصفه عنصر غير معرض للتلاعب، وعن طريق مقارنة النسبة للسنة

الحالية مع النسبة للسنة السابقة، يتم التوصل إلى وجود التمهيد الدخل في الحالة التي يكون فيها الفرق عددا أكبر أو اقل من صفر (موجب أو سالب)، أما إذا كان الفرق صفرا فأن الشركة تعد غير ممارسة للتمهيد الدخل، وهذا المقياس يتم حسابه على أساس المعادلة التالية:

$$MR = (\Delta WC / CFO)_t - (\Delta WC / CFO)_{t-1}$$

1. رأس مال العامل WC

يعتبر رأس مال العامل مؤشر ضروري وهامش أمان للمؤسسة، فهو يمثل الجزء من الأموال الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة حيث يمكن حسابه بعدة طرق إلا أننا اعتمدنا في دراستنا على الطريقة التالية:

$$\text{رأس مال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

أما بالنسبة للتغير فيتم حسابه كالتالي:

$$WC = WC(n) - WC(n-1)$$

2. التدفق النقدي التشغيلي CFO

إن التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية أو ما يسمى بالتدفق النقدي التشغيلي الذي ينشأ من أنشطة الاستغلال، والتي تتمثل في الأنشطة الرئيسية التي تولد إيرادات للمؤسسة، أي أنه يتولد عن أنشطة الاستغلال وأنشطة خارج الاستغلال حيث تحصلنا عليه من القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة كما يمكن حسابه وفقا لطريقة المباشرة كما يلي:

صافي التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية = تحصيلات المقبوضة من العملاء - النفقات المدفوعة للموردين والمستخدمين - الفوائد ومصاريف مالية الأخرى - الضرائب على النتائج المدفوعة + التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية غير العادية

ثانيا: المتغير التابع

أما المتغير التابع فيتمثل في الأداء المالي من منظور الحديث وهو متغير كمي يتطلب لقياسه معلومات ذات طبيعة مالية والمتمثلة في مخرجات المؤسسة من القوائم المالية، حيث قمنا بإسقاط دراستنا على مؤشر واحد وهو القيمة الاقتصادية المضافة التي يرمز لها بالرمز EVA، والتي تعتبر من بين مؤشرات خلق القيمة ومؤشر من أفضل المعايير المالية لإظهار الربح الاقتصادي الحقيقي للشركة، وتشجع المدراء على التركيز على مقدار ما ستولده المؤسسة من عوائد حيث كلما كانت EVA أكبر من الصفر فإن المؤسسة تخلق قيمة والعكس، وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$EVA = (ROCI - WACC) * CI$$

1. العائد على رأس المال المستثمر ROCI

هو حاصل قسمة النتيجة التشغيلية ورأس المال المستثمر وبحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$ROCI = RO / CI$$

2. التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال WACC

يعرف على أنه المردودية الأدنى الواجب تحقيقها من مشروع استثماري، وتعتبر تكلفة رأس المال عنصر مهم في مجال المالي فهي المعيار الأمثل للمفاضلة بين البدائل الاستثمارية والمحدد الرئيسي للقيمة، ويحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$WACC = KCP * CP / (DN + CP) + KD * (1 - IS) * DN / (DN + CP)$$

3. رأس المال المستثمر CI

هو عبارة عن المجموع بين مجموع الأصول الغير الجارية واحتياج رأس المال العامل ويتم حسابه كما يلي:

$$CI = INVE + BFR$$

جدول رقم (3-4): عرض وصفي لبيانات متغيرات الدراسة

	Mean	Median	Maximum	Minimum	Std Dev
MR	-2.728448	-0.553802	2.286805	-41.41009	9.537948
EVA	29212565	24617564	3188032595	-1.36E+09	964433669

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Excel 2010

من الجدول أعلاه تبين لنا ما يلي:

- قدر المتوسط الحسابي للمتغير المستقل تمهيد الدخل ب (2.728448) في حين قدر وسيطه بقيمة (0.55)، حيث بلغت أكبر قيمة ما يعادل 2.29، أما أصغر قيمة فقد قدرت ب (41.41)، أما الانحراف المعياري فيساوي 9.537948
- بينما قدر الوسط الحسابي للمتغير التابع المتمثل في القيمة الاقتصادية المضافة الذي يعتبر المؤشر الذي تمت الدراسة من منظوره ب 29212565، أما وسيطه فقد بلغ 24617564، وأكبر قيمة 3188032595,77، في حين سجلت أصغر قيمة (1362681624,38)، وانحراف معياري 964433669,09.

المطلب الثالث: نموذج الدراسة

يتم صياغة النموذج القياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية الى صيغة قياسية، لذلك تعد هذه المرحلة أي مرحلة تعيين النموذج من أهم مراحل الاقتصاد القياسي، كونها أكثر مرحلة يحدث فيها الأخطاء من نسيان متغيرات أو نقص في البيانات، وكذلك استخدام شكل رياضي غير مناسب لدراسة، لذلك سنتطرق في هذا المطلب الى التعرف على النموذج المتبع في الدراسة.

أولاً: توصيف نموذج الدراسة

تستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL المطورة من طرف Pesaran et al في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف الى دراسة العلاقة ما بين المتغيرات، نظرا لسهولة تطبيقها، وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي في أنها لا تشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، كما أنه الأسلوب الأكثر تطورا وجاء لتجاوز المشكلات المتعلقة بأسلوب التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، إذ يمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرات¹:

✓ كلها مستقرة عند المستوى؛

✓ أو كلها مستقرة عند الفرق الأول؛

✓ قصر السلاسل نسبيا؛

✓ أو بعضها مستقرة في المستوى والبعض الآخر مستقر في الفرق الأول.

حيث تم تطوير هذا النموذج من قبل Pesaran سنة 1997 و Shinand and Sun سنة 1998، وكل من Pesaran et al سنة 2001. وفي هذا الإطار سيتم عرض أهم مميزات هذا النموذج.

1- مميزات نموذج ARDL

إن اختبارات التكامل المشترك المتعارف عليها يلاحظ اشتراطها أن تكون السلاسل الزمنية المراد اختبارها ذات علاقة متكاملة من نفس الدرجة وفي غير مستوياتها الأصلية وهذا يوضح محدودية الاختبارات، لكن هناك بديل كمنهج للتكامل المشترك يتمثل في ARDL والذي يقدم جملة من المنافع مقارنة بالاختبارات الأخرى والتي سنوجزها فيما يلي²:

✓ لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس المستوى، وقد تكون مستقرة عند المستوى الأول أو متكاملة من الدرجة الأولى أو خليط من الاثنين. الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون مستقرة عند المستوى الثاني؛

✓ تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى؛

✓ يأخذ العدد الكافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام كما أن نموذج الـ ARDL يقدم أفضل النتائج للمعاملات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير؛

✓ يعتبر نموذج الـ ARDL أكثر النماذج ملائمة في دراستنا وكذا لحجم العينة المستخدمة في هذا البحث؛

¹ جلولي نسيم، مقران محمد، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي، الملتقى الوطني الثاني حول التطبيقات القياسية والنمذجة المالية، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، 14 نوفمبر 2019، ص 2-3.

² دحماني محمد ادريوش، بلقايدى سعدية، بن فانة إسماعيل، دراسة لانتقال رؤوس الأموال الدولية في إطار العلاقة بين الاستثمار والادخار في دول المغرب العربي، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 2، 2016، ص 180-181.

✓ يمكن هذا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في كل من المدى الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وأيضاً في هذه المنهجية نستطيع تقدير معاملات المتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل. وتعد معلمته المقدر في المدى القصير والطويل أكثر اتساقاً، ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) نستخدم عادة معيارين هما (AIC) و (SC) حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIC) و (SC).

2- خطوات النموذج القياسي ARDL

يمكن إيجاز الخطوات التي يتم اتباعها في هذا نموذج فيما يلي:

- التأكد من أن المتغيرات ليست متكاملة من الرتبة الثانية، وذلك عن طريق دراسة استقراره السلاسل الزمنية؛
- تحديد فترة التباطؤ المثلى للنموذج؛
- التأكد من أن أخطاء النموذج مستقرة ذاتياً؛
- تنفيذ اختبار الحدود لرؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات؛
- صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، والذي يكون نوع خاص من نموذج ARDL؛
- وإذا كانت النتيجة إجابيه في الخطوة السادسة، يتم تقدير العلاقة في الأجل القصير والطويل، فضلاً عن فصل نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد؛
- التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكياً.

3- الصيغة الرياضية لنموذج

تكون الصيغة العامة للنموذج ARDL مكون من متغير تابع Y وعدد من المتغيرات التفسيرية على الشكل التالي¹:

$$\Delta y_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_{1t} \Delta_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta X_{1t-1} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta X_{1t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k \Delta X_{Kt-i} + a_1 y_{t-1} + a_2 X_{1t-1} + a_3 X_{2t-1} + \dots + a_k X_{kt-1} + \varepsilon_t$$

c الحد الثابت

Δ الفروق من الدرجة الأولى

K عدد المتغيرات

P فترة إبطاء المتغير التابع Y

q_1, q_2, \dots, q_k فترات إبطاء المتغيرات التفسيرية على التوالي

¹ هشام محمد حسن، الحجم الأمثل والنمو الاقتصادي في السودان باستخدام منهجية (ARDL)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 23، العدد 1، 2021، ص 22.

معاملات العلاقة قصيرة الأجل $\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_k$

معاملات العلاقة طويلة الأجل a_1, a_2, \dots, a_k

حد الخطأ العشوائي ε_t

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال فرضيتين:

✓ H0: فرضية العدم، عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنه طويلة الأجل) بين المتغيرات، والتي تتمثل في:

$$a_1 = a_2 = a_3 \dots = a_k = 0$$

✓ H1: الفرضية البديلة، وجود تكامل مشترك (علاقة توازنه طويلة الأجل) بين المتغيرات، والتي تتمثل في:

$$a_1 \neq a_2 \neq a_3 \dots \neq a_k \neq 0$$

المبحث الثالث: تحليل متغيرات الدراسة وتقدير النموذج

من خلال هذا المبحث سنقوم بتقدير أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي بناء على القيمة الاقتصادية المضافة، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة ومعرفة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، ومن أجل القيام بذلك تم الاعتماد على برمجية Eviews10.

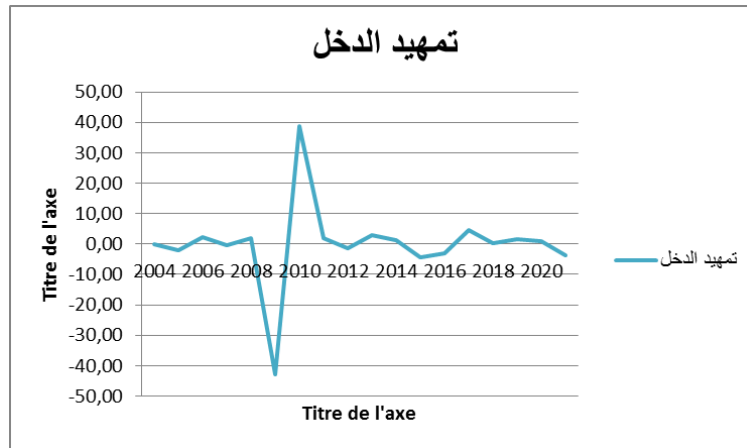
المطلب الأول: تحليل متغيرات الدراسة

سننتقل في هذا المطلب إلى تحليل نتائج تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة.

أولاً: تحليل ممارسات تمهيد الدخل لمجمع صيدال

انطلاقاً من القوائم المالية لمجمع صيدال للفترة (2003-2021) تم حساب تمهيد الدخل بالإعتماد على نموذج ميلر وفق المعادلة التي سبق التطرق لها في المبحث السابق، وبناء على عدة دراسات تجدر الإشارة إلى أنه عند تقدير النموذج سيتم استخدام حاصل قسمة التغير في رأس مال العامل وصافي تدفق الخزينة للأنشطة التشغيلية، كانت النتائج كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم (3-4): نتائج ممارسات تمهيد الدخل لمجمع صيدال خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EXCEL2010

يمثل الشكل السابق نتائج ممارسات تمهيد الدخل في مجمع صيدال وفق نموذج ميلر (Miller) الذي يبين أن مؤسسة تكون ممارسة لتمهيد الدخل إذا كانت قيمة MR لا تساوي الصفر ويتضح من خلال الشكل أن مجمع صيدال قد مارس تمهيد الدخل طيلة مدة الدراسة للتقليل من تذبذب الأرباح من سنة إلى أخرى.

حيث نلاحظ من خلال الشكل أن ممارسات تمهيد الدخل كانت بالسالب خلال السنتين 2004-2005 حيث قدرت ب (-0.04) و (-2.19) على التوالي ويعود ذلك الى انخفاض صافي التدفق النقدي التشغيلي الذي بلغ 7933457842.77 و 2893911887.58 على التوالي كما يتضح من

خلال الملحق رقم 3، وهذا يدل على انخفاض في مستوى الإيرادات الناتجة عن أنشطة الاستغلال وخارج الاستغلال.

أما في سنة 2006 كان تمهيد الدخل موجب قدر ب 2.20 وهذا راجع الى الارتفاع الملحوظ في التدفق النقدي التشغيلي بمقدار 1773634.56، ثم يعود للانخفاض في سنة 2007 نجم عنه انخفاض في ممارسة تمهيد الدخل ليصبح في المجال السالب بمقدار (-0.499416310).
أما بالنسبة لسنتي 2008 - 2009 فقد كان التدفق النقدي في حالة متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض حيث نجم عنه تذبذب تمهيد دخل والذي قدر ب 1.485231874 و(-42,858107452) على التوالي.

بينما في سنتي (2010 - 2011) فنلاحظ أن ممارسة تمهيد الدخل كانت موجبة بمقدر 38.84 وهذا نتيجة الارتفاع في التدفق النقدي التشغيلي وفي سنة 2011 قدر ب 1.9677 نتيجة الانخفاض الطفيف الذي واجهه التدفق النقدي التشغيلي. وصاحبه ارتفاع في رأس المال العامل كما هو موضح من خلال الملحق رقم 2، والذي يدل على قدرة مجمع صيدال على تغطية أي عجز في الموارد الدائمة. وفي سنة 2012 فقد كان بقيمة سالبة حيث بلغ (-1.36)

أما في سنتي (2013 - 2014) فقد عاد موجب وهذا راجع الى ارتفاع كل من صافي التدفق النقدي التشغيلي ورأس مال العامل، ثم يصبح سالب في سنتي (2015-2016) وهذا بسبب الانخفاض الملحوظ في التغير في رأس المال العامل.

أما بالنسبة للفترة (2017 - 2020) كان فيها تمهيد الدخل موجب كما عرف التدفق النقدي التشغيلي ارتفاع ملحوظ ما عدا سنة 2018 الذي صاحبها انخفاض في ممارسة تمهيد الدخل، ليصبح سنة 2021 سالب بمقدار (-3.78) نتيجة الارتفاع في صافي التدفق النقدي التشغيلي ورأس المال العامل.

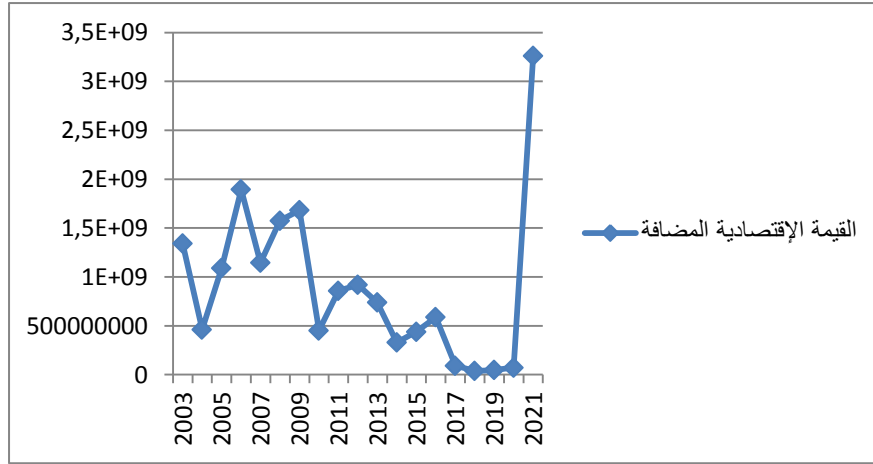
وكما هو موضح في الشكل أعلاه فإن أعلى مستوى لتمهيد الدخل في الحالة الموجبة قدر ب 38.84 وكان ذلك سنة 2010، أما أعلى مستوى لتمهيد الدخل في الحالة السالبة فقدر ب 42.86 وذلك سنة 2009.

وعليه يمكن القول أن الربح التشغيلي في مجمع صيدال في حالة تذبذب مستمر لذلك قد لجأ المجمع لممارسة تمهيد الدخل الذي يسعى من ورائه الى جعل الربح أكثر استقراراً، وذلك بهدف تحقيق عدة أغراض أهمها جذب المستثمرين، زيادة المكافآت وحوافز الإدارة أو تحسين شهرتها. أما بالنسبة للسنوات الذي كانت فيها نسبة ممارسة تمهيد الدخل سالبة فإن مجمع صيدال يسعى من ورائها إلى تخفيض الدخل ربما بدافع تخفيض الأعباء الضريبية وتجنب التكاليف السياسية.

ثانياً: تحليل تطور القيمة الاقتصادية المضافة لمجمع صيدال

من خلال القوائم المالية المتوفرة تم حساب القيمة الاقتصادية المضافة للفترة (2003-2021) للتعرف على مدى قدرة المجمع على خلق قيمة مالية، وتجدر الإشارة إلى أنه عند تقدير النموذج سيتم استخدام التغير في القيمة الاقتصادية من سنة لأخرى، والشكل التالي يوضح نتائج حساب القيمة الاقتصادية المضافة:

شكل رقم (3-5): القيمة الاقتصادية المضافة لمجمع صيدال خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EXCEL2010

من خلال الشكل أعلاه الذي يمثل تطور مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في الفترة (2003-2021)، نلاحظ تطور موجب في مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في مجمع صيدال طيلة مدة الدراسة.

خلال الفترة (2004-2006) نلاحظ تطور في القيمة الاقتصادية المضافة لي يلبها في السنة المالية انخفاض طفيف قدر ب 39.5% ليعود بالارتفاع سنتي 2008-2009. أما في سنة 2010 قد شهد المجمع انخفاض ملحوظ في القيمة الاقتصادية المضافة وهذا راجع إلى انخفاض قيمة المشتريات مقارنة بالسنوات السابقة حيث قدرت نسبة الانخفاض ب 27.19%، وفي الفترة الممتدة من 2010-2016 فقد واجهت المؤسسة محل الدراسة تذبذب على مستوى هذا المؤشر بين الارتفاع وانخفاض طفيف من سنة لأخرى.

أما في الفترة من 2017-2020 فإن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في حالة مستقرة، في حين نلاحظ سنة 2021 ارتفاع ملحوظ والذي قدر ب 52% وهذا راجع إلى زيادة في رقم الأعمال الناتج عن ارتفاع معدل الإنتاج في تلك السنة إضافة إلى ذلك انخفاض التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال كما هو موضح في الملحق رقم 4.

ومن هنا يمكن القول أن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة موجب في معظم سنوات الدراسة، مما يدل على أن الربحية على رأس مال لمجمع صيدال أعلى من تكلفة رأس ماله وهذا ما يجعلنا نستنتج أن مجمع صيدال له القدرة على خلق ثروة للمساهمين، كما يحقق أداء يفوق توقعات السوق، ومن منظور

آخر باعتبار أن القيمة الاقتصادية المضافة من المقاييس التي تتم من خلالها تقييم الأداء الداخلي للمؤسسة، فإن مجمع صيدال بمجرد تحقيقه لقيمة اقتصادية مضافة موجبة في ظل الاستراتيجية المتبعة خلال فترة الدراسة خاصة استراتيجية الشراكة التي مكنته من الاتساع في العديد من الاسواق الجديدة نتيجة الجودة العالية للمنتجات المطروحة والاستفادة من مخابر عالمية نجم عنها نقل التكنولوجيا وخبرة هذه الدول دون تكاليف إضافية مع زيادة في الإيرادات، وكل هذا يدل على كفاءة التسيير وفعاليتها. ومن هنا يمكن القول أن مجمع صيدال تمكن من خلق قيمة وبأنه يتمتع بأداء مالي واقتصادي جيد.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

قبل الشروع في تقدير نموذج الدراسة يتعين اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وذلك لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية موضع الدراسة، وتحديد درجة تكامل هذه السلاسل لما لها من أهمية قصوى للوصول الى نتائج سليمة، وتجنبنا لظاهرة الانحدار الزائف والذي يعني أن العلاقة بين متغيرين أو عدد من المتغيرات علاقة زائفة، ومن بين أهم الاختبارات المستعملة لمعرفة مدى استقرارية السلاسل الزمنية اختبار فيليبس- بيرون **Philips and perron** ويرمز له بالرمز PP، ويتم اختبار فرض العدم والذي يعني وجود جذر الوحدة أي المتغير غير مستقر إذا كانت القيمة المطلقة PP المحسوبة أقل من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (أي من PP الجدولية) وهو ما يتطلب إعادة اختبار مرة أخرى لكن بعد أخذ الفروق، والفرضية البديلة التي تدل على استقرار السلسلة وذلك إذا كانت القيمة المطلقة ل PP المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية، وعندما تكون السلسلة الأصلية ساكنة عند مستوى معنوية فإنه يقال أنها متكاملة من الدرجة $I(0)$ ، أما إذا تطلب الأمر أخذ الفروق ($d=1, 2, \dots$) لجعلها مستقرة نقول أنها متكاملة من الدرجة $I(d)$ ، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار فيليبس بيرون:

جدول رقم (3-5) : اختبار PP لاستقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى وعند الفرق الأول

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>	
		EVA	MR
With Constant	t-Statistic	-2.2244	-4.2298
	Prob.	0.2050	0.0047
		n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5598	-4.2118
	Prob.	0.2996	0.0195
		n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.5085	-3.9891
	Prob.	0.0154	0.0005
		**	***
		<u>At First Difference</u>	
		d(EVA)	d(MR)
With Constant	t-Statistic	-4.0167	-15.7508
	Prob.	0.0077	0.0000
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7470	-16.5010
	Prob.	0.0470	0.0001
		**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.9100	-16.5114
	Prob.	0.0006	0.0001
		***	***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

المصدر: مخرجات برمجية Eviews10

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن احتمالية إحصائية t بالنسبة للمتغير المستقل أي تمهيد الدخل أقل من مستوى المعنوية 5% بالنسبة للنماذج الثلاثة، وعليه فإن المتغير MR مستقر عند المستوى وهذا ما يؤدي الى قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم أي أن المتغيرة MR متكاملة من الدرجة صفر (0)1، أما بالنسبة للمتغير التابع والمتمثل في القيمة الاقتصادية المضافة فإن قيمة احتمالية t أكبر من 5% بالنسبة للنموذجين بثابت وبتأثير واتجاه عام، وعلى هذا الأساس سيتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، وهذا يدل على عدم استقرار السلسلة الزمنية لهذه المتغيرة عند المستوى، مما يتطلب دراسة استقراريته عند الفرق الأول، وبما أن احتمالية إحصائية t بالنسبة للمتغير EVA أقل من مستوى المعنوية 5% بالنسبة للنماذج الثلاثة، وعليه فإن المتغيرة EVA مستقرة عند الفرق الأول ومتكاملة من الدرجة (1)1، وبما أنه لا يجد متغيرة متكاملة من الدرجة (2)1 يمكن تقدير النموذج وهذا في المطلب اللاحق.

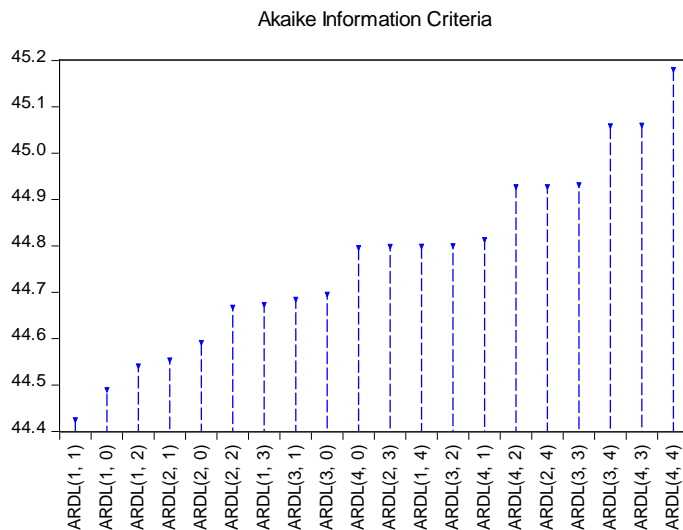
المطلب الثالث: نتائج الدراسة

سنقوم باختبار وجود تكامل مشترك بين تمهيد الدخل كمتغير تابع والقيمة الاقتصادية المضافة كمتغير مستقل، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

أولاً: اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية سنقوم باختبار فترات الإبطاء التي من خلالها نتمكن من اختيار النموذج المناسب للدراسة، وذلك باستخدام معيار (AIC)، والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (3-6): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى



المصدر: مخرجات برمجية Eviews10

يسمح هذا الاختبار بتحديد فترات الإبطاء المثلى، بناء على قيم معيار Akaike وحسب الشكل السابق فإن الفجوات الملائمة لهذا النموذج حسب التسلسل أو الترتيب ARDL(1,1) لمتغيرات الدراسة، بمعنى آخر واحد فترة إبطاء لتمهيد الدخل، وواحد فترة إبطاء للقيمة الاقتصادية المضافة.

ثانياً: الاختبارات التشخيصية للنموذج

قبل اعتماد نموذج ARDL في تقدير مدى وجود علاقة توازنه طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، يجب التأكد من جودة أداء هذا النموذج من خلال الاختبارات التشخيصية التي تشمل على (اختبار ثبات تباين الأخطاء، اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية، اختبار توزيع الأخطاء العشوائية في نموذج التقدير).

جدول (3-6): اختبار ثبات تباين حد الخطأ العشوائي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.225142	Prob. F(1,15)	0.6420
Obs*R-squared	0.251387	Prob. Chi-Square(1)	0.6161

المصدر: مخرجات برمجية Eviews10

بناء على الفرضيات التالية:

✓ HO: ثبات تباين الأخطاء؛

✓ H1: عدم ثبات تباين الأخطاء.

من خلال الجدول (3-6) الخاص باختبار ثبات تباين حد الخطأ العشوائي نلاحظ أن قيمة احصائية فيشر هي 0.22 بمستوى احتمالية يبلغ 0.64، وهي أكبر من المستوى المعنوية 5%، من هنا

نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات تباين الأخطاء العشوائية ونرفض الفرضية البديلة في النموذج المقدر.

جدول (3-7): اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.769177	Prob. F(2,12)	0.4849
Obs*R-squared	2.045327	Prob. Chi-Square(2)	0.3596

المصدر: مخرجات برمجية Eviews10

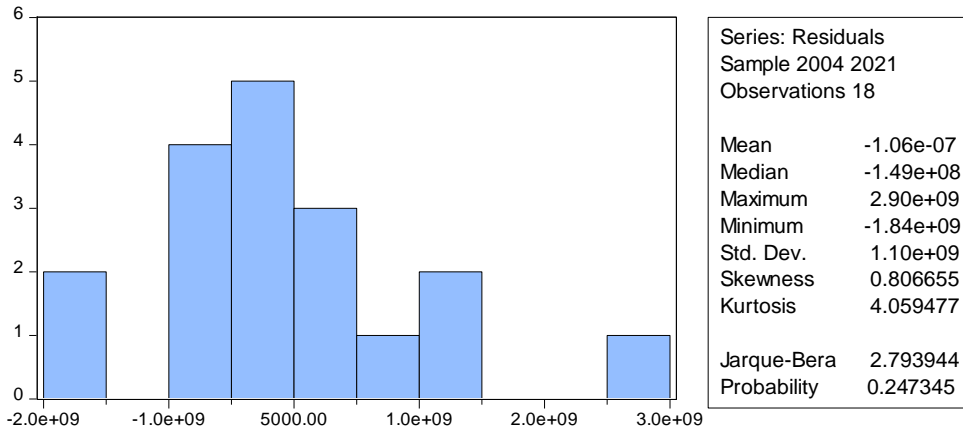
من الفرضيات التالية:

✓ H0: عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء؛

✓ H1: وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

حيث نلاحظ من الجدول (3-7) الخاص باختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية Serial Correlation Lm Test أن قيمة احصائية فيشر تقدر 0.76 بمستوى احتمالية 0.48، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهذا يدل على قبول الفرضية الصفرية أي عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء.

شكل رقم (3-7): اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: مخرجات برمجية Eviews10

H0: الأخطاء تتوزع طبيعياً؛

H1: الأخطاء لا تتوزع طبيعياً.

يبين الشكل (3-7) الخاص باختبار التوزيع الطبيعي Jarque Bera الذي يبين قيمة احصائية Jarque Bera تساوي 2.79 بمستوى احتمالية 0.24، وهي أكبر من 5%، وعليه نقبل الفرضية الصفرية التي تدل على اتباع الأخطاء توزعاً طبيعياً ونفي الفرضية البديلة.

ثالثاً: اختبار التكامل المشترك بالانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

بعد إجراء الاختبارات التشخيصية والتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية سيتم التأكد من مدى تحقق العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأن هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقاً لمنهج

الحدود Bounds test، حيث إذا كانت F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما في الحالة العكسية أي عندما تكون القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا نرفض الفرضية البديلة، ونقبل فرضية العدم.

والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (3-8): نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.579164	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	18			
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48

المصدر: مخرجات برمجية Eviews10

يتبين من نتائج اختبار الحدود الموضحة في الجدول أعلاه أن قيمة F الاحصائية تساوي 6.579164 وهي أكبر من القيمة الحرجة القصوى عند مستوى معنوية 5%، وعلى هذا الأساس نستطيع رفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي هناك علاقة تكامل بين المتغيرات المراد دراستها في نموذج.

رابعاً: نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ

سيتم في هذه المرحلة تقدير النموذج طويل الأجل إضافة لذلك نموذج تصحيح الخطأ.

1- تقدير العلاقة طويلة الأجل

بعد التأكد من توفر الشروط الأولية لتطبيق النموذج وبمأن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة أصبح من الممكن تقدير العلاقة طويلة الأجل، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-9): تقدير العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MR	42265582	45876572	0.921289	0.3725
C	2.44E+08	3.24E+08	0.752645	0.4641

EC = EVA - (42265582.0464*MR + 244064962.8742)

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

بالنظر للبيانات الاحصائية في الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

➤ من أجل معلمة المتغير المستقل MR نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية t تبلغ 0.92 بمستوى احتمالية 0.37، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه فمعلمة المتغير MR ليس لها معنوية احصائية عند المستوى 5%.

➤ من أجل معلمة الثابت نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية t تبلغ 0.75 بمستوى احتمالية 0.46، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه فمعلمة المتغير الثابت ليس لها معنوية احصائية عند المستوى 5%.

من هنا نستنتج أنه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ

يوضح الجدول (3-10) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM الذي يمثل العلاقة بين تمهيد الدخل والأداء المالي مقاسا بالقيمة الاقتصادية المضافة في الأجل القصير.

جدول رقم (3-10): نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(EVA)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/11/23 Time: 18:26
Sample: 2003 2021
Included observations: 18

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MR)	747569.9	15673390	0.000000	0.0000
CoIntEq(-1)*	-0.926351	0.272154	-3.403778	0.0043

R-squared	0.710026	Mean dependent var	2.53E+08
Adjusted R-squared	0.673152	S.D. dependent var	1.11E+09
S.E. of regression	8.77E+08	Akaike info criterion	44.12741
Sum squared resid	1.23E+19	Schwarz criterion	44.22634
Log likelihood	-395.1467	Hannan-Quinn criter.	44.14105
Durbin-Watson stat	1.448672		

المصدر: مخرجات برمجية Eviews10

بالنظر الى البيانات الاحصائية المعروضة في الجدول (3-10) يتضح من خلال اختبار ECM-ARDL أن قيمة معامل تصحيح الخطاء "CointEq (-1)"، والذي يقيس قدرة النموذج على العودة الى التوازن بعد حصول أي خلل أو اضطراب نتيجة لأمر طارئ، سالبة تبلغ حوالي 92.63% ونلاحظ أنها ذات معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5% تقدر ب (0.0043) ويشير هذا المعامل إلى العلاقة ما بين المدى الطويل وال المدى القصير حيث يهدف إلى تعديل العلاقة في المدى القصير حتى تبقى متوازنة على المدى الطويل وقد بلغت سرعة التعديل 0.9263، أي أن EVA كمتغير تابع يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة بنسبة 92.63%.

- نلاحظ من خلال احتمالية إحصائية t بأن معامل المتغير المستقل MR في الفترة القصيرة معنوية، بمعنى أن هذا المتغير يفسر التغير في EVA.

وتظهر نتائج التقدير أن 71% من التغير في القيمة الاقتصادية المضافة مفسر من قبل التغير في تمهيد الدخل. حيث تبين وجود علاقة طردية بين EVA وتمهيد الدخل، حيث أن تغير MR بوحدة واحدة تؤدي إلى تغير EVA ب 747569.9.

وعليه يمكن تمثيل العلاقة وفق المعادلة التالية

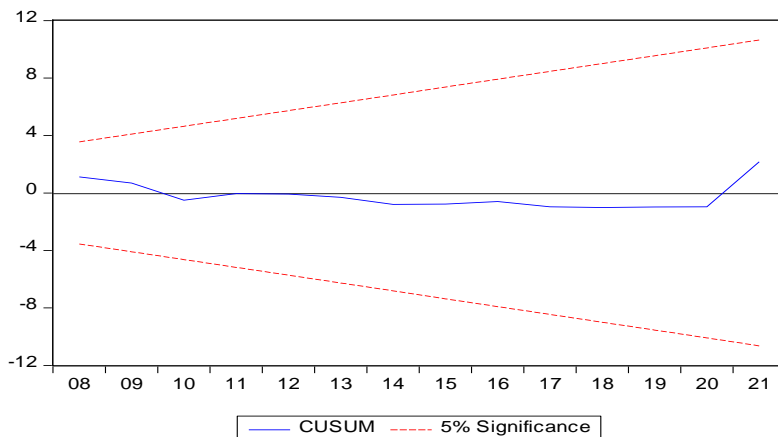
$$EVA = 747569.9MR$$

خامسا: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

وقال "Pesaran, 1997" يجب أن يتم التأكد من الاستقرار الهيكلي للنموذج أي للمعاملات في الأجلين القصير والطويل أي خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن. ولتحقيق ذلك يتم الاستعانة باختبار المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSCM (Cumulative Sum of Recursive Residual) كما هو موضح في الشكل الموالي.

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، ومن ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبار المذكور خارج الحدود عند هذا المستوى.

شكل رقم (3-8): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج



المصدر: مخرجات برمجية Eviews10

يتضح من الشكل أعلاه أن المعاملات المقدرة للنموذج ARDL مستقرة هيكلية طيلة مدة الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ على المدى القصير، حيث وقع المجموع التراكمي لتكرار البواقي داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال هذا الفصل قمنا بإسقاط الجانب النظري على مؤسسة صيدال المدرجة في بورصة الجزائر من خلال تقدير نموذج قياسي لدراسة أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي من المنظور الحديث مقاسا ب القيمة الاقتصادية المضافة حيث استخدمنا في هذه الدراسة نموذج ARDL وذلك للكشف على العلاقة بين متغيرات الدراسة.

حيث اتضح أن مجمع صيدال ممارس لتمهيد الدخل طوال فترة الدراسة، كما استطاعت مؤسسة صيدال تحقيق خلق للقيمة حيث كان مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة موجب. كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر لممارسة تمهيد الدخل على القيمة الاقتصادية المضافة في مجمع صيدال.

الخاتمة

تناولت الدراسة أثر ممارسات تمهيد الدخل على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من منظور القيمة الاقتصادية المضافة، حيث يعد الدخل من أهم عناصر القوائم المالية فهو يعبر عن مدى كفاءة الإدارة في تسيير الموارد الاقتصادية المتاحة لها، وعلية فإن التصريح الحقيقي للدخل الذي يعكس المصادقية والشفافية الواجب العمل بها من شأنه إلحاق الضرر بالأطراف أخرى ذات مصالح مما قد يقودهم الى اتخاذ قرارات غير صائبة والتي ينجم عنها إلحاق الضرر بالشركة على المدى الطويل. من خلال هذه الدراسة توضح أن الشركات تلجأ الى ممارسة هذا السلوك بهدف التحكم في تقلبات الأرباح وإظهارها في صورة مستقرة، وبذلك فهي تضلل الأطراف ذات المصالح مما قد يؤثر على القيمة الاقتصادية المضافة التي تلعب دورا مهم في قياس وتقييم الأداء المالي من المنظور الحديث، حيث قمنا بإسقاط الدراسة على احدى المؤسسات الاقتصادية الرائدة في الجزائر وهي مجمع صيدال للفترة الممتدة من 2003-2021 من خلال دراسة الأثر الذي يخلفه تمهيد الدخل على القيمة الاقتصادية المضافة وكان ذلك عن طريق تحليل البيانات المالية لمجمع صيدال وكذا تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL من أجل معرفة هل هناك أثر وعلاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

أولاً: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: "لا توجد علاقة تكامل مشترك بين ممارسات تمهيد الدخل ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في مجمع صيدال"، هي فرضية غير صحيحة توجد علاقة تكامل مشترك انطلاقاً من اختبار التكامل المشترك بالانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وفقاً لمنهج الحدود Bounds test، حيث كانت F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة.

الفرضية الثانية: "لا تؤثر ممارسات تمهيد الدخل على القيمة الاقتصادية المضافة في مجمع صيدال"، هي فرضية غير صحيحة حيث أظهرت نتائج التقدير عن وجود علاقة طردية بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة، كما أظهر معامل التحديد أن 71% من التغير في القيمة الاقتصادية المضافة مفسر من قبل التغير في تمهيد الدخل.

الفرضية الثالثة: "لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة في مجمع صيدال"، هي فرضية صحيحة حيث أظهرت نتائج التقدير أننا معلمة متغيرة تمهيد الدخل ليس لها معنوية احصائية عند المستوى 5%. بينما أظهر نموذج تصحيح الخطأ ECM وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في الفترة القصيرة.

ثانياً: نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

النتائج النظرية:

- إن ممارسات تمهيد الدخل تتيح لإدارة المؤسسة زيادة أو تخفيض دخلها تبعاً للهدف الذي يخدمها وهذا يقودنا إلى نتيجة مفادها أن ممارسات تمهيد الدخل عبارة عن أنشطة منافية للحقيقة، أي أنها

- لا تعبر عن الصورة الحقيقية للدخل ويعد ذلك تضليلاً لمستعملي المعلومات سواء كانوا مستثمرين أو دائنين أو جهات حكومية وغيرها.
- تسعى المؤسسة من خلال عملية تقييم الأداء المالي إلى الحكم على مدى كفاءة وفعالية المؤسسة في تحقيق الأهداف المسطرة وبالدرجة الأولى خلق القيمة للمساهمين.
 - يعتبر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مؤشراً للتقييم الداخلي والخارجي للأداء.
 - إن تقييم أداء المالي هو وسيلة لتزويد إدارة المؤسسة بالتغذية العكسية، التي تسترشد بها في صياغة استراتيجيتها والنهوض بمستوى أداء شامل للمؤسسة.
 - أكدت الكثير من الدراسات أن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة أكثر كفاءة في قياس أداء المالي للمؤسسة من المؤشرات التقليدية.

النتائج التطبيقية:

- أظهرت نتائج الدراسة أن مؤسسة صيدال قادرة على خلق القيمة من خلال مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة.
- بما أن مؤسسة صيدال استطاعت خلق لقيمة موجبة طيلة مدة الدراسة هذا يعني أن ربحية رأس المال المجمع أعلى من تكلفة رأس ماله.
- أظهرت نتائج الدراسة أن مؤسسة صيدال مارست تمهيد الدخل طيلة مدة الدراسة.
- بينت اختبارات الإستقرارية للسلاسل الزمنية وفق إختبار فليب بيرون أن المتغير المستقل محل الدراسة مستقرة عند المستوى ومتكامل من الدرجة $I(0)$ ، أما المتغير التابع مستقر عند الفرق الأول ومتكامل من الدرجة $I(1)$.
- لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل أو كما يعرف بانحدار التكامل المشترك بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة.
- أظهر نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة قصيرة الأجل بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة.
- يوجد أثر جيد لتمهيد الدخل على القيمة الاقتصادية المضافة لمجمع صيدال في الفترة القصيرة.

ثالثاً: اقتراحات الدراسة

- استخدام المرونة المحاسبية التي يقدمها نظام SCF في حدود أخلاقيات مهنة المحاسبة عند إعداد القوائم المالية وذلك من أجل إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية للشركات الجزائرية .
- على الدولة حث المؤسسات الاقتصادية على الإفصاح على القوائم المالية ومعايير المحاسبة المتبعة.
- حث الباحثين على الاهتمام بدراسة ظاهرة تمهيد الدخل، ومحاولة اقتراح استراتيجيات للحد منها.

- إيجاد طريقة لدراسة ممارسات تمهيد الدخل في جميع القطاعات الاقتصادية، ومعالجة اختلاف النظام المحاسبي بين هذه القطاعات. حيث ان طريقة الافصاح عن البيانات المالية تختلف من قطاع الى اخر.
- ضرورة التوسع أكثر في معرفة أسباب لجوء المديرين إلى تمهيد الدخل خاصة في الشركات الجزائرية والعمل على إجراء دراسات تقوم على أسلوب الاستبيان والمقابلة مع كل من المحاسبين والمدراء الماليين والإدارة العامة والتدقيق.
- الدعوة إلى إقامة ندوات ومؤتمرات للبحث على تجنب ممارسة تمهيد الدخل والعمل على توجه الجهات الرسمية إلى الكشف عن أساليب هذه الممارسة والحد منها من خلال إصدار قوانين وتشريعات مناسبة لمحاسبة الإدارة التي تمارسها .
- ضرورة الإهتمام أكثر بالمؤشرات الحديثة خاصة القيمة المضافة التي يعكس ارتفاعها إضافة قيمة لثروة حاملي الأسهم.
- على المؤسسة اللجوء الى المؤشرات الحديثة لتقييم ادائها كونها تعمل على دمج مبدئين ماليين أساسيين في عملية اتخاذ القرار.
- دعوة الشركات بصفة عامة بضرورة تغيير المدقق الخارجي المتعاقد معه بعد مرور فترة أو كل فترة معينة وذلك نقاديا لتكوين علاقات مع المسيريين في الشركة.

رابعاً: آفاق الدراسة

لقد تطرقنا في هذه الدراسة الى أثر ممارسات تمهيد الدخل على القيمة الاقتصادية المضافة للمؤسسات الاقتصادية كونه موضوع مهم جداً، لذلك نوصي إعادة مثل هذه الدراسة ولكن باستخدام مؤشرات أخرى لم نتطرق لها وكذلك تغيير عينة الدراسة وقطاعها وعلى هذا الأساس نأمل أن يكون موضوع دراستنا فتح المجال للقيام بدراسات اخرى واسعة تهدف الى تطوير المكتسبات، ومن بين المواضيع التي نقترحها في دراسات اللاحقة ما يلي:

- اثر ممارسات تمهيد الدخل على الأداء المالي للمؤسسة خدماتية من منظور خلق القيمة؛
- أثر ممارسات تمهيد الدخل على الأداء المالي للمصارف التجارية والاسلامية؛
- اثر ادارة الارباح على المؤشرات الحديثة في المؤسسات العمومية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

i. الكتب

1. أبو زيد محمد مبروك، التحليل المالي " شركات وأسواق مالية"، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2009.
2. أبو العلا ليلي محمد حسني، مفاهيم ورؤى في الادارة والقيادة التربوية بين الصلة ولحدائثة، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013.
3. التميمي عباس حميد يحيى، الساعدي حكيم حمود فليح، إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015.
4. الحكيم سليمان حكيم، تحليل القوائم المالية: مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والانتمانية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2017.
5. الحناوي محمد صالح، نهال فريد مصطفى، الادارة المالية-التحليل المالي لمشروعات الاعمال، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط1، 2008.
6. الخطيب محمد محمود ، الأداء المالي واثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.
7. السيد أمين أحمد لطفى، التحليل المالي -لأعراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط1، 2005.
8. المورلي أحمد صلاح عبدالنبي، ادارة الأرباح، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2022.
9. الدوري مؤيد عبد الرحمن، أبو زناد نور الدين أديب، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2006.
10. الأسطة عبد القادر محمد، أساسيات الادارة الاستراتيجية الحديثة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
11. الساكني سعد، معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية، دار الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2016.
12. السكران ياسر، مطر موسى، الادارة والتحليل المالي- أسس، مفاهيم، تطبيقات-، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2018.
13. السيد ابراهيم جابر أحمد، ادارة الأرباح، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2019.
14. السيد ابراهيم، أحمد عبد السلام محمد، إدارة الموارد المالية" التحليل المالي-تحليل وعرض القوائم المالية واعداد الموازنة التقديرية- الادارة المالية تحليل التقارير المالية- التخطيط الاستراتيجي"، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط1، 2017.

15. الشمري خالد توفيق، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.
16. الشريف عليان، الجعبري أحمد، العصار رشاد، الأخرس عاطف، الهيني إيمان، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007.
17. الصياح عبد الستار مصطفى، العامري سعود جايد مشكور، الادارة المالية "أطر نظرية وحالات عملية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2003.
18. الصرصور معن نعمان، ادارة الأرباح في شركات القطاع المالي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2014.
19. الفار عبد المجيد الطيب، ادارة الأرباح، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2011.
20. الكرخي مجيد، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.
21. المغربي بشير محمد فاتح محمود، حوكمة الشركات، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2020.
22. النعيمي عدنان تايه، التميمي أرشد فؤاد، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008.
23. الهلباوي علوان أحمد محمد، السيد احمد ابراهيم جابر، المحاسبة الإبداعية، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2019.
24. بلعور سليمان محمد، التسيير المالي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016.
25. حماد عبد العال طارق، التقارير المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.
26. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2011.
27. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007.
28. داوود نمر نعيم، التحليل المالي باستخدام Excel، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012.
29. زغيب مليكة، بوشنفير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط2، 2010.
30. صبحي إدريس وائل محمد ، طاهر محسن منصور الغالبي، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2009.
31. طالب فرحان علاء، الشهداني شيحان ايمان، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011.

32. طالب علاء فرحان، المشهداني ايمان شيحان ، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011.
33. عبد ربه رائد محمد، نظرية المنظمة والمؤسسات، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013.
34. عبد الرحيم محمد إبراهيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط1، 2008.
35. عقل محمد مفلاح، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.
36. مصطفى يوسف، إدارة الأداء، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2016.
37. مقدم وهيبه، الادارة الاستراتيجية للمؤسسة من خلال لوحة القيادة، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، مستغانم، 2020.
- ii. الرسائل العلمية
1. أبو غنيم، منال سليمان، أثر تمهيد الدخل على مؤشرات الأداء للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في علوم المحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة العلوم الإسلامية، عمان، 2006.
2. أبو هلال مروان محمد خضر، بناء نموذج للحد من ظاهرة سلوك تمهيد الدخل في الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مقارنة مع نموذج ماليزيا، اطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في علوم فلسفة في المحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة عمان العربية، عمان، 2010.
3. أولاد سالم نذير، محاولة قياس أثر النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لشركات التأمين في الجزائر، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة ومالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022
4. أرحاب هلال وسام، دور الإدارة بالقيم في خلق القيمة بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، غرداية، 2017.
5. الأشقر محمد هاني، ادارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد الغير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة والتمويل، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2010.

6. الأقدس حسين الهادي الناصر، دور أليات الحوكمة الداخلية في التهرب الضريبي من خلال ممارسات تمهيد الدخل، رسالة ماجستير في العلوم المحاسبة والمالية، تخصص ضرائب، جامعة بغداد، بغداد، 2012،
7. البعجوي عبد الله نايف سليمان، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الأردنية، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة جرش، جرش، 2015.
8. النل عمر محمد هبه، اثر ادارة الأرباح على الاسعار السوقية للاسهم، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2015.
9. الحجاج علي فرح مثقال، مدى كفاءة نموذج Eckel, 1981 في تصنيف الشركات الى ممهدة وغير ممهدة للدخل، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة جرش، جرش، 2015،
10. الشمري ميسون دهام حماد، أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2016.
11. الطراونة أنس مصلح ذياب، العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، رسالة ماجستير في العلوم المحاسبة والتمويل، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2015.
12. العتوم حنان محمد توفيق، أدوات الحاكمية المؤسسية وأثرها في الحد من تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الصناعية العامة الاردنية، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة جرش، جرش، 2015.
13. العتيبي ابتسام خالد شباب، تمهيد الدخل والعوائد الغير العادية للأسهم في شركات المساهمة السعودية، رسالة ماجستير في العلوم المحاسبة، تخصص محاسبة، كلية الشرق العربي للدراسات العليا، القيروان، 2016.
14. العثماني مصطفى، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.

15. القويدر أمجد سالم، أثر مشكلة الوكالة للتدفقات النقدية الحرة وهيكل الملكية على كلفة رأس المال والقيمة السوقية المضافة للشركات، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في علوم التمويل، تخصص فلسفة في التمويل، جامعة عمان العربية، عمان، 2013.
16. اللوزي محمد خالد، أثر ممارسات الادارة الأرباح على أسعار الأسهم، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة والتمويل، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2013.
17. النعاس محمد أحمد ابراهيم، ادارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة الليبية، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة بنغازي، بنغازي، 2014.
18. بريش خالد، ممارسة الإدارة لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية وتدقيق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019.
19. برهوم فضل عبد الكريم محمد، استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير في علوم برنامج المحاسبة والتمويل، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2016.
20. توغيني صبرينة، دور التفكير الإستراتيجي في تفعيل القدرات الإبداعية للمؤسسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
21. رمضان علي محمود، أثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في علوم المحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة دمشق، دمشق، 2014.
22. زيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب البلدية، 2011.
23. زراقي هاجر، أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019.
24. سبأ محمود عبدالله عبدالله، أثر تمهيد الدخل في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الإيرادات العامة للدولة، رسالة ماجستير في العلوم المحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2015.

25. شيخ عبد القادر، مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020.
26. صحراوي فارس، استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021.
27. عباسي صابر، اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
28. عاودي منير، استخدام التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاسواق المالية والبورصات، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019.
29. عريف عبد الرزاق، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، اطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.
30. عشي عادل، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001.
31. طرفاوي محي الدين ، أثر ادارة الأرباح على الربح الضريبي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة جباية وتدقيق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020.
32. فرات اسمى، أثر النمط القيادي على السلوك الإبداعي للمرؤوسين، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.
33. ماجي عبد المجيد، تفعيل الأداء المالي لأنشطة المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018.
34. مرتكوش محمد عمار، دراسة مقارنة لكشف ممارسات تمهيد الدخل باستخدام نموذجي **Eckel** و **Kustono**، رسالة ماجستير في العلوم المحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة تشرين، اللاذقية، 2016.

35. نوي سماح، دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.
36. نولي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
37. وهبي ليندة، دور الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015.
38. يحيوي نعيمة، أدوات مراقبة التسيير بين النظرية والتطبيق، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

III. المقالات والملتقيات العلمية

أ- المقالات:

1. الجبوري مهدي، العطية موحى، أثر تمهيد الدخل على مؤشرات عوائد السوق، مجلة للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، الحلة، العدد 19، 2016.
2. الحسن عمر السر، الحسن عبد القادر إدريس، أثر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في مكونات هيكل تمويل الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي للبحوث، غزة، المجلد 4، العدد 13، 2020.
3. الخوري عبير فايز، شخاترة محمد زياد، مدى استخدام تمهيد الدخل في قطاع الخدمات الاردني، مجلة أردنية في إدارة الأعمال، جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، عمان، المجلد 10، العدد 4، 2014.
4. الشناق فادي محمد، عودة حسام محمد، مطر عبد الكريم علي، أثر القيمة الاقتصادية المضافة والكلفة الإستبدالية على أسعار أسهم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد 27، العدد 02، 2019.
5. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، عدد 7، 2010.
6. الفاروق عمر، زرقون محمد، فاعلية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مقارنة بالمؤشرات التقليدية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الأغواط، المجلد 5، العدد 2، 2014.

7. الفودري أحمد اسماعيل، دور تطبيق مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء الاستراتيجي كأحد متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والادارية، جامعة مدينة السادات، القاهرة، المجلد 13، العدد 2، 2022.
8. القاموسي ضياء عبد الحسين، اية ابراهيم عبد الكريم، تأثير تمهيد الدخل على القيمة الاقتصادية المضافة، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، العدد 115، 2018.
9. المسعودي حيدر علي، مغامس رحاب صالح، تطبيق قانون benford للكشف عن ممارسات تمهيد الدخل عند القياس بالقيمة العادلة، المجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء، كربلاء، المجلد 16، العدد 65، لا توجد السنة.
10. النعيمي شهاب الدين حمد، استخدام مؤشري القيمة السوقية المضافة والعائد على رأس مال المستثمر في قياس أداء القطاعي المصرفي العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، بغداد، مجلد 18، العدد 68، 2012.
11. بريش السعيد، يحيوي نعيمة، أهمية التكامل بين ادوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 1، 2011.
12. بوراس أحمد، بريكة السعيد، قيمة المنشأة الاقتصادية وفق القيمة الاقتصادية المضافة، مجلة دراسات، جامعة أم البواقي، ام البواقي، مجلد 4، العدد 12، 2012.
13. بوخناف وردة، حولي محمد، أثر ممارسات تمهيد الدخل على قيمة السوقية، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، جامعة باجي مختار، عنابة، المجلد 6، العدد 2، 2021.
14. بورديمة سعيدة، حتوت مريم، أثر سياسة تمهيد الدخل على القيمة الاقتصادية المضافة لمجموعة من المؤسسات الجزائرية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، المجلد 6، العدد 1، 2022.
15. بوسنة حمزه، هوم جمعة، فداوي أمينة، قياس ممارسة ادارة الأرباح في شركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، العدد 14، 2014.
16. جوان خيضر حيدر، فارس علي أحمد، تأثير القيمة الاقتصادية المضافة في القيمة السوقية المضافة، مجلة وارث العلمية، جامعة كربلاء، كربلاء، المجلد 3، العدد 8، 2021.
17. حسن موسى أسعد مبارك، دور المراجعة المشتركة في الحد من أساليب تمهيد الدخل، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة النيلين، الخرطوم، المجلد 6، العدد 2، 2012.
18. حسين رفاء، بيطار منى، العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة العاملة في سورية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة تشرين سورية، اللاذقية، المجلد 7، العدد 2، 2020.

19. حافي هدى، ممارسة أساليب المحاسبة الابداعية ضمن القوائم المالية وطرق اكتشافها، مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، المركز الجامعي عبد الله مرسللي، تيبازة، المجلد 1، العدد 1، 2019.
20. خميس امنه، أبو نصار محمد، أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، مجلة دراسات العلوم الادارية، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد 40، العدد 2، 2021.
21. دباس قاسم أحمد، ممارسات تمهيد الدخل بالأنشطة الحقيقية وأثرها على القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، مجلة رماح للبحوث والدراسات، جامعة البلقاء التطبيقية ، السلط، العدد 3، 2019.
22. دحماني محمد ادريوش، بلقايدي سعاد، بن قانة إسماعيل، دراسة لانتقال رؤوس الأموال الدولية في إطار العلاقة بين الاستثمار والادخار في دول المغرب العربي، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 2، 2016.
23. زيدي البشير، حابي أحمد، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، العدد 2، 2015.
24. زاوي صورية، أثر إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 47، 2017.
25. سعيد محمد لقمان، مقداد معروف حسن، أثر سياسة تمهيد الدخل على جودة الأرباح المحاسبية، مجلة قه لاي زانست العلمية، جامعة اللبنانية الفرنسية، اربيل، كردستان، المجلد 4، العدد 4، 2019.
26. عقبي حمزة ، بن عيشي يشير، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 49، 2017.
27. عيسى ريم، استامبولي اسيا، أثر الزام الشركات بتبني معايير التقرير المالي الدولية على تمهيد الدخل، مجلة للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، دمشق، المجلد 41، العدد 1، 2019.
28. فداوي أمينة، نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد 5، 2013.
29. قحموش سمية، خواري سميرة، دور التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات ادارة الأرباح، مجلة الأفاق علوم الادارة والاقتصاد، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 2، العدد 2، 2018.
30. قزال اسماعيل، زحاف صونيا، قزال أحلام، قياس اتجاه ممارسات ادارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 4، 2019.

31. قزال اسماعيل ، فارس بن يدير، قزال احلام، دراسة حول العلاقة بين ممارسة التحفظ المحاسبي وممارسة تمهيد الدخل في شركات المساهمة الجزائرية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 3، العدد1، 2019.
32. مزهوده عبد المليك، الأداء بين الكفاءة والفاعلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد1، 2009.
33. هشام محمد حسن، الحجم الأمثل والنمو الاقتصادي في السودان باستخدام منهجية (ARDL)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 23، العدد1، 2021.
- ب- الملتقيات:
1. بن نذير نصر الدين، شلال أيوب، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء، مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات SPE وتفعيل الإبداع، جامعة البليدة 2، يوم 25 أبريل 2017.
2. طرشي يخلف، أهمية مراقبة التسيير كآلية لتحسين الأداء المالي في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، ملتقى وطني حول "مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع"، جامعة البليدة 2، يوم 2017/04/25.
3. جلولي نسيم، مقران محمد، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي، الملتقى الوطني الثاني حول التطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، 14 نوفمبر 2019.

iv. مواقع انترنت

<https://www.saidalgroup.dz/saidal>

ثانيا: المراجع الأجنبية

i. livres

1. Arnaud Thauvron, **Evaluation d'entreprise**, Ed. Economica, Paris, 2eme Ed, 2005.
2. Brahim Sansri, **Analyse financière**, éd. Chihab, Batna, 1996.
3. Isabelle Chambost, **Thierry Cuyaubère**, Gestion financière, éd. dunod éditeur de savoirs, Paris, 5 éd, 2011

4. Kamarudin, khairul Anuar and Wan Ismail, Wan Adibah and Ibrahim, Muhd, **Market Perception of Income smoothing Practices: Malaysian Evidence**, Inbook ed. January 2009.
5. Rivet Alain, **Gestion financière :Analyse et politique financières de l'entreprise**, Ed Ellipses, Paris, 2003.
6. Pierre Vernimmen, **Corporate Finance :Theory And practice**, ltd. John Wiley & Sons, Britain, 4th éd, 2014.
7. Pierre Vernimmen, **Corporate Finance**, ltd. John Wiley & Sons, England, 6th ed, 2005.

ii. journalles

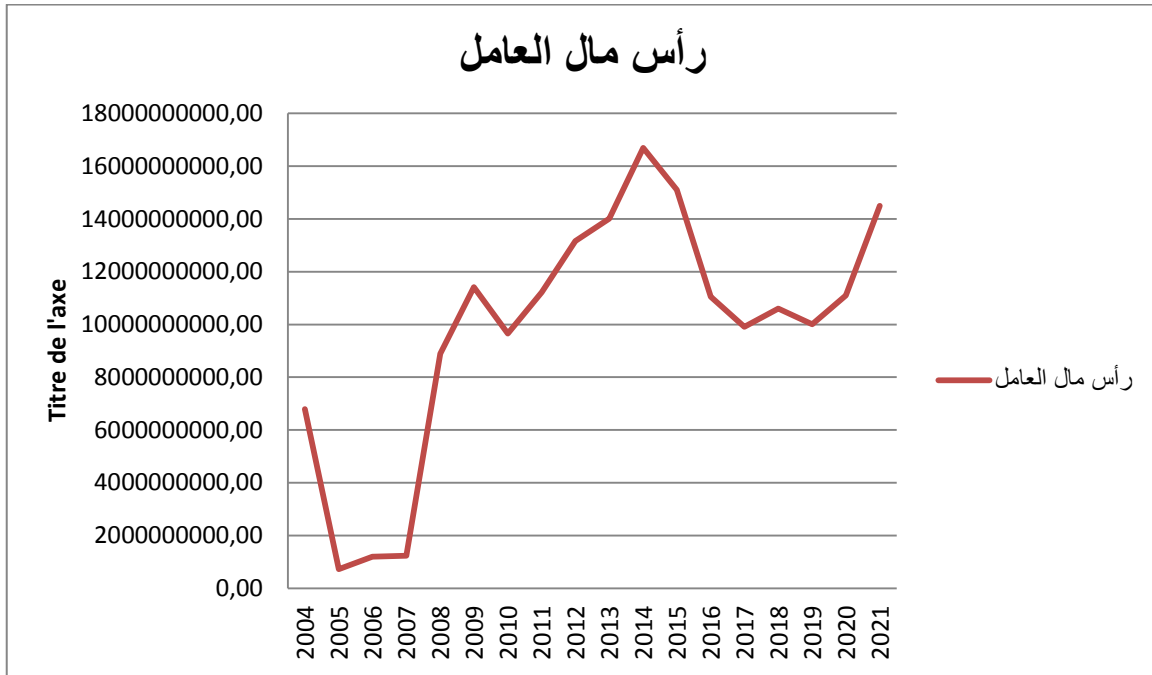
1. Hegazi, Rezvan and Ansari, Zinat and Sarikhani, Mehdi, **The Impact Of Earnings quality and income smoothing on the preformance of companieslisted in tehran stock exchange**, International journal of business and social science, Universities Islamic Azad, Tehran, Vol 2, No 17, 2011.
2. Moh.Benny Alexandri, **Income smoothing : Impact factors, Evidence in Indonesia**, international journal of small business and Entrepreneurship Research, Universities Padjadjaran, Indonesia, vol 3, No 1, 2014.
3. Sharma, anil k, **Economic value added (EVA) –literature and relevantIssues**, international journal of economics and finance, institute of technology roorkee, india, Vol 2, No 2, 2013.

الملاحق

الملحق رقم 1: السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

	Δ FR / CFO	MR	EVA	Δ EVA
2002	-	-	2704939689.45	-
2003	0.131394389	-	1342258065.06	-1362681624.38
2004	0.090743628	-0.040650760	462031810.40	-880226254.68
2005	-2.097019384	-2.187763012	1090450026	628418216.05
2006	0.102199867	2.199219250	1894749624	804299597.13
2007	-0.397216443	-0.499416310	1145726888	-749022735.22
2008	1.448015431	1.845231874	1576294537	430567648.92
2009	-41.410092021	-42.858107452	1681293754	104999216.33
2010	-2.574091297	38.836000723	-95733088.31	-1229251571.74
2011	-0.606312408	1.967778889	295732299.7	407269787.48
2012	-1.967953019	-1.361640611	362392110.6	60088540.52
2013	0.877287453	2.845240472	450296574.2	-180851980.43
2014	2.286805003	1.409517550	188336972.8	-409226957.59
2015	-2.103291017	-4.390096021	148887979.1	109556657.89
2016	-5.228836097	-3.125545080	3810619.67	148914759.96
2017	-0.767746565	4.461089532	-11685895.79	-495532853.30
2018	-0.553802142	0.213944423	-81718057.04	-54318194.96
2019	0.888259651	1.442061793	-154427893.8	9386279.54
2020	1.911164725	1.022905074	-67539475.81	24617563.76
2021	-1.870023144	-3.781187869	-522261883.1	3188032595.77

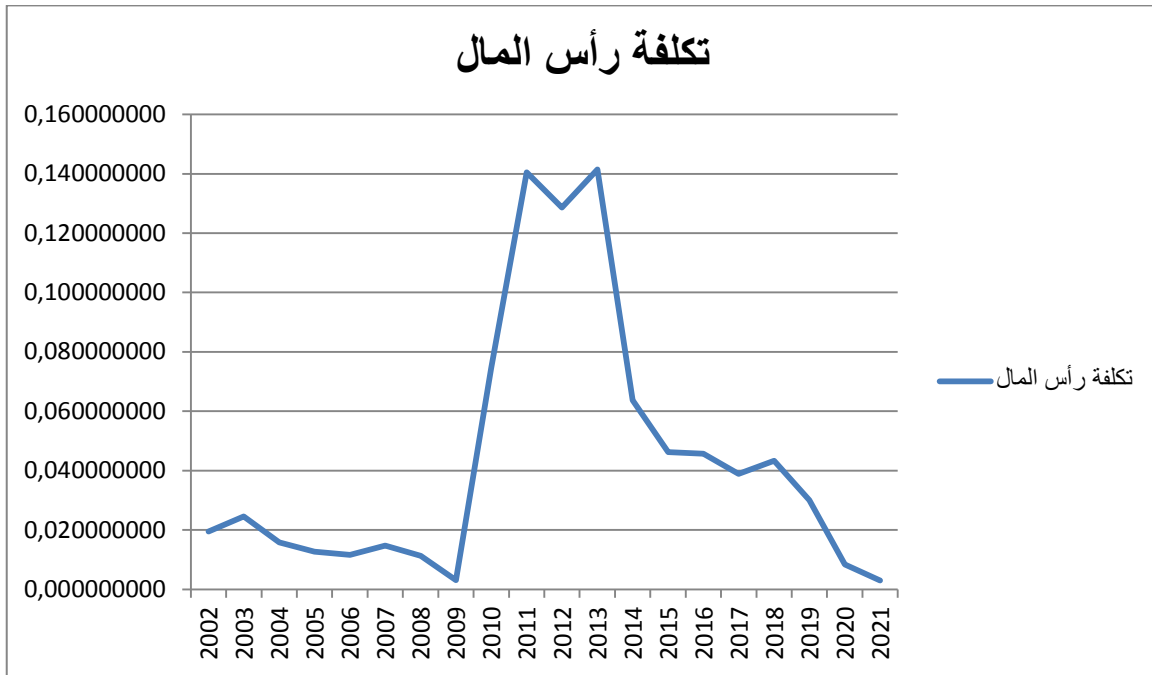
الملحق رقم 2: منحنى بياني يمثل رأس مال العامل للفترة (2004 - 2021)



الملحق رقم 3: منحنى بياني يمثل التدفق النقدي التشغيلي للفترة (2004 - 2021)



الملحق رقم 4: منحني بياني يمثل تكلفة رأس المال للفترة (2002 - 2021)



المخلص:

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر ممارسات تمهيد الدخل على الأداء المالي من المنظور الحديث مقاسا بالقيمة الاقتصادية المضافة لمجمع صيدال المدرج في بورصة الجزائر، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي وفق منهجية ARDL لتقدير العلاقة بين تمهيد الدخل مقاسا بنموذج ميلر والتغير في القيمة الاقتصادية المضافة خلال الفترة (2003-2021).

حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة الى وجود علاقة طردية بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة في الأجل القصير، كما أظهرت نتائج التقدير أن 71% من التغير في القيمة الاقتصادية المضافة مفسر من قبل التغير في تمهيد الدخل.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح، تمهيد الدخل، الأداء المالي، القيمة الاقتصادية المضافة، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL .

Abstract

This study aims to measure the impact of income smoothing practices on the financial performance from a modern perspective, measured by the economic value added of the Saidal Group listed on Algeria's Stock Exchange. The autoregressive model is used according to ARDL methodology to estimate the relationship between income smoothing and the economic value added during the period (2003-2021).

Through this study, we concluded that there is a direct relationship between income smoothing and the economic value added in the short term. and the estimation results showed that 71% of the change in economic value added is explained by the change in income smoothing

Keywords: earnings management, income smoothing, financial performance, economic value added, autoregressive ARDL model